١٥٧

التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف

الدكتور مصطفى العوجى

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

١٤٠٦هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض

الرياض

١٤٠٦هـ [الموافق ١٩٨٥م]

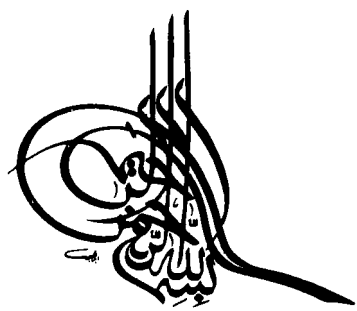

المحتويات

التقديم .... للدكتور فاروق عبد الرحمن سراد ١٣
المقدمة ١٥
القسم الاول: الاجرام والانحراف في العالم العربي ٢١
النبذة الاولى: الاجرام والانحراف ٢٣
مفهوم الانحراف ٢٤
المبدأ السائد في التشريعات العربية ٢٦
النبذة الثانية: حجم الاجرام في المجتمع العربي ٢٧
الجرائم الواقعة على الاموال ٢٧
الجرائم الناتجة عن الاهمال وعدم التقيد بالانظمة ٣٣
المخالفات ٣٤
المخدرات والهروب المنحرف ٣٥
جرائم العنف ٣٦
جرائم التعدي على البيئة ٣٨
الجرائم الاقتصادية ٤٠
الجرائم الاخلاقية ٤٤
خلاصة البحث ٤٦
النبذة الثالثة: من هو المجرم في المجتمع العربي؟ ٤٧
النبذة الرابعة: انحراف الاحداث في المجتمع العربي ٥٠
النبذة الخامسة: اسباب وعوامل الاجرام في المجتمع العربي ... ٥٥
الاقتراب التجريبي من مشكلة الانحراف ٥٨
النبذة السادسة: اثر الانحراف والاجرام على الامن ٦٢
الوضع الامني العربي ٦٤

الأخطار المحدقة بالأمن العربي .. ٦٤
النبذة السابعة: الصورة البارزة في العمل الوقائي ... ٦٦
وجوب تقييم وضع الامن في العالم العربي .. ٦٧
خلاصة البحث ... ٦٨
القسم الثاني: التربية المدنية ... ٦٩
تمهيد ... ٧١
الانسان كائن اجتماعي بحاجة للتربية ... ٧٢
دور التربية في تكوين الشخصية الانسانية ... ٧٣
وظيفة الدور في المجتمع ... ٧٥
الدور وسيلة لتأكيد الذات ... ٧٦
ممارسة الدور من خلال السلوك .. ٧٧
اهمية القيم السلوكية ... ٧٨
التكيف مع المحيط الاجتماعي ... ٧٩
الحياة الاجتماعية والاجرام ... ٨٠
الفصل الاول: الانحراف والاجرام والتخلف التربوي ... ٨٧
النبذة الاولى: اوصاف الانحراف والاجرام ... ٨٨
النبذة الثانية: علاقة الانحراف والاجرام بالتخلف التربوي ... ١٠١
الفصل الثاني: مفهوم التربية المدنية ومضمونها ... ١١١
ميدان التربية المدنية ... ١١٥
التربية المدنية علم وفن ... ١١٧
التربية قديمة قدم الانسان .. ١١٨
التربية المدنية في التاريخ الحضاري الاسلامي ... ١١٩
اتساع المفهوم المعاصر لعلم التربية ... ١٢٠
التربية المدنية في المرحلة المعاصرة ... ١٢٢

تصدع البنية الاجتماعية الاولى واهتزاز البنية الحالية ١٢٤
مصير التربية المدنية في العصر الحالي ١٢٥
الفصل الثالث: مستويات التربية المدنية ١٢٧
علاقة الفرد بالمجتمع ١٢٨
اثر الرأي العام في تكوين الضمير الاجتماعي ١٢٩
النبذة الاولى: التربية المدنية على مستوى العائلة ١٣١
فن العلاقات الانسانية ١٣٥
فن أداء الدور الاجتماعي ١٣٧
علم المسئوليات ١٣٨
علم المدنيات ١٤١
المحافظة على البيئة ١٤١
الحضارة والثقافة ١٤٥
النظام السياسي ١٤٧
النظام الاقتصادي ١٥١
التنظيم الاقتصادي في الاسلام ١٥٧
اثر النقابات في الحياة الاقتصادية ١٦٠
النظام الاجتماعي ١٦١
النظام الاخلاقي ١٦٥
النظام المدني ١٦٨
خلاصة البحث ١٧١
النبذة الثانية: التربية المدنية على مستوى المدرسة ١٧٦
دور المدرسة الاجتماعي والتربوي ١٧٧
المدرسة في التاريخ العربي ١٧٨
المدرسة في التاريخ الغربي ١٨١

مدرسة اليوم ودورها التربوي ١٨٢
الوظيفة الاجتماعية لمدرسة اليوم ١٨٤
المطلوب من المدرسة اليوم في ضوء متطلبات التربية المدنية ١٨٧
التربية المدنية في المدرسة ١٩٠
الاسس التي يجب ان تعتمدها التربية المدنية في المدرسة ١٩٠
النبذة الثالثة: التربية المدنية على مستوى الحياة العامة ٢٠٢
وحدة المجتمع واختلاف الثقافات ٢٠٣
ركائز الحياة العامة ٢٠٤
سلامة البيئة الطبيعية ٢٠٧
التعاون بين السلطة والشعب ٢٠٨
المحافظة على سلامة مجتمع الطريق ٢٠٩
المحافظة على المجتمع من الانحراف والاجرام ٢١٢
النبذة الرابعة: التربية المدنية على مستوى الوقاية من
الانحراف والاجرام ٢١٤
المرحلة الوقائية المتقدمة: خطر الانحراف ومعالجته ٢١٤
المرحلة الوقائية المتأخرة: معالجة المجرم المنحرف ٢١٨
القسم الثالث: الوجه العملي للدراسة الحاضرة ٢٢١
الفصل الاول: الاثر الفعلي للتربية المدنية في المجتمع الانساني ٢٢٢
الخلاصة ٢٢٧
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لوضع التربية المدنية في
العالم العربي ٢٢٩
الفصل الثالث: التوظيف العملي للدراسة الحاضرة ٢٣٢
الخلاصة ٢٣٤

التقديـــــم

لعل الفلسفة الواقعية التي يرتكز عليها نظام فعّال في مكافحة الجريمة تأخذ بأسباب الوقاية كأولوية مطلقة أما منع الجريمة وضبط المجرمين فيأتي في المرتبة التالية للجهد الوقائي.

ومن المنطق القول بأن الوقاية الناجحة لن تدع المجال المناسب لارتكاب الجريمة وتحد منها.

والوقاية في أحسن صورها هي التي تنصرف الى النشىء وتعالج تكوّن الأصول الأولى للانحراف في حينها وتقطع عليها الطريق وتنفذ بذور الشر الى النفوس الخصبة الشابة ومن انواع ما يوجه الى النشىء من جهد تربـوي التهذيب الديني والتربية الاخلاقية والتربية الوطنية المدنية. وهذه الجهود كلها تعتمد على النظام القيمي في المجتمع وتنتقي العناصر التي تفرزها وتدعم أثرها في نفوس الأطفال والشباب بل وحتى الكبار وهذه بالضرورة عمليات متصلة مستمرة ولابد ان تتضمن كافة البرامج التي تقدم لهؤلاء سواء في البيت او المدرسة او النادي.

والتربية المدنية اسلوب حديث يوائم الدولة الحديثة وهذا العصر الذي يزيد الاعتماد فيه على الاسلوب الجمعي في التأثير في نفوس النشىء خاصة ما يتصل بمناهج التعليم وبرامج التلفزيون والاذاعة وهذه الدراسة هي محاولة من المركز للتأكيد على هذا الأسلوب في الجهد او فيما يقدم من جهود تتآزر في عملية الوقاية من الانحراف.

فاروق عبد الرحمن مراد

المقدمـــــة

تمر الامة العربية اليوم بمرحلة من مراحل تطورها الحضاري ونموها الاقتصادي والاجتماعي.

طرأ عن هذا التطور ككل تطور تحولات جذرية في نهج الحياة الفردية والجماعية وفي سلوك الانسان مما اثر ايجابا وسلبا في حياته وعلاقته باقرانه ومجتمعه

واذا كان من ثمرات التطور الاجتماعي المعاصر تحرير الفرد من قيود العبودية والخنوع والكسل والانهزامية باحياء حوافزه وتنمية مواهبه واشعال ذكائه ودعم عطائه ومنحه استقلالية في التصرف والتفكير الا ان جوانب اخرى ظهرت وقد اعترتها ظلمة حجبت الفرد عن حقيقة دوره الاجتماعي وعن علاقته الانسانية التي تشده الى ذويه واقرانه فاصبح وكأن الجذور التي تغذيه من ارضه وريعه قد تلاشت او تشنجت فاصبحت عاجزة عن اعداده بما هو بحاجة اليه من غذاء روحي واخلاقي وديني.

فالملاحظ اليوم في كافة المجتمعات التي عصفت بها رياح التغيير الاقتصادي والاجتماعي تحرر الفرد من تبعيته العائلية في معيشته وحياته الروحية فخرج من دائرة الرعاية العاطفية والانسانية التي كان محاطا بها دون ان يستهدي الى بديل عنها يوفر له توازنه النفساني الذي يؤمن له الاستقرار والسكينة في حياته

فالعائلة ـ بالاضافة لكونها مهد الانسانية الاولى المزين بالمعاني السامية الحافظة الامينة لكيان الانسان الذاتي والاجتماعي ـ تقوم بوظيفة اساسية في الحياة. فهي توفر التوازن العاطفي للانسان وهو باشد الحاجة اليه بعد سعيه طيلة نهاره وراء اعماله وموارد رزقه. فالانسان بحاجة لمسكن يؤمن له الطمأنينة والراحة يعبر ضمنه عن خلجات صدره وينفس فيه عن همومه ويجد ضمنه العاطفة والمحبة وكل ما يجعله صافي الذهن قادرا على مواجهة

اعباء يومه وصعاب غده.

والمسكن ليس فقط المأوى ولكن ما هو اهم، انه من هم في المسكن يتقاسمون معا حلو الحياة ومرها، انهم الشركاء في السراء والضراء، ورد في الكتاب الكريم : ﴿ومن آياته ان خلق لكم س انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ (سورة الروم آية ٢١) وكذلك: ﴿وهو الذي انشأكم مس نفس واحدة فمستقر ومستودع﴾ (سورة الانعام آية ٩٨) وكذلك: ـ ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها﴾ (سورة الاعراف آية ١٨٩). هذا هو المسكن الحقيقي وهذه هي العائلة وما رسم لها من وظيفة في حياة الانسان.

ومن ثم فان البيئة الاجتماعية التي يترعرع في ظلالها الانسان تشكل بعد المسكن العالم الطبيعي الذي تنمو فيه شخصيته. تتفتح هذه الشخصية على الدنيا ومن فيها فتتعرف على الشعوب والامم وتتفاعل معها فكريا وعاطفيا فتصبح جزءا منها تنطبع بطابعها وما تلبث ان تصبح صورة لما كسبت من تراث وثقافة ومبادىء سلوكية. وبقدرما تكون هذه المبادىء سليمة وقويمة بقدر ما تكون الشخصية الانسانية قد انطبعت على حب الخير ونبذ الشر ﴿وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، ان اكرمكم عند الله اتقاكم﴾. (سورة الحجرات آية ١٣).

والبيئة الاجتماعية كالعائلة عامل توازن مهم في حياة الانسان تتبلور ضمنها شخصيته ويتحدد دوره فيها وتعلو قيمته بقدرما يعطي لبيئته من نفسه. وللبيئة الاجتماعية قيمها التي تكونت عبر الاجيال كثمرة للتراث الثقافي والاخلاقي والديني وقد صقلته الايام وجعلت منه حملا ارثيا ينتقل من جيل لآخر وهو دائم التكيف متجدد الشكل والمظهر محافظ على جوهره المتكون من الحرص على استمرارية الحياة استجابة لداعي البقاء. تلك سنة الحياة والكون.

والتنظيم الاجتماعي يفرض نفسه متخذا القالب الانساني عند البشر والقالب العضوي الغريزي عند الحيوان والطير والحشرات. فقد اعطى الله

عزّ وجل كل شيء خلقه ثم هدى. فاذا امعنا النظر في مجتمع النمل والنحل والطير والفيلة، اي في مجتمع اصغر واضخم الكائنات الحية لوجدنا ان مجتمعها منظم تنظيما متناهي الدقة يتميز بالالتزام الكلي محافظة على الجنس واستجابة لداعي الاستمرار والبقاء. هذا الالتزام هو التزام عضوي غريزي لازم للمحافظة على الجنس.

واذا امعنا النظر في مجتمع الانسان لوجدنا انه يتأثر بالمؤثرات الداخلية والخارجية يتفاعل معها وتتولد من هذا التفاعل مفاهيم جديدة بعضها متوافق مع ما ساده في الماضي من مبادىء ونهج حياتي والبعض الآخر متنافر معها الى حد الرفض والثورة والخروج على كل ما هو قديم. فالانسان خاضع لهذه المؤثرات الداخلية والخارجية يحاول دوما ان يجد سبيله عبرها فتقوده القدم للخير او للشر وفق ما توفره له الظروف والبيئة من تجانس او تنافر مع المبادىء السلوكية القويمة

من هنا كانت اهمية التركيز على تلك المؤثرات بحيث يتم تفاعلها ضمن اطر سليمة ترسمها تربية مدنية فاعلة تتخذ لها نهجا قويما ومقبولا وهدفا ساميا آيته المحافظة على الانسان والمجتمع كي يقوم برسالته وهو آمن على حاضره ومستقبله. فالمجتمع المنظم يقوم على توفير وجود مستقر لاعضائه كي يتسنى لهم الوفاء برسالتهم ضمنه وهم آمنون على انفسهم واموالهم متمتعون بالحرية العاقلة والملتزمة بخير الجميع. وكما قال صاحب السمو الملكي الامير نايف وزير داخلية المملكة العربية السعودية في حديثه عن الامن الاجتماعي ان «اي خلل في التوازن الدقيق بين متطلبات الامن على المستوى العام للمجتمع وبين حريات الافراد في التصرف والحركة يؤدي الى نتائج اجتماعية خطيرة»[1]

والتزام المجتمع المنظم بتوفير الامن الاجتماعي لافراده لا يمكن ان يتحقق ميدانيا الا بمساهمة هؤلاء الافراد في تحقيقه كل حسب قدرته وقدره.

---

١ ـ من حديث لسموه «صحيفة عكاظ. العدد ٥٧٤٦ الاثنين ٢٨ ربيع الثاني ١٤٠٢هـ (٢٢ فبراير ١٩٨٢م).

وهذا ما يفرض الالتقاء حول من اوكل اليهم المجتمع امر السهر على أمنه ورفاهيته بعد التشاور على المبادىء الاساسية التي يجب ان يلتزم بها الجميع بغية تأمين سلامة الحياة الاجتماعية وصيانتها من كل عبث او خلل يمكن ان يعتريها لسبب داخلي او خارجي.

يتم التعريف بهذه المبادىء الاساسية عبر تربية مدنية صحيحة ومتفهمة تلقي الضوء على مقومات الحياة الاجتماعية السليمة فتبسطها للعامة وتقدمها لهم في قالب سهل التقبل والاستيعاب. تقوم مسؤولية توفير هذه التربية المدنية على العائلة والمدرسة والبيئة الاجتماعية والمهنية وهي عملية مستمرة لا تتوقف ما دامت عجلة الحياة على درب الحياة.

اعترت هذه الحقيقة غشاوة القت ظلا عليها فحجبتها عن اعين بعض المهتمين بالشئون التربوية فاعتقدوا ان تكثيف البرامج المدرسية الدائرة في فلك العلوم والرياضيات والنثر والشعر كفيلة بصقل شخصية الطفل. وقد اخطأوا في نظرتهم وتقديرهم لانهم تجاوزوا مفهوم التربية المدنية كركن اساسي في تكوين تلك الشخصية وصقلها فالانسان المتمدن ليس ذلك الذي تمتزج في ذهنه المعلومات التي التقطها في سنوات دراسته بل ذلك الذي استوعب دوره في الحياة فاحتفظ لنفسه نهجا يجعل منه عضوا فاعلا في محيطه يؤثر فيه بناء وتطويرا وصيانة لمبادئه الاخلاقية والدينية والسلوكية تحفظه من الهوى والنشوز.

صقل الشخصية الانسانية رحلة مستمرة ينطلق ركابها من شعلة النور الاولى حتى اذا قاربت على الانطفاء تناول مشعلها الجيد الصالح ليضيء بها سبيله كتراث موروث. فالشخصية الانسانية حقيقة حية دائمة التطور والاكتساب تتفاعل مع ما يحيط بها من مؤثرات فتتكيف بقدرما يتهيأ لها التكيف.

والتكيف مقدرة انسانية بحاجة للتنمية المستمرة تهيؤا لمواجهة المستجدات واستيعابها والتعامل معها. هذه التنمية توفرها التربية المدنية المرافقة لنمو الانسان وتطوره. ومن هنا تتضح لنا صورة ارتباط الانسان بالتربية المدنية

في كافة اطوار حياته فان قويت لديه قوي وان وهنت وهن وضعف امام صعاب الحياة.

وما الامن الذي ينشده الانسان سوى حصيلة ما يوفره ادراكه لشروط الحياة المستقرة الآمنة تحصينا له لما يمكن ان يهدد نمو شخصيته وتكاملها مع محيطها، فيعمل على درء الاخطار عنها وعلى تحصينها بالمبادىء الاخلاقية والسلوكية الحافظة لكيانها ولحريتها ولذا كان ارتباط الامن الاجتماعي بالتربية المدنية السليمة ارتباطا عضويا لابد من التوقف عنده والاحاطة به اذا ما اردنا وضع الاسس القويمة لاقامة هذا الامن المنشود فينعم به المواطن ويساهم في توطيد دعائمه وصيانة منجزاته

اذن ما يقلق المجتمع الانساني ويجعل أمنه يضطرب تعرضه مع افراده للاعتداء من الداخل والخارج. ويهمنا في الوقت الحاضر الاعتداء الداخلي ومصدره افراد يخرجون على الانظمة والقوانين فيعبثون بأمن المواطنين ويعرضون حياتهم واموالهم وحريتهم للخطر هذا الخطر الداخلي بالضبط هو ما نحاول الوقوف على كنهه بغية الوقاية منه والتصدي له بالوسائل الكفيلة بالقضاء عليه.

وكي نتمكن من الاحاطة بحجم هذا الاعتداء الداخلي على الامن وبمواصفاته وصوره لابد من تحديد مفهومه عبر التعريف المعطى له في المجتمعات قيد الدرس. وبالفعل تعارفت هذه المجتمعات على وصف هذا الاعتداء بالاجرام والانحراف وقد برز التعريف القانوني سن خلال ما سن من قوانين وتشريعات حددت انواعه واوصافه كما حددت العقاب الذي يجابه به مفتعلوه.

ونأمل ان تكون هذه الدراسة حافزا على اجراء تقييم شامل للاوضاع التربوية عامة في العالم العربي وعلى وضع سياسة تربوية صحيحة تكون احدى نتائجها ارساء سياسة وقائية س الانحراف، والاجرام وعندها يتأكد الامن الاجتماعي للمواطنين في ديارهم مما يعطي للتطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي مداه الشامل لما فيه خير الامة العربية جمعاء.

والله ولي التوفيق.

القسم الاول

الاجرام والانحراف في العالم العربي

النبذة الاولى: الاجرام والانحراف

مفهوم

الاجرام هو كل فعل نصت عليه القوانين الجزائية فجرّمته واقرنته بالعقاب. بينما الانحراف هو كل خروج على السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليه في مجتمع معين وان لم يرد نص تجريمي بصدده او عقاب. ومبررات هذا التمييز مختلفة وعديدة اهمها ان الاجرام يستوجب ردة فعل اجتماعية صارمة تترجمها العقوبة الجزائية لخطورته على الافراد والمجتمع ولما يحدثه من اضرار بالغير وبالنظم التي ترعى الحياة العامة. بينما الانحراف ينقلب سوءا على صاحبه مستوجبا ولا شك اللوم والازدراء سن الغير دون ان تصل درجة اللوم الى العقاب الجزائي

ومن ثم فان ضمان حرية الافراد من تعسف ممكن للسلطة وتدخلها في حياة المواطنين الخاصة والحدود التي يجب ان يتوقف عندها هذا التدخل عندما توجبه المصلحة العليا للمجتمع يملي ان تحدد الافعال المخلة بالامن الاجتماعي بصورة دقيقة وواضحة ضمن نصوص تجعل المواطن على بينة مما هو مجرم قانونا ومعاقب عليه حتى لا يلتبس الامر عليه فيأتي عملا معتقدا انه مباح بينما يجرمه القانون ويعاقب عليه ولذا كانت القاعدة الاساسية في القانون الجنائي بان لا جرم ولا عقوبة دون نص.

ومرد هذه القاعدة تاريخي واجتماعي. ففي عصور خلت كانت بعض السلطات الغاشمة تتعرض للمواطنين فتسومهم العذاب والعقاب والتشريد لانها لم تكن راضية عن تصرفاتهم واقوالهم في غياب معيار موضوعي ثابت يشكل الفيصل بين المباح والمحرم. فكان المواطنون يعيشون في خوف مستمر من تدخل السلطة وطغيانها اذ لم يكن لهم من ضمانة فيما يفعلون ويقولون. فجاءت القاعدة بان لاجرم ولا عقوبة دون نص يضع حدا للتعسف. فلا يلاحق مواطن بجرم الا اذا سبق النص عليه في القانون كما لا ينزل به عقاب الا اذا نص عليه في القانون.

مفهوم الانحراف :

اما الانحراف فانه خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون ان يبلغ حدّ الاخلال بالامن الاجتماعي بصورة ملحوظة او خطرة تهدد الاسقرار الداخلي للمجتمع، وان كان الانحراف كما قلنا يرتد سوءا على صاحبه ويمكن ان ينتقل الى سواه. ولكن صور الانحراف من الكثرة بحيث يصعب احصاؤها والنص عليها ووصف الدواء الصالح لكل منها. فهذا امر يفوق امكانية المجتمع كما ان معالجته تتطلب بالاحرى العمل التربوي المباشر دون عمل آخر له محاذيره كاللجوء الى المحاكم لاثباته والبحث في اسبابه وتقرير ما يجب عمله بشأنه.

ومن ثم فان مفهوم الانحراف مفهوم متغير يصعب تحديده بالضبط فهو يتغير مع الوقت والمكان والاشخاص تتحكم به ظروف عابرة يستحيل غالبا التنبؤ بها لاخذ الحيطة منها. كما تتحكم بمفهوم الانحراف نظرة القائمين على أمن المجتمع المتزمت المتشدد في مفهومه للسلوك الاجتماعي ومنهم المتحرر من قيود فرضها مجتمع سابق ومنهم المحدود النظرة والفكر. فلا يصح اذا ان يصبح المواطن عرضة لتدخل السلطة في حياته الخاصة بمجرد ان تعتبر سلوكه منحرفا عما تراه صائبا. ولذا رأت معظم المجتمعات الانسانية الاكتفاء باللوم الاجتماعي والتوجيه التربوي كوسيلة لتقويم الانحراف والوقوف في وجهه ولجمه ومعالجته والوقاية منه دون ان يصل موقفها الى التجريم والعقاب. فالانحراف اذا يحتل منزلة دون منزلة الاجرام والتدابير المتخذة بشأنه هي دون العقاب والجزاء.

لم يثر هذا المفهوم للانحراف اي اشكال في القوانين والتشريعات العربية اذ ميزت بصورة عامة بينه وبين الاجرام بان اخضعت هذا الاخير لاحكامها بينما بقي شأن الانحراف من شأن المؤسسات التربوية والاجتماعية تعالجه بالوسائل الفردية والجماعية المتوفرة لديها

الا انه حصلت محاولة لدمج حالات الانحراف بالاجرام فيما يخص الاحداث دون سن الرشد الذين يشكل سلوكهم عامل اضطراب في حياتهم

ويعرضهم للانزلاق في مهاوي الاجرام. فاثناء انعقاد حلقة دراسات الشرق الاوسط لمكافحة الجريمة المنعقدة في القاهرة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ والتي ضمت ممثلين عن البلدان العربية بدعوة من الامم المتحدة وجمهورية مصر[١] نوقشت مسألة تحديد مفهوم انحراف الحدث وهل يشمل الاجرام ام لا وتوصلت للقول «بان انحراف الاحداث يتخذ احدى صورتين هما:

١) الحالات التي يرتكب فيها الحدث عملا يعاقب عليه القانون.
٢) الحالات التي يكون فيها الحدث محروما من العناية الكافية او محتاجا الى الحماية والتقويم ومن امثلة هذه الحالات ما يأتي:

اهمال الوالدين او الأمناء عليه وسوء التربية والتشرد ومزاولة مهنة او عمل مخل بالآداب والعجز الجسماني او العقلي وحرمان العون الادبي».

الا انه ما لبثت ان برزت مساوىء هذا التعريف بالانحراف الشامل للاجرام كما برزت انعكاساته السلبية على وضع الحدث. فاتخذت الحلقة الدراسية اللاحقة للبلدان العربية المنعقدة في ١٩٥٩ موقفا مخالفا معتبرة ان الانحراف والاجرام مفهومان مختلفان وان وضع الحدث المنحرف يختلف عن وضع الحدث المهمل والمهدد بخطر الانحراف. فالأول هو من يقدم على ارتكاب فعل مجرّم قانونا بينما الثاني هو من كان بحاجة للعناية من مخاطر الانحراف[٢].

١ ـ يراجع التقرير الذي اصدرته الدول العربية ـ ادارة الشئون الاجتماعية والصحية عن هذه الحلقة.
٢ تراجع دراستنا بالانكليزية والفرنسية التي نشرتها الامم المتحدة تحت عنوان:
Comparative Survey of Juvenile Delinquency. United Nations.
New York 1965. ST/SOA/SD/I add.4.Rew.I.

المبدأ السائد في التشريعات العربية:

وبالفعل هذا هو المبدأ الذي يسود التشريعات الجنائية الحديثة في البلدان العربية وان تضمنت النص على حالة تعرض الاحداث لخطر الانحراف وعلى تدابير الحماية التي يمكن ان تتخذ بحقهم من قبل محكمة الاحداث. وقد ورد في مشروع قانون الاحداث المنحرفين الذي وضعه كاتب هذه السطور والمقدم للمراجع التشريعية اللبنانية وللجنة العربية لتوحيد التشريعات الجنائية العربية، والكاتب احد اعضائها، نص يحدد من هو الحدث المهدد بخطر الانحراف فجاءت المادة ٢٦ من المشروع على ما يلي:

«لمحكمة الاحداث ان تفرض تدابير الحماية او المراقبة الاجتماعية او الاصلاح عند الاقتضاء على كل حدث لم يتم الخامسة عشرة من عمره وجد في بيئة تعرضه للانحراف او تهدد صحته او سلامته واخلاقه او ظروف تربيته وذلك بناء على شكوى اوليائه او الاشخاص المسئولين عنه او مندوب جمعية حماية الاحداث او النيابة العامة.

على النيابة العامة ومحكمة الاحداث فرض التدابير المنوه بها اعلاه في حال خروج الحدث على سلطة اوليائه واعتياده سوء السلوك وذلك بناء على شكوى هؤلاء او طلب مندوب جمعية حماية الاحداث».

وهكذا يمكن القول ان الاجرام والانحراف وان كانا يشكلان معا خطرا على الأمن الاجتماعي الا انهما حالتان مختلفتان: الاولى منهما تختص فقط بالافعال المجرمة والمعاقب عليها قانونا بينما الثانية تختص بكل خروج على السلوك الاجتماعي المألوف والذي يستوجب بالاحرى تدخلا تربويا وتوجيهيا دون ان يصل الى منزلة العقاب الجزائي

ونظرا لكون حالة الاجرام هي وحدها التي تظهر من خلال الاحصاءات الرسمية فان حجمها يحدد بالاستناد لهذه الاحصاءات بينما حالة الانحراف لا ضابط بالارقام لها وبالتالي تبقى خارج اطار التحديد الكلي بل تخضع فقط للتحديد النوعي عندما تتوفر معطياته.

النبذة الثانية: حجم الاجرام في المجتمع العربي.

الاحصاءات العربية

ان تحديد حجم الاجرام في المجتمع العربي يتطلب توفر احصاءات موضوعة بصورة علمية وفقا لقواعد تحددها العلوم الاحصائية كما تفترض توافقا في المسميات وانواع الجرائم واوصافها وتعريفها القانوني. فلا تصح المقارنة كما لا يصح الجمع والتنسيب الا اذا كانت المفردات المجموعة هي من نفس النوع وتحمل نفس التعريف في كل بلد.

هذا الامر غير متوفر في الاحصاءات العربية سواء أكانت هذه الاحصاءات موضوعة من قبل الاجهزة الاحصائية في كل منها او من قبل المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع لجامعة الدول العربية وهذا ما اشارت اليه التقارير الموضوعة من قبل هذه المراجع المختصة.

وبالتالي فان اعطاء ارقام عن مجموع الجرائم في كل بلد من البلدان العربية وعن متفرقاتها وما يبنى على ذلك من تفريع وتنسيب لا يأتي بفائدة تذكر طالما ان مقومات المقارنة مفقودة اصلا

ومن ثم فان توزع السكان بين البلدان العربية بصورة غير متناسبة باعتبار ان لدى بعض منها نسبة عالية من الكثافة السكانية بينما هذه النسبة ضئيلة جدا في البعض الآخر يجعل المقارنة دون فائدة لا سيما متى اضفنا العوامل الجغرافية وتوزع السكان بين الحضر والريف والبادية وتفاوت درجات النمو الاقتصادي والعادات والتقاليد والمذاهب السياسية والدينية

لذلك كان لابد من اتباع خط آخر في ابراز معالم الاجرام في البلدان العربية بان نبين نوع الجرائم المرتكبة ونسبتها لمجموع الجرائم وذلك انطلاقا من المعطيات الاحصائية المتوفرة.

الجرائم الواقعة على الاموال: مقارنة بسائر الجرائم على الصعيدين العربي والدولي:

على هذا الاساس يتبين لنا بمجرد القاء نظرة على البيانات الاحصائية

المختلفة المصدر والمضمون ان الجرائم الواقعة على الاموال تفوق بكثير تلك الواقعة على سلامة الانسان وحياته

فاذا اخذنا مثلا المملكة العربية السعودية[1] نرى ان الجرائم الواقعة على الاموال بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٠ تراوحت بين ٤٩,٦٪ و ٦٤,٤٪ تأتي بعدها مباشرة الجرائم الاخلاقية بنسبة تراوحت بين ١٧,١٪ و ٢٨٪ ثم جرائم القتل التي تراوحت بين ٣,٣٪ و ٩,٥٪ ثم جرائم المخدرات بنسبة ما بين ٢,٩٪ و ٧,٢٪ مع العلم انه عدديا لا تمثل هذه الجرائم سوى نسبة ضئيلة جدا اذا ما قيست بعدد السكان وبمساحة المملكة فحوادث السرقة مثلا كانت بحدود ٧٩١ حادثة الى ٩٨٠ حادثة وحوادث القتل بين ٣٩ و ٧٠ حادثة وان مجموع الجرائم لايشكل بالنسبة لمجموع السكان سوى ١٨ بالالف الى ٣٣ بالالف.

هذه المعطيات مؤيدة باحصاءات سائر البلدان العربية[2] ففي الجزائر مثلا يبلغ عدد حوادث الاعتداء على الاموال:

الجزائر: ٢٦٥٨٣ في سنة ١٩٦٩ مقابل ٩٧٣٤ حادثة اعتداء على الاشخاص.

تونس: ١٣٧٨٠ مقابل ١٠٣٣

مصر: ٥٦٦٥٧ مقابل ٦٤٩٩

الاردن: ١٢٦٣ مقابل ٤٦٤

الكويت: ٢١٣٢ مقابل ٣٨٥

لبنان: ٣٧٦٦ مقابل ١٧١

يتبين مما تقدم ان جرائم الاعتداء على الاموال تبلغ عدة اضعاف تلك الواقعة على الاشخاص.

١ ـ دكتور فاروق مراد، اثر تطبيق التشريع الجنائي الاسلامي في استتباب الامن في المملكة العربية السعودية ـ اعمال الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الاسلامي واثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. وزارة الداخلية ١٩٧٦

٢ ـ لزيادة في التفصيل يراجع مؤلفنا: دروس في العلم الجنائي. الجزء الاول. الجريمة والمجرم. مؤسسة نوفل. بيروت. ١٩٨٠ ص ٢٢٢ وما يليها.

وعلى كل حال فانها تجاوز نسبة ٦٠ الى ٧٠٪ من مجموع الجرائم وقد تفوق هذه النسب احيانا التسعين بالمائة على ما يظهره البيان التالي الصادر عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة لسنة ١٩٧٠ مع تحفظاتنا لجهة مضمونة اذ لم يتسن لنا اجراء تقييم علمي مناسب لهذه المعطيات:

الجزائر ٧٥٪

تونس ٩٢,٧٪

مصر ٨٢,٢٪

لبنان ٨٩٪

الاردن ٩٠,٧٪

الكويت ٧١,٧٪

كما يتبين من البحث الميداني عن المشكلات الامنية في الدول العربية الذي قام به مركز ابحاث مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع أمانة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التابعة لجامعة الدول العربية والمقدم الى المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب المنعقد في الطائف بين ٢٦ و٢٨ آب، ١٩٨٠ ان نسبة جرائم السرقة تراوحت بين ١٠ و ٨٠٪ حسب البلدان وهي موزعة على الشكل التالي. ونقدمها ايضا مع التحفظ لعدم التمكن من اجراء التقييم العلمي المناسب لها:

النسبة المئوية الى جملة الجرائم	نسبة الدول العربية
اقل من ١٠٪	١١,١٪
من ١٠٪ الى اقل من ٢٠٪	٢٢,٢٪
من ٢٠٪ الى اقل من ٣٠٪	٣٣,٣٪
من ٣٠٪ الى اقل من ٤٠٪	٥,٦٪

من ٤٠٪ الى اقل من ٥٠٪	١١,١٪
من ٥٠٪ الى اقل من ٦٠٪	٥٠٦٪
من ٦٠٪ الى اقل من ٧٠٪	٥,٦٪
من ٧٠٪ الى اقل من ٨٠٪	٥,٦٪

نقدم هذه الارقام كما قلنا مع تكرار تحفظنا الذي يتناول عدة جوانب خاصة بالمنهج الاحصائي المعتمد وبمضمون المعطيات اذ ان احتساب النسبة المئوية بالنسبة لمجموع البلدان العربية لا يأخذ بعين الاعتبار الحجم السكاني وتوزعه ومختلف العناصر التي تبعد الصورة المعطاة عن حقيقة الوضع في كل بلد.

واذا ما اعتمدنا النسبة التي بينها الجدول الاول لوجدنا انها متوافقة مع المعطيات التي احتواها تقرير الامم المتحدة لعام ١٩٧٧[1] المقدم الى الجمعية العامة اذ اثبت انه في البلدان المتطورة صناعيا واقتصاديا بلغت نسبة الاجرام في السنوات الست الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ ما يلي:

في البلدان المتطورة:

الاعتداء على الاموال: ٨٢٪
الاعتداء على الاشخاص : ١٠٪
جرائم المخدرات: ٨٪

في البلدان المتخلفة

الاعتداء على الاموال: ٤٩٪
الاعتداء على الاشخاص: ٤٣٪
جرائم المخدرات :٨٪

النسبة العالمية لهذه الجرائم:

الاعتداء على الاموال: ٧٢٪
الاعتداء على الاشخاص: ٢٠٪
جرائم المخدرات: ٨٪

1- United National General Assembly, 32nd Session, Item 77 A/32/99, 22 September 1977.

ويراجع تفصيله في مؤلفنا السابق الذكر ص ٢٠٩ وما يليها.

واذا قارنا نسبة الاشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم وغيرها من مجموع السكان لتوفرت لدينا المعطيات التالية:

من كل فئة ألف نسمة	نوع الجرم أ
٣,٩	القتل قصدا
١٨٤,١	الايذاء
٢٤,٢	الجرائم الجنسية
٠,٧	الخطف
من كل فئة الف نسمة	**نوع الجرم**
٤٦,١	السرقة بالعنف
٨٦٢,٤	السرقة العادية
٨٣,٣	الاحتيال
٩,٨	الاتجار بالمخدرات
٢٨,٩	الادمان على المخدرات
٦٧,٨	**الادمان على الكحول**
١٣١١,٢	**المجموع**

واذا قارنا هذه النسبة في البلدان المتطورة مع البلدان المتخلفة لظهرت النسب التالية عن كل فئة الف نسمة:

البلدان المتطورة من فئة الف نسمة	نوع الجريمة	البلدان المتخلفة من فئة الف نسمة
٢,٧	القتل قصدا	٥,١
١١٥,٣	الايذاء	٢٥٣,١
٢٤,٣	الجرائم الجنسية	٢٤,٣
٢	الخطف	١,٢
٣٣,٣	السرقة بالعنف	٥٨,٨
١٣٧٠,٥	السرقة العادية	٣٥٤,٣
١٣٦,٤	الاحتيال	٣٠,١
٤,٧	الاتجار بالمخدرات	١٤,٩
٤٣,١	الادمان على المخدرات	١٤,٨
١٠٥,١	الادمان على الكحول	٣٠,٤
١٨٣٥,٣	المجموع	٧٨٧,٠٠

ويشير نفس تقرير الامم المتحدة الى ان حجم الاجرام الواقع على الاموال زاد بين سنة ١٩٧٠ و١٩٧٥ بنسبة ٤٣٪ بينما الاجرام الواقع على الاشخاص زاد بنسبة ٤,٦٪ والاجرام الناتج عن المخدرات زاد بنسبة ١١٣٪ اما السرقة بواسطة العنف فقد بلغت نسبة زيادتها في البلدان المتطورة ٣٢٢٪ مقابل ٤٢٪ في البلدن المتخلفة التي تشكو اصلا من ارتفاع نسبة مثل هذه الجرائم.

هذا النمو في حجم الجريمة يشكل ظاهرة خطرة تحاول البلدان المعنية التصدي لها بشتى الوسائل الوقائية والعلاجية، وسنتناول بالبحث تفصيلا هذا الموضوع في فصل لاحق لا سيما اثر التربية الاساسية على السلوك وبالتالي على حجم الجريمة بصورة عامة.

الجرائم الناتجة عن الاهمال وعدم التقيد بالانظمة:

ومن جهة ثانية تقتضي الملاحظة ان الارقام المبينة آنفا تشير فقط الى حجم الجرائم الواقعة بصورة قصدية اي نتيجة لارادةالفاعل ارتكاب جرمه اضرارا بالغير. اما حجم الجرائم غير القصدية اي الناتجة عن اهمال التقيد بالانظمة والقوانين وعن قلة الاحتراز في التصرف وعدم الانضباط وعدم التبصر والرعونة فان حجم هذه الجرائم يجاوز باضعاف مضاعفة حجم الجرائم القصدية.

ويمكن القول بصورة اجمالية انه يقابل كل حادثة قتل قصدا خمسون الى مائة (ان لم يكن اكثر) حادثة قتل من غير قصد نتيجة للاهمال او للاستهتار في السلوك. ومعظم حوادث القتل عن غير قصد ناتج عن الرعونة في قيادة السيارات وعن عدم التبصر في استعمال الآلات والادوات الخطرة وعن الاستخفاف بالانظمة التي تفرض اتخاذ التدابير الواقية من الحريق والانفجارات وتسرب المواد السامة.

ويبدو ان اقبال الانسان في كافة انحاء العالم على الاستفادة من التقنيات الحديثة وما وفرته له من آلات وأدوات يستعملها في قضاء شؤونه اليومية وفي تنقلاته لم يرافقه استيعاب من قبل لهذه التقنيات وما يفرضه

استعمالها من فن ودراية واحتراز فتصبح هذه التقنيات مصدر خطر للانسان ولاقرانه

ذكرنا اعلاه حوادث القتل الناتجة عن الاهمال وقلة الاحتراز اما حوادث الاضرار الجسدية وتلك اللاحقة بالاموال فان نسبتها أعلى بكثير من نسبة القتل عن غير قصد. ويمكن القول انه يقابل كل حادثة جرح او ايذاء قصدي خمسمائة الى الف حادثة جرح او ايذاء عن غير قصد ومرد هذا ايضا عدم مراعاة الأنظمة والقوانين واهمال الواجبات التي يفرضها السلوك القويم وكذلك عدم التبصر والرعونة.

المخالفات:

ومن ثم اذا اضفنا الى الصورة السابقة حجم المخالفات الواقعة على الانظمة الصحية وتلك الحامية للمستهلك من فساد المواد الغذائية والعبث بالاسعار والغش والاحتيال وعدم الاستقامة في التعامل التجاري وتلك المتعلقة بانظمة السير وبالتجهيزات في المصانع والمدارس والامكنة العامة اجمالا لوجدنا ان حجم هذه المخالفات يفوق التصور، ففي اكثر من بلد اذا قسمنا عدد المخالفات على عدد السكان لكانت النتيجة ان كل مواطن يرتكب على الاقل ثلاث مخالفات في السنة. وقد بلغ حجم المخالفات في بعض البلدان عدة ملايين مخالفة معظمها واقع على انظمة السير والصحة العامة والنظافة والبناء والاسعار والسلع.

هذا دليل على ضعف التربية المدنية اي التعلم على الحياة الاجتماعية والتوافق مع الانظمة التي تفرضها حرصا على سلامة المواطن والمجتمع ككل. فالمخالفات الواقعة قصدا على الانظمة دليل على الاستهتار والاستخفاف بهذه الانظمة كأنها دليل على عدم استيعاب الانسان للمفاهيم الاجتماعية التي ترعى الحياة العامة اما تلك الواقعة من غير قصد فهي دليل ايضا على عدم التبصر وعلى اغفال الواجبات الاساسية التي تفرضها الحياة العامة في مجتمع منظم كما انها مؤشر على درجة الاهمال والاستهتار التي يتصف بها سلوك الفرد اليومي غير المنضبط ضمن اطر سليمة، الفاقد

للمعاني الاجتماعية لوجوده في مجتمع منظم يقوم ضمنه بدور معين يرتب عليه فروضا وواجبات والتزامات تحد من نظرته الفردية الانانية وبالتالي ترتفع به الى مستوى المواطنة الصحيحة.

فالمخالفات الواقعة على الانظمة للحياة الاجتماعية وان لم تتصف بالطابع الاجرامي المرافق للجرائم العادية الا انها مؤشر هام جدا على مستوى الانضباط الاجتماعي لدى المواطنين وعلى مستوى المواطنة الصحيحة ودرجة التربية المدنية في بلد معين. وقلما اعيرت المخالفات مثل هذه الاهمية ونظر اليها من هذه الزاوية فما تقع عليه المخالفة يشكل حدثا او نشاطا او سلوكا يوميا لدى المواطن بينما الجرم حين يقع انما هو حادث عابر في حياة الانسان قلما يحدث او يتكرر

ولذا كان لابد من اعارة المخالفات الاهتمام البالغ كمؤشر للانضباط الاجتماعي لأن ما تقع عليه من افعال يشكل حدثا عاديا متكررا مرات عديدة في اليوم بصورة شعورية او غير شعورية عن قصد او عن اهمال. وفي كلتا الحالتين نجد الدليل على اهمية التنشئة الاجتماعية في ضمان سلامة الحياة الاجتماعية وانضباط الافراد في سلوكهم ضمن اطر سليمة

المخدرات والهروب المنحرف:

يشكل حجم جرائم المخدرات المعلن في البلدان العربية حسبما تظهره الاحصاءات المتوفرة نسبة اقل بكثير من الحجم الواقعي لان تعاطي المخدرات يحصل اجمالا بسرية تامة فلا تصل اليه اعين السلطة. كما ان الاتجار بالمخدرات بلغ من التطور ما جعل الاجهزة المكلفة بتقصيه وتتبعه في سباق مستمر مع الاساليب المعتمدة من المهربين والتجار والتي تخفي المخدرات عن العين الساهرة على أمن المجتمع العربي. وليس بالامكان اعطاء صورة دقيقة عن حجم الاجرام المستتر والحاذق في اساليبه وتخفيه

هذا ما يجعل الالتفات الى الاسباب المؤدية لتعاطي المخدر اجدى بكثير للوقاية من هذه الآفة التي تهدد الانسان في كيانه الذاتي وشخصيته كما تهدد المجتمع ككل. فالمخدر يبعد الانسان عن واقعه ويضعه في عالم من

الوهم ينسى معه وجوده وينسى معه ارتباطه بمجتمعه. وتكرار هذا الانفصال عن الواقع يجعل متعاطي المخدر في حالة تبعية للسم الذي يتعاطاه فينهش جهازه العصبي ويحطم شخصيته ويصبح بالتالي عالة على نفسه وعلى ذويه فاقد الارادة مريضا في جسده وعقله.

من يتعاطى المخدر هارب من محيطه ومن واقعه انه هروب منحرف. وبقدرما تعالج السلطات المختصة اسباب الهروب هذا بقدر ما توفر سبل عدم الوقوع في مهاويه. ثم ان تحصين الانسان بالمناعة والشجاعة في مواجهة مشاكل الدنيا يؤثر ولا شك في مقاومته للنزوات الانهزامية التي تحاول ان تستدرجه نحو الهروب المنحرف.

جرائم العنف:

المقصود بجرائم العنف تلك التي تقترن بتعد على الانسان وممتلكاته وان لم يكن هذا التعدي غاية الجريمة اصلا. فاستعمال وسائل العنف على اختلافها تعبير عن نفسية معينة لدى المعتدي تعكس استهتارا بوجود وحقوق الآخرين كما تعكس غريزة هدامة يتصف بها الانسان البدائي البعيد عن المدنية الفاقد للشخصية الانسانية المهذبة فغريزة الهدم غريزة متصلة في التكوين البشري والحيواني ولم يجدعلماء النفس صعوبة في اثبات وجودها واشتراكها بين الانسان والحيوان.

وما يميز التصرف الانساني ويبعده عن التصرف البهيمي هو السيطرة على تلك الغريزة الهدامة العنيفة في طبيعتها وتعبيرها. وهذه السيطرة هي نتيجة تعالي الانسان في تطلعاته وتصرفاته على كل ما هو بهيمي محكما العقل والحس الانساني والاجتماعي في كل ما يقدم عليه من افعال وهذا ما يميزه عن الحيوان الذي تتحكم به تلك الغريزة العضوية في افعاله دون حاجز او لاجم سوى الخوف عندما يتحقق من خطر التصدى.

ولذا نرى ان معظم جرائم العنف التي ترتكب في العالم تصدر عن أشخاص لم تتوفر لديهم روادع انسانية مكتسبة من تربية اجتماعية. واحيانا

تتغلب قوى نفسانية ثائرة على تلك الروادع فتظهر بمظاهر العنف كتعبير على رفض لظلم او تسلط او امتهان لكرامة وحرية او خرق لحقوق او كتعبير على نقمة عن وضع معيشي او نفساني لا سبيل للتعبير عنها الا بافعال تلحق الاذى ذا الأصداء بالغير

فالمجرم العنيف في اجرامه لا يقصد فقط احداث الاذى بالغير بالصورة القاسية والمؤلمة التي يتعمدها بل يقصد ايضا احداث اصداء لجرمه في نفوس من يتوجه اليهم عبر اجرامه وكأن العنف مكبر الصوت ينقله للغير لتعذر اسماعه بغير هذه الطريقة

من هنا عند دراسة جرائم العنف يجب ان لا نتوقف فقط عند جرائم السرقة مثلا التي تتم بواسطة الكسر والخلع ومهاجمة المنازل والمحلات التجارية والشركات والمصارف من قبل زمر مسلحة بل ايضا عند كل جريمة تقع مصحوبة باعمال هدم وتنكيل واحداث اضرار لترفع اصواتا مدوية مستهجنة فظاعتها وبهيميتها. فاتلاف المزروعات باشعال الحرائق وهدم البيوت وتفجير السيارات في الشوارع ووضع رزم المتفجرات في المكاتب والامكنة الآهلة هي جرائم عنف تتصف بالارهاب وهي جرائم مقصودة لاحداث الذعر والخوف واثارة الاعصاب واستدراج ردات الفعل اشعالا لنزاعات داخلية وخارجية وما شابه ذلك من افتعال لثورات وانقلابات.

ان مثل هذه الجرائم تكاثرت في العالم ولم ينج منها العالم العربي وان كانت نسبتها فيه ما زالت ضئيلة بالنسبة لمجموع الجرائم ككل، وليست لدينا احصاءات دقيقة عن مجمل جرائم العنف والارهاب في العالم العربي ومرد ذلك الى ضعف الاحصاءات والى التستر احيانا من قبل السلطات على هذه الجرائم بالنظر لمدلولها السياسي اذا صح استعمال مثل هذا التعبير المناهض لمفهوم السياسة وهي اصلا ادارة الشؤون بحكمة وتعقل.

ويبدو من الاحصاء الذي اجراه مركز مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية ان جرائم السرقة بالعنف الحاصلة في البلدان العربية والتي يتراوح عددها بين ٨٠٠ و ٩٠٠ حادثة في السنة تقع

فقط في ١٠٪ من هذه البلدان ولم يجاوز هذا العدد في اي منها.

ملاحظـــــــة:

(نبدي التحفظ ايضا لجهة هذا المعدل الذي لم يأخذ بعين الاعتبار حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي ولم يبين ما هو المعيار المعتمد لوصف الجرم بانه حصل بواسطة العنف).

جرائم التعدي على البيئة:

تشكل الجرائم الواقعة على البيئة الطبيعية حدثا هاما في المجتمعات المعاصرة وان عرفت في الماضي دون ان تتخذ الحجم الذي تتسم به حاليا. فتعدي الانسان على الطبيعة من خلال ما انزل بها من ضروب التلوث لهوائها ومياهها وترابها وماانزل بها من قطع واحراق لاحراشها واشجارها ونباتها، تلك الرئة الصامتة والعاملة دوما لخدمة الانسان وما الحقه بطيرها ودوابها من ضروب الابادة كله انعكس على نوعية الحياة الطبيعية.

وجاءت الثورة الصناعية وما احدثته من استهلاك لمخزون الارض والمياه والبحار ومركبات الهواء ما جاوز حدود المعقول لتزيد في حدة الازمة التي يعاني منها العالم اليوم. فهبت الدول التي ادركت مدى الاذى الذي الحقه الانسان بالطبيعة والبيئة المحيطة به تسن التشريعات الحامية لثروات الارض والمياه والهواء وانزلت العقوبات بالمخالفين والمعتدين.

ولكن التعدي على البيئة لم يتخذ في البلدان العربية تلك الاهمية التي اتخذها في البلدان الصناعية بالنظر لطبيعة البلاد وقسم كبير منها صحراوي، ولعدم كثافة السكان في اكثر من بلد ولوفرة الثروة الطبيعية ولكن المدن العربية بدأت تئن من عبء ما حملت من اعباء التلوث فتنبهت بعض الادارات اليه بينما البعض الاخر ما زال في واد اخر من الاهتمامات او عدم الاهتمامات.

كما انه في بعض البلدان العربية بدلا من ان تتسع المساحات الحرشية والمزروعات نراها تتقلص امام غزو الابنية والمنشآت الصناعية فيتقهقر الجزء اليسير الباقي من الثروة الطبيعية لم توضع احصاءات للجرائم الواقعة على

البيئة لأن مثل هذه الجرائم لم تصب غالبا في قالب التشريعات الجزائية بجرائم قائمة بذاتها بل نجد اثارا لحماية البيئة في الانظمة والقوانين المتعلقة بالصحة والنظافة العامة والتنظيم الصناعي وحماية الثروة الزراعية. ولكن قلة هذة الانظمة والقوانين التي تحمي الانهار والبحار والشواطىء والمياه والتربة من غزو الاقذار والنفايات وتحمى الهواء من السم الذي تنفثه المصانع والسيارات والالات المستهلكة للمحروقات كما انها قليلة تلك القوانين التي تحمي الطيور والاسماك من التعدي عليها وابادة اصنافها.

ولا شك في ان توعية المواطنين بشأن الاخطار المحدقة بهم وبيئتهم نتيجة لفساد الطبيعة وانحلال العناصر الاساسية والحياتية فيها من شأنه ان يحد من التعديات المذكورة وبالتالي س الاجرام على البيئة ولا مبالغة اذا قلنا ان الامن الاجتماعي يفترض قبل كل شيء مناخا طبيعيا سليما وبيئة طبيعية تؤمن للانسان الحياة الاجتماعية بصورة عامة وبالتوعية الاجتماعية.

الجرائم الاقتصادية

مع انتقال العصر الحالي من طور المجتمع الزراعي والتجاري ذى التوظيف والاستثمار المحدودين الى مجتمع صناعي وزراعي وتجاري واسع النطاق برزت ممارسات لنشاطات ملازمة لهذا التطور الا ان بعضا من هذه النشاطات كان مسيئا للحياة الاقتصادية اذ استغلته فئات لتحقيق مكاسب عبر طرق غير مشروعة اهمها الغش والاحتكار والاحتيال وسوء الائتمان والرشوة والعبث بثقة المواطنين في السندات المالية والائتمانية وهذا يشكل اليوم احد الاخطار البارزة المهددة لسلامة التعامل الاقتصادي.

وتنبهت معظم الدول لهذه الاخطار فشرعت بدراسة مظاهرها واسبابها وسنت التشريعات الملائمة كما لاحظت مسبيبها عامدة الى الوسائل التقنية للوقاية منها. من بين هذه الوسائل التوعية العامة للمواطنين والتحذير من الوقوع في مهاوي هذه الجرائم ووجوب التصدي لفاعليها ومحاولي ارتكابها.

ولم يتخلف العالم العربي عن القيام بخطوات تشريعية وعملية للوقاية من مساوىء الجرائم الاقتصادية واستئصال اسبابها، فعقدت المؤتمرات والندوات العلمية في سبيل هذه الغاية وصدرت عنها توصيات بعضها وجد سبيله الى التنفيذ والبعض الاخر مازال مكانه بانتظار من يسكبه في قالب التشريع والتنفيذ.

ووفقا للاحصاءات التي وضحها مركز ابحاث مكافحة الجريمة في وزارة داخلية المملكة العربية السعودية عن البلدان العربية يتبين ان حجم الجرائم الاقتصادية لا يتعدى في السنة عشرة في المئة في ٦٢.٥٪ من البلدان العربية ولا يتعدى عشرين بالمئة في ٧٥٪ من هذه البلدان ويبلغ ما يقارب ٧٠٪ في ٦,٢٥ من البلدان ويضيف البيان ان هذه النسبة كبيرة مما «يفيد وجود هوة بين المواطنين والقوانين الاقتصادية ويأتي الترتيب التنازلي للجرائم

الاقتصادية في الاحصاءات المشار اليها انفا كما يلي:

جرائم الرشوة	٪٢٢
اصدار شيكات بلا رصيد	٪١٦
تهريب البضائع	٪١٣
تهريب النقود	٪١٣
تزييف النقود	٪١٣
تزوير الشيكات والمستندات المالية	٪٩
جرائم متنوعة	٪١٤

يعلق التقرير على هذه الارقام بما يلي: «يظهر بوضوح طغيان جرائم الرشوة في العالم العربي على غيرها من الجرائم ذات الطابع الاقتصادي وهذه النتيجة تدل على فساد في الادارة العامة فضلا عن البعد ما بين النظام العام والفرد او الفجوة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. واصدار الشيكات بلا رصيد كجريمة يدل على حداثة العهد بالنشاط الاقتصادي الحديث فلم يبن بعد احترام للمعاملات المستندية ولم يأخذ الشيك مكانه وقيمته في نفوس الناس بعد اذ ان تحرير الشيك بدون ان يكون هناك رصيد يغطيه هو نوع من الاستخفاف بالورقة المالية وبقيمة التوقيع على الاوراق».

واذا كان من عبرة نستخلصها مما تقدم فهي ان استيعاب المواطنين للتطور الاقتصادي السريع لم يصاحبه استيعاب للقواعد التي يفرضها مثل هذا التطور ولا لاصول التعامل والتداول كما ان طغيان المنفعة المادية على المثالية في التعامل بين.

ومن ثم يجب ان نضيف تعليقا على الاحصاءات المبينة اعلاه انها لا تعكس حتما الصورة الحقيقية للجرائم الاقتصادية في البلدان العربية لان هذه الجرائم ترتكب دون ضجة ودون تنبه سلطات الملاحقة اليها، كما انها لا تعار الاهمية اللازمة من قبل المواطن المستهلك فلا تثير لديه ردة فعل تترجم بشكوى امام القضاء الجزائي. فالاجرام الاقتصادي المستتر اضخم بكثير من ذلك الذي يظهر عبر الاحصاءات الرسمية. وهذه خاصة به في

كافة انحاء العالم ويزيد في تستره عندما يكون ممارسوه من ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي فتطمس الحقيقة اراديا خشية من هؤلاء او تعمدا منهم.

وقد خصص المؤتمر السادس للامم المتحدة للوقاية من الجريمة المنعقد في مدينة كراكاس (فنزويلا) خلال شهر آب ايلول ١٩٨٠ قسما من ابحاثة لدراسة وضع الاجرام الاقتصادي في العالم ووضع الاشخاص القائمين وراء هذا الاجرام. وتبين من هذه الابحاث ان الجرائم الاقتصادية تزداد حجما واتساعا بالرغم من عدم ظهور صورتها الحقيقية في الاحصاءات الرسمية وهذا ما يوجب التركيز على هذه الناحية في تقصي هذه الجرائم واعارتها الاهمية اللازمة. وبالفعل فقد قرر المؤتمر السادس ان الموضوع من الاهمية بحيث يجب استعادة بحثه اثناء انعقاد المؤتمر السابع سنة ١٩٨٥ المقرر عقده مبدئيا في المملكة المغربية[1] بعد ان تكون الامانة العامة للامم المتحدة وضعت دراسة مفصلة عنه استنادا للمعطيات التي طلب من الدول الاعضاء امدادها بها

وطبيعي ايضا ان يختلف حجم الاجرام في البلدان العربية تبعا لانظمتها الاقتصادية اذ منها ما اعتمد نظام الاقتصاد الحر فلا قيد على النشاط التجاري والمالي وانتقال الاموال وصرف العملة الوطنية والاجنبية كما انه لا احتكار من قبل الدولة لاصناف معينة من الانتاج والمواد الاستهلاكية بينما البعض الاخر اعتمد نظام الاقتصاد الموجه فوضعت القيود على اكثر من مرفق اقتصادي وتجاري وصناعي كما وضعت القيود على اسعار صرف العملات وانتقالها مما فتح الباب واسعا امام المخالفات الاقتصادية التي لا تعرفها بلدان عربية اخرى.

لذلك لامجال لاعتماد مقياس واحد ومشترك بين البلدان العربية فيما

---

1 — Report on the Vith UN Congress on Crime Prevention A/Conf. 87/14/add. 3 November 1980.

يراجع العدد ١٢ من المجلة العربية للدفاع الاجتماعي الصادر عن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي المثبت لوقائع وتقارير وتوصيات المؤتمر

يخص الاجرام الاقتصادي بالنظر لهذا الاختلاف الكلي في الانظمة الاقتصادية ولكن الاهتمام بهذه الجرائم يجب ان يكون مشتركا باعتبار ان بعضا منها شائع في كل البلدان ويتطلب معالجة علمية صحيحة نظرا لاثره السيء في الحياة الاقتصادية ولانعكاسه السلبي على تعامل الافراد فيما بينهم وحماية للمستهلك الذي يدفع ثمن الانقلاب الاقتصادي والاخلاقي سن صحته واموله وثقته بالاخرين.

الجرائم الاخلاقية

ان كان العالم العربي يعيش في ظل مفاهيم اخلاقية وثقافية يمكن القول بانها واحدة الا ان ما عصف بهذا العالم من تغيرات في البنية الاجتماعية اثر الحروب والنزاعات التي عرفها وحركة الهجرة منه واليه ونزوح السكان نحو المدن وانتشار اشباه المدن كل هذا اثر في المعايير الاخلاقية والسلوكية والثقافية فحصل تفاوت كبير ضمن نفس البلد وبين بلد واخر

هذا واقع يشاهده كل مراقب للاحوال الاجتماعية في البلدان العربية. وتأتي الارقام والاحصاءات لتؤيد هذه الظواهر في اكثر من مجال. ففي بعض هذه البلدان تكاد الجرائم الاخلاقية لا تظهر في الاحصاءات الرسمية بالنظر لعدم الاهتمام بملاحقتها الا ما ظهر منها وكان من الفداحة والخطورة. بحيث يثير اهتمام السلطات الملاحقة بينما في بلدان أخرى تحتل هذه نسبة لابأس بها ضمن حجم الجريمة بصورة عامة بالنظر للاهتمام الكلي الذي توليه هذه البلدان للجريمة الاخلاقية.

ومن ثم فان معايير الجريمة الاخلاقية مختلفة بين بلد وآخر وان التقت حول مفاهيم مشتركة وحالات معينة والمثال على ذلك ان الاتصال الجنسي بين راشدين وبمنأى عن الانظار وبموافقة الطرفين لا يشكل موضوع ملاحقة جزائية في بعض البلدان بينما في بلدان أخرى مجرد التقاء افراد من الجنسين دون رابطة شرعية بينهما يتسبب بمثل هذه الملاحقة وبالعقوبة.

فلا مجال اذن لاعطاء صورة عن الجرائم الاخلاقية في البلدان العربية بل الاصح ان تدرس حالة كل بلد انطلاقا من مفاهيمه الاخلاقية. هذا مع تكرار القول ان بعضا من هذه الجرائم مشترك بين الدول الا ان حجمها الظاهر في الاحصاءات لايعكس صورتها الواقعية بالنظر لدرجة التسامح في ملاحقتها، وهذه الدرجة المختلفة بين بلد وآخر والمتغيرة ضمن نفس البلد تبعا لتغير الظروف.

هذا ما اثبته التقرير الموضوع من قبل مركز ابحاث مكافحة الجريمة في وزارة داخلية المملكة العربية السعودية والمشار اليه انفا حيث ورد فيه «الاعتداء على العرض وعلى السنن التي تحكم علاقات التزاوج جريمة وعادة يتوه الباحثون في خضم تنافر وتعارض وغموض المفاهيم التي يعبر بها عن هذه الجريمة في الدول العربية المختلفة ورغم ان القوانين التي تجازي المرتكبين لهذه الجريمة تستمد من التشريع الاسلامى الا انها تأخذ الشكل والصياغة الغربية في معظم الاحيان. ولما كانت ذرائع الزنى اي انماط السلوك الذي يمهد لارتكاب الجريمة ويفضي اليها لايعاقب عليه في اغلب الدول فقد اكتفينا بابراز الجريمة الكاملة فقط التي يتحقق فيها الاجماع على التجريم».

ويتبين من التقرير المذكور ان نسبة جريمة الزنى التامة في الالف من السكان (بالرغم عن خطأ جمع عدد سكان البلدان العربية مع بعضها البعض ومن ثم الجرائم وقسمتها بالنظر للتفاوت ولاختلاف الحاصل في عدد السكان والعادات والمفاهيم السلوكية وخصوصا درجة التشدد والتسامح في الملاحقة) نرى ان هذه النسبة تبلغ عشرة بالالف في ١٥٪ من البلدان العربية بينما تبلغ من ٢ الى ٣ بالالف في ٢٣٪ واقل من نصف بالالف في ٥٤٪ من البلدان العربية هذا اذا اعتمدنا فقط الجرائم المبلغ عنها على ما يشير اليه التقرير المذكور

والتفاوت الحاصل بين البلدان العربية يظهره ايضا التفاوت بين نسبة هذه الجريمة مقارنة بحجم الجريمة اجمالا اذ في ٩٣٪ من البلدان العربية تقل هذه النسبة عن عشرة بالمئة بينما تبلغ عشرين الى ثلاثين بالمئة في سبعة بالمئة من البلدان العربية وهذه نسبة مرتفعة جدا اذا ما قورنت بالنسب العالمية التي لا تجاوز ٢,٤٣ بالالف في البلدان المتطورة والمتخلفة على السواء على ما بينته احصاءات الامم المتحدة وقد اشير اليها سابقا. مع العلم ان نسبة ٢,٤٣ بالالف تشمل كل الجرائم الاخلاقية وليست جريمة الزنى فقط.

خلاصة البحث

هذه هي صورة الاجرام والانحراف في العالم العربي على ضوء ما توفر لدينا سن معطيات واحصاءات. يتبين من هذه الصورة ان بعض الجرائم المرتكبة اخذ حجما يهدد بتفاقم الوضع الامني وبتعريض الامن الاجتماعي لخطر محدق فان لم يستدرك بالوسائل الوقائية الفعالة احدث نتائج سلبية يدفع ثمنها غاليا المواطن العربي.

وكانت الغاية من ابراز صورة الامن الاجتماعي العربي عبر حجم ونوع الاجرام والانحراف في البلدان العربية تحديد حجم المشكلة وتنوعها حتى يصار الى بحث معالجة اسبابها ونتائجها ويساعد في هذا المجال ابراز صورة المجرم والمنحرف في العالم العربي حتى تأتي الوسائل الوقائية والعلاجية متناسبة مع متطلبات واوضاع الاشخاص المتسببين بها.

ولذا كان من الواجب ابراز معالم صورة المجرم والمنحرف في العالم العربي على ضوء المعطيات المتوفرة وهذا ما سنقوم به في النبذة اللاحقة.

النبذة الثالثة: من هو المجرم في المجتمع العربي؟

بعد ان بينا حجم الاجرام في المجتمع العربي بصورة موجزة وبما توفر لدينا من معطيات احصائية (وهي ضئيلة جدا وغير متناسقة وبالتالي ان قيمتها العلمية محدودة) يقتضي ان نتبين صورة المجرم في العالم العربي فنحدد سنه وجنسه ومستواه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ومهنته ودرجة تحصيله المدرسي والبيئة التي يأتي منها وتلك التي ارتكب جرمه ضمنها

في الواقع هنا ايضا وبصورة تبعية للنقص المشار اليه انفا تنقصنا الارقام والمعطيات التي تمكننا من اثبات ملامح الصورة المنشودة عن المجرم في العالم العربي بصورة يمكن الركون اليها علميا فالنقص هائل في المعطيات والارقام.

وبالتالي ان ما سنبينه فيما يلي من ملامح نستنتجه استنتاجا من مجمل الدراسات والابحاث والارقام التي تسنى لنا الاطلاع عليها في مناسبات مختلفة دون ان ندعي تمثيلها للواقع انما هي قريبة من هذا الواقع.

ان معظم الذين يرتكبون الجرائم في العالم العربي هم من الذكور وتختلف نسبهم مع اختلاف البلدان نظرا لنسبة مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية والملاحظ انه بقدر ما تساهم المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما تكون نسبة جرائم النساء اعلى. وقد بلغت هذه النسبة وفقا للتقرير الذي وضعه الامين العام للامم المتحدة سنة ١٩٧٧[1] امرأة واحدة مقابل اثني عشر رجلا في البلدان المتخلفة وامرأة واحدة مقابل ثمانية رجال في البلدان المتطورة. هذه النسبة تختلف عن نسب اخرى بيناها في دراسة مستقلة[2].

وتبلغ ذروة الاجرام لدى الذكور بين سن العشرين والثلاثين بينما ذروة الاجرام لدى المرأة بين ٢٥ و ٣٠ سنة اي ان اقدام المرأة على الاجرام

1 — Crime Prevention and Control, Report of the Secretary General 22 September 1977 A/32/199.

٢ يراجع مؤلفنا: الجريمة والمجرم الفصل المخصص لدراسة جنس المجرم.

يحصل بصورة متأخرة عن الرجل ومرد هذا الى تأخر المرأة في التحرر من محيطها العائلي والاجتماعي بينما ينطلق الرجل من هذا المحيط في سن مبكرة.

وتبلغ نسبة الاحداث المنحرفين اي من هم دون سن الرشد نحوا من ثمانية بالمائة من مجموع المجرمين.

ما يتميز به المجرم في البلدان العربية هو خروجه من محيط اجتماعي يتصف بالفقر والتدني في المستوى الثقافي والحرمان من الخدمات الصحية والاجتماعية الضرورية لحياة سليمة كما ان نسبة الامية بين المجرمين كبيرة وكذلك عدم اتقان مهنة معينة فاما ان يكون معظمهم عاطلا عن العمل او يعمل بصورة غير منتظمة متنقلا من عمل لاخر دون اختصاص او مهارة.

لاتوجد مؤشرات صحيحة عن الوضع العائلي للمجرمين وان كان التفكك العائلي يأتي وفقا لبعض الدراسات في راس قائمة مسببات الانحراف. وقد ردت الدراسة الموضوعية من قبل مركز ابحاث مكافحة الجريمة المشار اليه انفا اسباب الجريمة الى ما نسبته:

٢٧٪ للتفكك الاسري والمشاكل العائلية.

٢٥٪ لسوء التربية والتوجيه في الاسرة.

الا ان هذه الارقام مستمدة من آراء المسؤولين في ميدان مكافحة الجريمة وليس من ارقام ظاهرة في الاحصاءات.

في الواقع لم يحظ وضع المجرمين الراشدين في العالم العربي بدراسات وتحقيقات شخصية قبل او بعد الحكم عليهم، فتبقى الاستنتاجات من باب التكهن اكثر منها من باب الاستدلال العلمي. اما فيما يختص بالاحداث المنحرفين فكان نصيبهم اوفر في دراسة اوضاعهم الشخصية والعائلية على ما سنراه بعد حين باعتبار ان التحقيق عن اوضاعهم الشخصية يشكل جزءا من التحقيق الجزائي كما ان وضع تحقيق عن احوال الحدث الشخصية يشكل ملف الشخصية وهو جزء الزامي من ملف الدعوى الجزائية.

وخلافا لما هو معتقد فان نسبة المجرمين من مواطني البلد تفوق بكثير نسبة المجرمين الاجانب او الذين لايحملون جنسيته فالمجرمون الاجانب

لايمثلون في معظم البلدان العربية اكثر من ثمانية بالمائة من مجموع المجرمين وهذه نسبة ضئيلة ولكن في بعض البلدان العربية التي عرفت وفادة كثيفة من الاجانب اتوا للعمل فيها، فان نسبة اجرام هؤلاء ترتفع الى حد اعلى من الحد المشار اليه سابقا. وتنقصنا هنا المعطيات الاحصائية الا ان التقارير الامنية تشير الى هذا الامر.

النبذة الرابعة: انحراف الاحداث في المجتمع العربي:

يستأثر انحراف الاحداث في المجتمع العربي وفي سائر المجتمعات باهتمام خاص نظرا الى النسبة العالية التي يشكلها الاحداث لا سيما من هم دون العشرين من عمرهم، ضمن الحجم السكاني الاجمالي، ففي معظم المجتمعات تبلغ نسبة من هم دون العشرين من عمرهم اكثر من نصف عدد السكان بقليل (نحو ٥٥٪).

ومن ثم ان حدث اليوم هو رجل الغد وما يمكن ان يعتري نشأته من خلل ينعكس حتما على مستقبله ومستقبل المجتمع ككل. من هنا كان الاهتمام الخاص الذي يحظى به انحراف الاحداث كما تحظى به سبل الوقاية منه وعلاجه واصلاح المنحرفين. فالعمل الوقائي والعلاجي يشكلان توظيفا مثمرا على المدى القريب والبعيد لان من استدرك سلوكه في اول نشأته لا شك ان التقويم الحاصل له سيصونه مستقبلا.

وفي المجتمع العربي بصورة خاصة طالما ان الرابطة العائلية ما زالت قوية وهي تشد الاولاد الى ذويهم فان خروج الحدث عن الطريق القويم حدث هام ليس بالنسبة اليه فقط بل بالنسبة لعائلته ككل، وهذا ما يفسر انخفاض انحراف الاحداث في البلدان العربية ومرده اما الى تلك الرقابة العائلية المباشرة مع احاطة الحدث بسياج من الرعاية واما الى درجة من التسامح لدى المواطنين تجاه ما يمكن ان يصدر عنه من سلوك منحرف غالبا ما يعتبر عابرا ولا يستحق حتى الشكوى منه امام المراجع القضائية.

وهكذا نرى من بعض الاحصاءات المتوفرة لدينا سواء من الابحاث الخاصة التي اجريت على الاحداث المنحرفين[1] او من البيانات الاحصائية التي تصدرها الدول او المكتب العربي لمكافحة الجريمة[2] ان نسبة الاحداث

---

١ - يراجع مؤلفنا: الاحداث المنحرفون في لبنان - الجامعة اللبنانية ١٩٧٠ بالفرنسية وكذلك مؤلفنا بالانجليزية والفرنسية:

Comparative Survey of Juvenile Delinquency. United Nations Publications ST/SOA/SD/I Add./4 Rev I New York 1965.

٢ المكتب العربي لمكافحة الجريمة: النشرة الاحصائية العربية.

المنحرفين مقارنة بالنسبة للراشدين تتراوح ما بين صفر بالمئة في بعض البلدان كدولة الامارات العربية المتحدة (ابو ظبي، راس الخيمة، الفجيرة .) الى ٢١٪ في ليبيا ولكن معدلها العام هو في حدود ٣٪ الى ٨٪.

كما يتبين ان معظم الجرائم التي يرتكبها الاحداث تأتي وفقا للتسلسل التنازلي التالي: السرقة ـ الايذاء عن غير قصد ـ اتلاف المزروعات ـ العاب الحظ الممنوعة ـ التشرد والتسول (في البلدان التي يشكل فيها جرما).

وتختلف هذه النسبة من بلد لاخر من حيث تسلسلها التنازلي ولكن من حيث حجمها بالنسبة لسائر الجرائم[1] ففي بلدان تبلغ نسبة جرائم السرقة من ٦٠ الى ٩٠٪ بينما في بلدان اخرى لا تتجاوز ٣٠٪

واذا تقصينا الاوضاع الاجتماعية والعائلية والاقتصادية للاحداث المنحرفين لوجدنا ان الصورة العامة هي ان الحدث يخرج من بيئة اجتماعية وضيعة من حيث درجة رقيها الثقافي والاجتماعي والاقتصادى. فطابع التأخر بين كما ان طابع الفقر ظاهر

فاذا اعتمدنا كنموذج دولتين احداهما الكويت والثانية لبنان مع الفارق في الدخل القومي الذي يبلغ في الكويت اضعافا مضاعفة عما هو عليه في لبنان نجد ان ٦٢٪ من الاحداث الذين كانوا في مؤسسة التربية للشباب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت (عام ١٩٧٣) ينتمون الى اسر ذات دخل منخفض يفوق عدد افرادها الثمانية اشخاص وان ٦٥٪ من الاباء و ٨٨٪ من الامهات اميون وان ٤,٥١٪ من هؤلاء الاحداث لايعيشون مع والديهم.

بينما تبلغ هذه النسبة في لبنان ٥٤٪ بحالة الفقر و ٤٢٪ بحالة الوسط ٢٪ بحالة الغنى ولكن الشيء الملفت للانتباه ان معظم الاحداث ينتمون الى بيئة اجتماعية لابأس بها بالنظر لمحو الامية الحاصل في لبنان حيث تبلغ نسبة

ـ دكتور مصطفى حجازي. الاحداث الجانحون الطبعة الثانية دار الطليعة بيروت ١٩٨١

المتعلمين ٩٥٪ من السكان الذين هم في سن التعلم. فنجد ان ٥١٪ من الاحداث متعلمون و ٤٩٪ منهم يجهلون القراءة والكتابة بينما الوضع التربوي العائلي يتوزع كما يلي: ٧٪ الوضع التربوي والاجتماعي حسن. ٣٣٪ الوضع التربوي والاجتماعي يساعد على حسن التربية، ٣٤٪ الوضع يعتبر في حالة الوسط، ٢١٪ في حالة التفكك وفقدان التوجيه التربوي، ٢٪ الاهل دون سلطة على اولادهم ٤,٠٪ يعاشر الاحداث رفاق السوء.

وتدل الاحصاءات المبينة في دراستنا المشار اليها سابقا انه في الجرائم التي تفترض انضباطا سلوكيا راسخا لدى الحدث كجرائم السرقة مثلا، اي الجرائم التي لا تحدث بصورة انفعالية كالايذاء عن قصد او عن غير قصد، يكون فيها الوضع الاجتماعي والثقافي والعائلي فوق المعدل مما يفيد ان هنالك خللا في التربية الاجتماعية التي اعطيت للاولاد سواء في البيت او المدرسة اذ لولا هذا الخلل لما حصلت تلك الجرائم.

ففي جرائم السرقة مثلا التي يرتكبها الاحداث المتراوحة اعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة وهي السن التي تبدأ فيها شخصية الانسان بالتبلور ويعكس فيها درجة توافقه مع القيم الاخلاقية والسلوكية السائدة في مجتمعه ومحيطه ٦٠,٢١٪ من الاحداث يحسنون القراءة والكتابة بينما ٣٦,٨٢٪ اميون وان من بينهم ٣٦,٢٠٪ تلامذة في المدرسة و ٢٤,٠١٪ خدم و ١٢,٥٤٪ دون عمل و ٩,٢٢٪ متشردون. و ٥,٣٧٪ عمال والباقي دون معلومات، اما وضعهم العائلي فهو عادي في ٦١,٥٥٪، يشكوّ من الخلافات بين الاهل في ١٣,٨٩٪ فقط ويتيم الاب ٥,٢٨٪ ويتيم الام ٢,٢٤٪ الوالدة مطلقة ٠,١٢٪ اما الوضع الاجتماعي فان التربية سيئة في ٣١,٥٤٪ ومتوسطة في ٢٤,٦٤٪ والاهل دون سلطة على اولادهم في ٢٠,٧٩٪ والتربية حسنة في ٦,١٨٪ و ٠,٧١٪ يعاشرون رفاق السوء.

ويظهر من هذه البيانات ان سوء التربية عامل اساسي ويؤثر في سلوك الحدث الذي يقدم على جريمة السرقة وهي جريمة تدل على فقدان عنصر الاحترام لملك الغير، هذا الاحترام الذي يجب ان يتعلمه الحدث منذ صغره في البيت والمدرسة

كما ان ارتياد الاحداث للمدرسة بالنسبة المبينة اعلاه يفيد ان المدرسة مقصرة في الدور التربوي المفروض ان تقوم به كمؤسسة تربوية مساعدة ومكملة للمؤسسة الاولى وهي العائلة هذه الملاحظات تساعدنا في استنتاج الفرضية التي تشكل القسم الثاني من دراستنا ومحورها اثر التربية المدنية في الوقاية من الانحراف.

يجب ان نضيف ملاحظة مؤيدة من قبل الباحثين[1] والمتعاملين مع الاحداث المنحرفين ان هناك نوعا من التراخي لدى الاهل والقيمين على شؤون الحدث لدى المحيط الاجتماعي ككل تجاه سلوكه المنحرف او المؤدي للانحراف فهؤلاء يظهرون درجة عالية من التسامح تجاه الحدث المنحرف او المهدد بخطر الانحراف باعتبار ان فعله كان نتيجة الطيش العابر لا يجوز ان يكون موضع ملاحقة جزائية نظرا لما يمكن ان تسببه هذه الملاحقة من متاعب له ولوالديه ويمكن ان تؤثر في نفسيته فتدمغه بطابع المنحرف بينما فعله كان نتيجة لنزوة عابرة لا تترك اثرا في مجرى سلوكه العادي. واحيانا ينخرط فعله ضمن المفاهيم السلوكية للراشدين في محيطه فلا يعيرون اهمية لما صدر عنه لانهم انفسهم يقدمون على هذه الافعال وان كانت مجرمة قانونا باعتبارها وسيلة من وسائل كسب العيش وتدبير الامور في الحياة.

وما يشجع الاهل والراشدين الذين يعيشون حول الحدث على هذه النظرة وضعهم الاقتصادي السيء الذي يحملهم على اخذ الحياة غلابا ووضعهم الثقافي المتدني الذي يحول دونهم وتبين المعايير السلوكية التي يجب ان يتصف بها المواطن الصالح بالنظر لتأثيرها في حياة المجموعة ككل. فالسلوك المنحرف على الشكل الحاصل لدى احداثهم يشكل نهجا حياتيا اعتمدوه كوسيلة من وسائل العيش والكسب والتعامل الاجتماعي.

وطبيعي القول ان الحدث الذي يتربى وينمو في مثل هذا الجو النفساني والتربوي لا بد وانه يتأثر الى ابعد حدود التأثر فيشب على سوء

---

١ دكتور مصطفى حجازي. الاحداث المنحرفون ذكر سابقا صفحة ٢٠١ وما يليها.

السبيل. ولكن ما يبعد شبح التشاؤم عن هذه الصورة هو ان نشبة الاحداث الذين ينتمون الى هذه البيئة التي تعايش الانحراف كوسيلة عيش ما زالت نسبة ضئيلة في المجتمع العربي على ما تبينه الاحصاءات المتوفرة واراء المشرفين على الوقاية والعلاج فالعائلة في المجتمع العربي ما زالت اجمالا تقيم وزنا لرأي الجماعة فيها وتتحاشى بالتالي ان توصم بالعائلة الشريرة او المنحرفة او المجرمة، وهذا ما يشجع الاتجاه الرامي الى التركيز على تنمية القيم السلوكية السليمة في المجتمع العربي عن طريق الارشاد والتعلم على اصول المواطنه الصحيحة عبر الوسائل التي يجب ان تتوفر لتحقيق هذه الغاية على ما سيصار الي بيانه تفصيلا لاحقا.

وما يشجع ايضا على المضي في هذا السبيل كون نسبة اجرام الاحداث ما زالت ضئيلة في معظم البلدان العربية وهذا دليل على ان العمل الوقائي يبقى مجديا وفاعلا فيما اذا اعطي الاهمية التي يستحقها فيترجم ميدانيا بصورة علمية وواقعية دون ان يبقى مجرد تصورات على الورق.

النبذة الخامسة: اسباب وعوامل الاجرام في المجتمع العربي:

تفرض الاحاطة باسباب وعوامل الاجرام في المجتمع العربي ان يحدد بكل دقة مفهوم السببية والعامل في السلوك الاجرامي حتى تأتي المعلومات متوافقة مع الواقع.

مفهوم السببية في الانحراف والاجرام:

لم يكن تحديد مفهوم السببية شيئا سهلا وما زال للآن موضع بحث وتقييم لدى الباحثين لما يتضمنه من عناصر ومقومات بحاجة هي ايضا للتحديد الدقيق ومن ثم للربط فيما بينها وفقا لمعايير ثابتة، الامر غير المتوفر حاليا[1].

يميل رهط من الباحثين الى الربط بين بعض الاوضاع السابقة او المرافقة للسلوك الاجرامي وهذا السلوك معتبرين ان هذه الاوضاع تشكل سببية معقولة يمكن الاعتماد عليها لتفسير السلوك الاجرامي فاذا ترافق الفقر مع الاجرام بنسبة مختلفة عنها لدى الاشخاص العاديين ربطوا بين الفقر والاجرام برابطة السببية يبنون عليها استنتاجاتهم وينطلقون منها لوصف التدبير العلاجي او الواقي

ولكن السببية ليست بهذه السهولة في ميدان السلوك الانساني. فالسلوك حصيلة تفاعل معطيات اساسية تتسم بالطابع الفردي الذاتي المختلف بين شخص وآخر وعوامل متغيرة تبعا للظروف وللزمان والمكان.

---

١ ـ انصبت معظم مؤلفات العلم الجنائي على معالجة مسألة السببية في السلوك الاجرامي: راجع د. عدنان الدوري. اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي. مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٧٣م صفحة ٥٩ وما يليها.

– Sheldon Glueck: The Problem of Delinquency. Houghton, Mifflin Co. Boston 1959:

1 – On the causes of Crime (p. 33).

2 – The meaning of cause (p. 38).

3 – Association and causation (p. 40).

ـ. منير العصرة انحراف الاحداث ومشكلة العوامل. المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الاسكندرية ١٩٧٤

يراجع مؤلفنا الجريمة والمجرم ذكر سابقا ص ٢٦٥ وما يليها.

وليس من شأن هذه العوامل ان تحدث دوما نفس النتيجة لدى نفس الشخص. وهذا ما يجعل الاحاطة بهذه المعطيات والعوامل كسبب مباشر للسلوك الاجرامي عملية معقدة وصعبة

السبب بمفهومه العام:

فالسبب بمفهومه العام هو مصدر نتيجة معينة هو الفعل المحدث لنتيجة معينة والسبب هو ذاته نتيجة لعدة عوامل اجتمعت لتنتجه. واذا عدنا الى سبب السبب لصعدنا في سلم الاسباب الى ما لانهاية ولا يمكن لامنطقيا ولا واقعيا ان نعزل سببا عن سببه او عن اسبابه. ولكن ليست هذه هي غاية الباحث الجنائي في البحث عن اسباب الانحراف والا دخل دهليز الفلسفة فاضاع طريقه وفقد غايته ان غاية الباحث الجنائي التوقف عند الرابطة التي يمكن ان تتوفر بين سلوك منحرف وخلفيات هذا السلوك سواء اكانت اسبابا مباشرة او عوامل مؤثرة في احداثه. والرابطة السببية هنا تختلف صفاتها عنها في العلوم الطبيعية اذ انها في هذه العلوم تكون ذات مفعول حتمي وآلي متى توفر المصدر توفرت نتيجته الحتمية فمصدر النار شرارة وانعدام الشرارة يؤدي لانعدام النار. ومصدر التبخر الحرارة وانعدام الحرارة يؤدي الى انعدام التبخر فالرابطة السببية هنا هي العلاقة الثابتة القائمة بين عامل معين ونتيجته الحتمية.

ففي العلوم الطبيعية تقوم العلاقة السببية بين المصدر والنتيجة بصورة ثابتة حتى اذا توفر السبب توفرت النتيجة او عند حصول النتيجة ردت الى سببها وهو معروف لا يتغير.

السبب في العلوم الانسانية:

اما في العلوم الانسانية فالعلاقة السببية بين مصدر السلوك وهذا السلوك علاقة متغيرة ومتقلبة لاتخضع لضوابط محدّدة. فتارة يكون نفس السلوك نتيجة لعامل محدد وتارة نتيجة لعامل او عوامل اخرى. كما ان نفس العامل لايحدث دوما نفس النتيجة وان التأمت نفس الظروف والشروط التي

رافقت العلاقة السابقة التي قامت بينه وبين نتيجة معينة

يقول دكتور عدنان الدوري بهذا الصدد (مؤلفه المشار اليه سابقا ص ٥٩ و ٦٠) : «.. اتسع مفهوم السببية حتى صار يتناول عددا هائلا من العوامل والمتغيرات التي تدخل في بناء وتركيب الظاهرة وفي تكوين العلاقات الوظيفية المختلفة المنبعثة عنها ان كلا من عالمي الاجتماع والسلوك عالجا مفهوم السبب كقوة منفصلة تحدث النتيجة دون الاهتمام بالبحث عن سبب واحد لهذه النتيجة ولذلك انصرف العلماء يبحثون عن مجموعة متكاملة من العوامل والمتغيرات وذلك لان السبب اصبح يتضمن مجموعة العوامل التي يرتبط بعضها ببعض والتي تنتظم في نسق معين بحيث تؤدي في مجموعها الى احداث النتيجة. وهذا يجعل البحث في السببية لايتضمن مهمة البحث عن سبب واحد بالذات وانما تحليل تلك العملية المتواصلة التي تتضمن مجموعة مترابطة من العوامل والمتغيرات ومحاولة فصل المهم منها عن غيره او ما هو على درجة معينة من الاهمية في احداث النتيجة فعلى الباحث في السببية بهذا المعنى ان يجد مجموعة من العوامل والمتغيرات ثم يحاول فصل الاهم منها وبالتالي تقليل عددها وتقليصه بحيث يقتصر على تلك العوامل الرئيسية التي يمكن ان تدخل في احداث النتيجة.

لذلك فان القول بان سبب الاجرام هو الفقر او الجهل او فقدان التربية قول تعوزه الدقة وان كانت هذه الحالات ملازمة او مرافقة للاجرام في الحالات المدروسة، الا ان تفاعلها الحقيقي مع مصدر الاجرام اي الانسان امر مشكوك فيه طالما انه لم يقم دليل ملموس على العلاقة السببية المباشرة او حتى غير المباشرة بين هذه الحالات وبين الاجرام.

فالسببية المادية لا تتوفر في السلوك الانساني بين متغيرات وان التقت لان التقاءها لا يقيم علاقة ثابته بينها وبين السلوك. فهي ذاتها متغيرات ومفاعيلها متغيرة ايضا مع الظروف والزمان، فالسلوك الانساني حصيلة تفاعل عوامل مختلفة تكتسب طابعا شخصيا لدى كل فرد يميزها عن الطابع الذي كان ممكنا ان تتخذه لدى شخص اخر نظرا لمعطيات لديه غير متوفرة لدى الاول. فالفقر مثلا يمكن ان يتواجد لدى اشخاص عديدين ولكن له

اثرا خاصا لدى كل منهم يحرك فيه مشاعر ولا يحركها في الآخر فالشخص الطامع في الدنيا يرى في الفقر عامل اذلال وحرمان وقهر ويذيب شخصيته بينما الناسك المتصوف يرى في الفقر عامل ترفع عن ماديات الدنيا وارتقاء روحيا بالراحة النفسية فيضعه في مرتبة روحانية يرغب في المحافظة عليها.

الاقتراب التجريبي من مشكلة الانحراف:

بالاستناد لهذه الحقائق حول مفهوم السببية يميل الباحثون الواقعيون الذين يسعون من وراء ابحاثهم الى معالجة اوضاع معينة من خلال اقتراب تجريبي منها الى تقصي العوامل المحيطة بالانسان المنحرف فيجمعونها ويدرسون درجة تأثيرها على شخصية الانسان المنحرف ومدى تجاوبه او مناعته تجاه هذا التأثير توصلا لتحديد الاهمية التي يجب ان تعطي لها بغية التعامل معها ولتحديد الوسائل التي يجب ان تتبع للتأثير فيها وتحديد مساوئها وانعكاساتها على السلوك.

من هذا المنطلق يمكن القول ان المعطيات التي توفرت لدى الباحثين في العالم العربي حول مرافقة او ملازمة بعض العوامل للسلوك المنحرف تسمح بالقول بان نسبة الفقر والبطالة وسوء الاحوال العائلية وتدني المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي تشكل نسبة مرتفعة لدى معظم فئات المجرمين مما يستوجب التوقف عند هذه المعطيات والعوامل لدراستها وتبيان علاقتها بالسلوك الاجرامي وذلك تمهيدا لمعالجتها والوقاية والمداواة اللازمة لها.

وبين من الملاحظات التي قدمناها اعلاه ان غياب التحقيق عن الوضع الشخصي للمجرم كجزء من التحقيق الجزائي المجرى من قبل السلطة القضائية وحتى غياب مثل هذا التحقيق في المرحلة اللاحقة على الحكم عليه بالسجن تمهيدا لوضع برنامج سوي لاصلاحه لا يساعد في تقصي العوامل المؤثرة في السلوك والدافعة للانحراف.

اما ما يقال او يظن ببعض العوامل بانها عوامل انحراف فلا يعد هذا كونه تكهنا مبنيا ربما على الحس المهني والمعلومات المكتسبة من الخبرة اليومية

الناتجة عن الاتصال المباشر بين المسؤولين والمنحرفين الا ان هذا التكهن لا يصلح كقاعدة علمية لاقامة الرابطة السببية بين وضع معين والسلوك الاجرامي. وفي غياب مثل هذه العملية فانه يصلح كمنطلق لاقتراب تجريبي من المشكلة موضوع البحث ما يحتمل هذا الاقتراب من فرص النجاح والفشل على السواء. ولكن لابديل عنه اذا كانت النية متجهة فعلا نحو التحرك لمعالجة المشكلة وليس الجمود القاتل لكل مبادرة والتحرك الواعي واجب تجاه كل مشكلة كي لا يتسع نطاقها وتتفاعل فيصعب معالجتها فيما بعد.

والتكهن هو فرضية والفرضية المستمدة من استنتاجات موضوعية ومنطقية تصلح كقاعدة لبحث علمي او حتى لتجربة علمية رامية الى التأثير فيما تتضمن تلك الفرضية من معطيات يمكن التأثير فيها عبر تلك التجربة فاذا استقامت النتيجة مع ما هو مفترض ان تكون عليه تكون الغاية قد بلغت والهدف تحقق.

ولا يمكن للعاملين في ميدان الوقاية من الجريمة ان ينتظروا دوما نتائج ابحاث تستهلك الكثير من الوقت والجهد للقيام بعمل بينما الجريمة تتفاعل في المجتمع محدثة الاضرار تلو الاضرار مهددة الامن الاجتماعي بالاضطراب فالاقتراب التجريبي انطلاقا من معطيات منطقية وواقعية لا يحول دون البحث النظري او الميداني بل هو عامل مساعد له بقدر ما يحقق من انجازات تساعد في بلوغ الاهداف المشتركة التي يسعى اليها كلاهما

رأي العلماء الجنائيين في الاقتراب التجريبي من مشكلة الانحراف:

وهذا ما قال به معظم المسؤولين المهتمين بالوقاية من الجريمة والانحراف كما قال به العلماء الجنائيون الذين اعتمدوا الواقعية في دراستهم واتجاههم. يقول مارشال كلينارد[1] استاذ العلم الجنائي في جامعة

---

(1) Marshall Clinard, Sociology of Deviant Behavior. Third edition. Holt, Rinhart and Winston Inc. New York. 1968 p. 699

E. Sutherland and D. Cressey, Principles of criminology. Sixth edition 1960 Lippincott Co. New York pp. 3 and 4

فيسكونسن في الولايات المتحدة الامريكية بانه ربما قيل بان التصدي للسلوك المنحرف يجب ان ينتظر توفر المعطيات العلمية التي توفرها الابحاث النظرية والميدانية عن طبيعة هذا السلوك المنحرف واسبابه وعن نوع الوسائل المؤدية للتعامل معه. ولكن الانتظار غير عملي وغير ممكن لان وضع الخطط وتنفيذها يستغرقان وقتا طويلا في المجتمعات الديمقراطية حيث يعود للسلطة التشريعية اتخاذ القرار المناسب مع ما يستتبع ذلك من مهل، بينما تكون المشكلة المطلوب معالجتها قائمة وتتطلب حلا، فامام المشكلة يوجد اعتقاد عام بان مبادرة ما يجب ان تتخذ لحلها، وبالتالي تعمد السلطات المختصة للاقتراب التجريبي من هذه المشكلة بغية معالجتها مع ما يحمل هذا النوع من الاقتراب من فرص متساوية في الفشل والنجاح. فهذا الاقتراب يساهم ولا شك في حلها وكذلك في مجهود العلماء الموجه نحو هذا الحل.

كما يقول ساذر لندروكرسي[1] انه اذا انتظرت البرامج العملية حتى تكتمل المعرفة النظرية فان انتظارها سيدوم للابد، فالمعرفة النظرية تزداد من خلال التجربة العملية، ويعطف المؤلفان على ما قاله ديوي[2] بانه من الخطأ افتراض ان المجهود الموجه نحو الضبط الاجتماعي مرتبط بوجود مسبق لعلم الاجتماع فالعكس هو الصحيح فبناء علم الاجتماع اي مجموعة من المعلومات التي توضح العلاقة القائمة بين معطيات اجتماعية معينة رهن بتنفيذ الخطط الاجتماعية ، هذه الطريقة (الطريقة التجريبية)

---

(1) E. Sutherland and D. Cressey Principles of Criminology. 6th edition 1960 Lippincott Co. New York pp. 3 and 4

(2) - John Dewey, Social Science and Social Control, New Republic. Vol. 67, 276, 277 July 29, 1931

W. Goode and P. Hatt, Methods in Social Research. Mc Graw Hill Book Co. London. 1952

وخاصة الفصل الثاني Science: Theory and Fact .....

وكذلك - Selltiz, Research Methods in Social Relations .....

Holt, Rinhart and Winston, New York. 1966

تتميز بقدرتها على تصحيح وتطوير نفسها، فالفرضيات الناقصة او حتى الخاطئة عندما يعمل بالاستناد اليها ينتج عنها معطيات تصلح كمنطلق لتطوير الافكار والتجارب ذاتها

فالبحث العلمي اذا لا يحول دون الاقتراب التجريبي من المشكلة بغية العمل على حلها بما يتوفر من معطيات ووسائل، بل ان نتائج هذا الاقتراب تساعد في تقدم البحث العلمي لما توفره من معطيات واقعية تنير له السبيل وتصحح من اتجاهاته ومساره عند الاقتضاء، ولا يصح القول بان الاقتراب التجريبي لايشكل اقترابا علميا طالما انه يقوم على منهجية علمية صحيحة انطلاقا من استنتاجات نابعة من المراقبة الموضوعية الصحيحة للوقائع ومن ربط منطقي بين هذه الوقائع ونتائجها من جهة وبين خطط العمل المقترحة من جهة ثانية فالهدف من العمل هو التأثير في هذه الوقائع وتكييف العلاقات القائمة بينها بحيث تحيد عندما تكون سلبية او تؤيد وتطور عندما تكون ايجابية فتخدم هكذا اهداف الخطط المذكورة.

من هذا المنطلق تندفع الدراسة الحالية مركزة على عامل يبدو مهما جدا في الوقاية من الجريمة والانحراف هو عامل التربية المدنية كوسيلة لتوطيد الامن الاجتماعي.

النبذة السادسة: اثر الانحراف والاجرام على الامن:

بعد ان اظهرنا معالم واقع الانحراف والاجرام في العالم العربي هل يمكن اعتبار الامن العربي مختلا بسبب هذا الانحراف والاجرام.

اجمعت آراء الذين قاموا بالابحاث الميدانية والذين عايشوا واقع الانحراف والاجرام في العالم العربي على ان الظاهرة الاجرامية ما زالت في وضع يمكن من السيطرة عليها بالوسائل الوقائية والعلاجية. فالوضع الاجتماعي اجمالا لا يشير الى القلق باستثناء ما يحدث في بعض البلدان من تطور سريع في حجم الاجرام ونوعيته نتيجة لعوامل مختلفة اهمها اقتصادي وسياسي وتحول جذري في الثقافة نتيجة لورود سحب يمكن ان نسميها بالسحب الثقافية تجتاز هذه البلاد عبر وسائل الاعلام البصرية والكتابية ان معظم هذه الثقافات العابرة غث وقليلها ثمين يشكو منها الغرب نفسه ويعتبرها صرعات ولدها التفكك الاسري والاجتماعي وابتعاد الناس عن بعضهم البعض وغرقهم في دوامة المادية غير الاخلاقية فاصبحوا وكأنهم في سباق مع ما لايمكن بلوغه وهو السعادة عبر المال مخلفين وراءهم اثار حضارة انسانية ما ان اشتد عودها حتى مالت وكادت تنطفىء بسبب ما طغى عليها من اعتبارات مادية بعيدة عن الطابع الانساني الذي يجب ان تتميز به علاقات البشر

ان هذه السحب الثقافية تخلف وارءها اهتزازا في القيم الاخلاقية والسلوكية والاجتماعية فتغطيها وتحجب الرؤية الصحيحة عن الناس مخلفة وراءها ضبابا من الرمال المتحركة المسببة للانزلاق نحو المجهول. فهي تضع افراد المجتمع في موضع المتأرجح بين مد وجزر. فلاهم في صفاء الماضي ولاهم في بهجة الحاضر هذا الوضع النفساني يؤثر بصورة خطيرة في بنية المجتمعات التي لم تحصن نفسها تجاه التقلبات التي تحدثها مثل هذه السحب الثقافية الدائرة حول العالم عاصفة بالاوضاع القائمة دون تقديم البديل الملائم او النظام الاجتماعي الافضل.

ولا بد هنا من التذكير بالموقف الذي تبلور في بلد محافظ على تقاليده

بالرغم من قفزته الصناعة الهائلة التي جعلته في المرتبة الثانية في العالم من حيث الانتاج الصناعي الا وهو اليابان، فبالرغم مس ادخاله وتطويره وتنميته لكافة التقنيات الحديثة وايجاد تقنيات حديثة سباقة في العالم مع مالها من اثر في البنية الاجتماعية وفي الدورة الاقتصادية. فان الشعب الياباني بقي محافظا على عاداته وتقاليده العائلية وعلى تراثه الاخلاقي والاجتماعي محصنا تجاه التقلبات العارمة والعاصفة التي احدثتها ثورة التقنيات في العالم مما جعل نسبة الانحراف في هذا البلد اقل نسبة في العالم الصناعي المتطور[1].

هذا التوافق بين التطور الصناعي والتقني وبين المحافظة على مقومات حضارة البلد المح اليه صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبد العزيز في معرض الحديث الذي اثبتناه في مقدمة هذه الدراسة عندما قال سموه: بان المجتمع نفسه على اتصال واحتكاك مستمر بالعالم. واي مجتمع نام هو عرضة لرياح واتجاهات عديدة تهب عليه تحمل معها الكثير من السلبيات. فالعالم اصبح صغيرا جدا بفضل التطورات المتلاحقة في وسائل الاتصال. ولابد ان نتصل بالعالم ونسمح له بالاتصال بنا لنعرف عنه ويعرف عنا. هذا امر لابد منه حتى نواكب العالم ونشارك في صنع المستقبل ويجب ان نتلقى هذا الوضع باجابياته متوقعين سلبياته في الوقت نفسه ومؤدي هذا في مواجهة هذه السلبيات هو حرصنا علي الاحتفاظ بقيمنا الاساسية وان نعي ان لكل امة حضارة ولكل حضارة مقوماتها وظروفها ولها اعرافها وعاداتها وتقاليدها المتميزة، ويجب ان تتوفر لدينا المقدرة على الاختيار بين كل وافد الى بلادنا لنأخذ منه ما ينقصنا ونرفض ما نرى انه ضد عقيدتنا واخلاقنا وعاداتنا وتقاليدنا.

---

(1) William Clifford, why is it safer to live in Tokyo.
A Research Report. Australian Institute of Criminology
وتقرير وزارة العدل اليابانية عن وضع الاجرام في اليابان بالانجليزية سنة ١٩٨٠م

الوضع الأمني العربي في التقرير المقدم للمؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب (١٩٨٠)

اشار لهذا الوضع التقرير المقدم للمؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب (٢٦ ـ ٢٨ آب ١٩٨٠) عن المشكلات الأمنية في الدول العربية (صفحة ٨٤) حيث ورد فيه ان حالة الأمن في العالم العربي تشكو بدء تدهور نتيجة للقلق والتفكك والصراع الذي احدثته الثقافات الغربية التي اجتاحته مما اثر في الثقافة العربية التقليدية.

الا ان هذا التقرير اشار فيما بعد (صفحة ٩٣) الى ان الوضع الأمني في الدول العربية لم يصل الى مرحلة الخطورة لامن حيث حجم الجريمة ولا من حيث نوعها او الاساليب المتبعة في ارتكابها وان كانت هنالك مؤشرات توحي بازدياد هذا الحجم وتنوع مضمونه بدخول جرائم جديدة عليه واساليب اجرامية لم تكن معروفة من قبل.

والتقرير يحذر من امكانية ازدياد حجم الاجرام وتنوع الجرائم والاساليب التي تتبع في ارتكابها اذا لم تتخذ المبادرات الكافية للوقاية والعلاج. ويضيف (ص ٩٩) ان ثمة جرائم جديدة ظهرت على المسرح العربي مثل بعض الجرائم الاقتصادية كالرشوة واصدار الشيكات الباطلة ومثل الجرائم التي يرتكبها الاحداث والجريمة المنظمة واغتصاب النساء والاطفال وتهريب المخدرات. وهذه الجرائم وان كانت لم تصل الى درجة الخطورة في الدول العربية لكن وجودها في حد ذاته يعد خطرا أمنيا ينبىء عن ظروف واوضاع اجتماعية واقتصادية ونفسية غير مستقرة. ويساعد وقوع هذه الجرائم على استفحال هذه الظروف وبالتالي فقدان الامن وذيوع الاضطراب.

الاخطار المحدقة بالامن العربي:

نبه التقرير المشار اليه اعلاه الى مسببات اخرى لاضطراب الامن العربي من خلال زعزعة اركانه وتقويضها انطلاقا من بث الشكوك في ذهن المواطن العربي حول مقومات وجوده والحكم في بلاده والانظمة السياسية والاقتصادية المتبعة وان لم تصل هذه المحاولات الى مرتبة الجريمة الفردية او

المنظمة.

فالامن القائم على متانة انتماء الانسان الى وطنه ومجتمعه وتوافقه مع المبادىء السلوكية والاخلاقية والاجتماعية والدينية والذي يفترض توفر الاستقرار السياسي والامن الاقتصادي والغذائي والتمويني كما يفترض التعاطف بين ابناء الشعب الواحد وشعورهم بالانتماء الوطني والانساني من خلال الاخوة الرابطة بينهم ومن ثم توفر الاجهزة والمؤسسات التي تقوم بدور التوجيه التربوي والتأهيلي والاجتماعي والمهني وضبط الامن وتأمين العدالة والوقاية والاصلاح وتشييد البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلد على اسس سليمة، كل هذه المقومات الاساسية لقيام الامن الاجتماعي معرضة للتعدي عليها بصورة مباشرة من قبل الحانقين على الاوضاع القائمة في بلدهم او من قبل اعداء هذا البلد الذين يصبون الى احداث الانهيارات الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية حتى يتمكنوا من السيطرة عليه وعلى موارده واما بصورة غير مباشرة من خلال التسلل الى البنية الداخلية لنشر الفساد والانحلال والفوضى فتتقوض هذه البنية من الداخل وتنهار

هذا ما اشار اليه التقرير المذكور انفا ونبه اليه وزراء الداخلية العرب الى وجوب وضع خطة امنية وتنفيذها بتأمين الوسائل المادية والتجهيز البشري اللازمين.

فالجريمة اذا ليست العامل الاكثر خطورة في اهتزاز الامن الاجتماعي اذ لاتقل سائر الاخطار التي اشرنا اليها اعلاه اهمية في احداث هذا الاهتزاز وهذا ما يجعل العمل الوقائي المقترح لحفظ الامن الاجتماعي العربي اوسع من الانصباب على عوامل الجريمة والانحراف فيتعداها للتصدي الى المقومات الاساسية للمجتمع السليم يبنيها ويدعمها ويحصنها من تلك الاخطار. وبالفعل فان بعض علماء الاجتماع قالوا بان الانحراف لايشكل في الواقع سوى مؤشر على وجود خلل في المقومات الاجتماعية او الاخلاقية او الاقتصادية في بلد معين. فلولا هذا الخلل لما حصل الانحراف على الشكل الحاصل فيه. ومن هنا وجب التوجيه الى معالجة الخلل المذكور

كعمل وقائي حافظ للمجتمع وللفرد.

النبذة السابعة: الصورة البارزة في العمل الوقائي

التوعية عبر التربية المدنية

والصورة البارزة في هذا العمل الوقائي الحافظ للامن الاجتماعي هي ولاشك صورة التوعية الفردية والجماعية والتأهيل الاجتماعي والتوجيه الصحيح مضافة الى تحسين اوضاع البنية الاجتماعية والاقتصادية وبكلمة مختصرة ان بناء المواطنة الصحيحة عبر التربية المدنية يؤدي الى صقل شخصية المواطن وتزويده بالوسائل التي تمكنه من وعي دوره في المجتمع واستيعاب الموجبات المطلوبة منه وادائها عن عقيدة وايمان معتبرا بانه يقوم بما يحصنه ويحصن مجتمعه من اخطار تقع عليه مباشرة وعلى ذويه فتحرمه من نعمة الاستقرار والهدوء والاطمئنان وتقذف به في مهب المخاطر العديدة التي تستهدف حياته وماله وكرامته.

والتربية المدنية الصحيحة تفترض قاعدة اجتماعية وسياسية واقتصادية ثابتة بحيث تقوم على اسس متينة مدعومة بشعور الرضا عن الحاضر دون وجل او خوف من المستقبل. وهذا يفترض بدوره توزيع الدخل القومي بصورة عادلة بين مختلف القطاعات وتمتع الفرد بحصيلة جهوده وبضمان امواله ومردودها كما يفترض تطويرا متوازنا لكل المؤسسات التي يتعامل معها الفرد بحيث تلبي حاجاته الحاضرة والمستقبلة فيشعر بان حياة هذه المؤسسات رهن بالعناية التي يوليها لها فيصبح هنالك ارتباط متبادل بين الفرد وتلك المؤسسات.

ان تحقيق مثل هذه المتطلبات والفروض يبرز بدوره الارتباط القائم بين الامن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطوير المؤسسات المسؤولة عن هذه التنمية وعن تقديم الخدمات المشار اليها اعلاه.

فالامن الاجتماعي اذا يتطلب ركنين على الاقل: ركن يقوم على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تهيئه الدولة وتدعمه بما اوتيت من وسائل تنمية وما وفرته من مؤسسات تؤدي وظائفها الاجتماعية بدقة وفعالية متجاوبة دوما مع متطلبات التطور والنمو وركن يقوم على طمأنينة الفرد على حاضره ومستقبله وعلى مناعته ومناعة مجتمعه من الانحراف والاجرام.

وجوب تقييم وضع الامن في العالم العربي:

على ضوء هذه المعطيات الاساسية لقيام الامن في العالم العربي يمكن لكل بلد ان يقوم بعملية تقييم لاوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ولفعالية مؤسساته العاملة في ميدان الخدمة الاجتماعية بمفهومها الموسع الشامل كل مرافق الحياة العامة. فكل مؤسسة وكل جهاز في الدولة يقوم ويعمل ليؤدي وظيفة اجتماعية محددة في الانظمة والقوانين. فالمؤسسات والاجهزة ليست غاية بحد ذاتها كما يبدو احيانا من خلال ذهنية وتصرف القائمين عليها، وكأنها وجدت لايوائهم بل هي وسيلة لاداء وظيفة اجتماعية حتى اذا ادتها تكون قد قامت بواجبها واذ تخلفت فقدت علة وجودها.

كما انه يعود لكل بلد القيام بعملية درس وتقييم لمسيرة الظاهرة الاجرامية فيه على ضوء المعطيات العلمية الحديثة التي تمكنه في الواقع من الوقوف على حجم ونوع وتقلبات هذه الظاهرة والعوامل التي تؤثر فيها وتتحكم بمسيرتها فتتضح لديه صورة أمنه الاجتماعي بوجهيه البنيوي والسلوكي. فالظاهرة الاجرامية كما قلنا سابقا يمكن ان تشكل في الواقع مؤشرا للخلل الحاصل في البنية الاجتماعية ومقوماتها بالاضافة الى كونها خللا بذاته في حياة الافراد والمجتمع.

ولذلك امكن القول ان تحديد درجة رسوخ الامن في العالم العربي بصورة واقعية ودقيقة لايمكن ان يحصل الا بالاستناد لعملية التقييم المشار اليها اعلاه وبالتالي فان كل ما يقال خارج اطار هذه العملية يكون من باب

التكهن والاستنتاج الشخصي وهذا شيء نسبي لايمكن الركون اليه في عملية التقييم والاقتراب العلمي من الواقع الذي يعيشه المجتمع العربي.

وهذا حافز على اعتماد البحث في ميدان الامن الاجتماعي وعلى تطوير المؤسسات العاملة فيه بصورة تجعلها قادرة على حمل التكليف المفروض عليها واداء الامانة التي عهد اليها بها. كما انها حافز على القيام بالاقتراب التجريبي من المشكلات الامنية في محاولة لمعالجتها على ضوء الفرضيات التي يمليها منطق الاحدث وتسلسلها وترافقها المكاني والزمني وذلك بصورة موازية للبحث العلمي الرامي الى تحقيق نفس الاهداف وبلوغ نفس الغايات.

خلاصة البحث

استعرضنا فيما تقدم وضع الامن في العالم العربي على ضوء المعطيات المتوفرة لدينا. وقد توخينا ابراز معالم العوامل التي تؤثر فيه ايجابا وسلبا بغية الوقوف على جوانب الموضوع تمهيدا لمعالجة هذه العوامل بما يؤمن ترسيخ هذا الامن بالاستناد لاسس علمية اول ما تتطلب لقيامها الاحاطة الواقعية بالمشكلة وبكافة العناصر التي تتألف منها او تتحكم بها

ولاشك في ان معالجة موضوع الامن بمشوليته يستوجب انصراف اختصاصات مختلفة كل منها يتناول القطاع الخاص به بغية دراسة تقييمية ووضع الخطط اللازمة لتجهيزه وتطويره وانمائه بصورة يلتقي معها مع سائر القطاعات التي يؤلف مجموعها بنية الامن الاجتماعي.

وطالما ان اهتمامنا انصب منذ البدء على ابراز الارتباط القائم بين الامن والتربية المدنية انطلاقا من اعتبارنا هذه التربية كإحدى المقومات الرئيسية في اقامة الامن فان مسعانا في القسم الثاني من هذه الدراسة سيكون في دراسة التربية المدنية بمفهومها العام وموضوعها ونهجها واساليبها وارتباطها بعملية اقامة الامن في العالم العربي والوقاية من الانحراف والاجرام.

القسم الثاني

التربية المدنية

تمهيـــــــد

تناول القسم الاول من هذه الدراسة مفهوم الامن الاجتماعي ومقوماته ووضعه الحالى في العالم العربي. كما تطرقنا للعوامل التي يبدو انها تشكل خطرا عليه ومن ضمنها الانحراف والاجرام.

واشرنا الى ان دراسة كل من مقومات الامن الاجتماعي وسبل حفظه وتطويره لما فيه خير الانسان والمجتمع تتطلب مجالا اوسع من مجال الدراسة الحالية باعتبار انها تتوزع بين اختصاصات متنوعة وان كانت متداخلة وقائمة على اساس مشترك وهادفة الى غاية واحدة وهي تأمين الرفاهية للفرد والازدهار لمجتمعه.

لذلك توقفنا في دراستنا الحالية فقط عند عامل بدا لنا مهما جدا في انتظام الفرد في مجتمعه وفي تأمين الامن الاجتماعي بصورة عامة وهو عامل التربية المدنية واثرها في تنمية الشعور بالمواطنة لدى افراد المجتمع وما ينتج عن هذا الشعور من واجبات نحو النفس ونحو الغير.

الانسان كائن اجتماعي بحاجة للتربية

فالانسان كائن اجتماعي بالفطرة بمعنى انه المخلوق الوحيد الذي يولد وهو بحاجة لغيره ليقوم بترتبيه ويعتني به ويغذيه ويعكف على تنشئته كي يصبح انسانا اجتماعيا. فالحيوانات على كافة انواعها مؤهلة منذ ولادتها وبصورة غريزية للمحافظة على نفسها ولتدبير امورها وان احتاج بعضها لغذاء اوّلى ممن ولدها. اما الانسان فمنذ ولادته وحتى بلوغه اشده بحاجة للغير لتنشئته جسديا ونفسانيا واجتماعيا فالوليد الذي يترك دون غذاء ودون رداء لا يمكنه ان يعيش.

يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته(الباب الاول من الكتاب) الاول ان الاجتماع الانساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الانسان مدني بالطبع اي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران. وبيانه ان الله سبحانه وتعالى خلق الانسان وركبه على صورة لايصح حياتها وبقاؤها الا بالغذاء وهداه الى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله. الا ان قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته فلا بد من اجتماع القدر الكثير من ابناء جنسه ليحصل القوت لهم وله. فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لاكثر منهم باضعاف. كذلك يحتاج كل واحد منهم ايضا في الدفاع عن نفسه الى الاستعانة بابناء جنسه

هذا الاجتماع ضروري للنوع الانساني حتى يكمل وجودهم وما اراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه اياهم وهذا هو معنى العمران.

ويضيف العلامة ابن خلدون عن انتظام المجتمع حول سلطة مركزية تنظم علاقات البشر بين بعضهم وتكون مرجعا للحكم بينهم ان هذا الاجتماع اذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد الظاهرة حتى لايصل احد الى غير بعدوان.

ويضيف في الفصل الحادي والخمسين ،، وما تسمعه من السياسة المدنية ، انما معناه عند الحكماء ما يجب ان يكون عليه كل واحد من اهل

ذلك المجتمع في نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأسا ويسمون المجتمع الذي يحصل فيه ما يسمى من ذلك بالمدينة الفاضلة والقوانين المراعاة في ذلك بالسياسة المدنية وليس مرادهم السياسة التي يحمل عليها اهل الاجتماع بالمصالح العامة فان هذه غير تلك.

وكان قد عرف ابن خلدون السياسة المدنية في مقدمة الكتاب الاول «بانها تدبير المنزل او المدينة بما يجب بمقتضى الاخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه» ويتبين من مجمل كتاباته ان مبادىء العلم والتهذيب الخلقي وما يسميه بالسياسة المدنية تؤخذ عن السلف بما ينقله للخلف كما تؤخذ بالتمرس لان التعلم دون التمرس لا ينفع شيئا.

دور التربية في تكوين الشخصية الانسانية:

من هنا تظهر اهمية التربية الاولى والمتابعة التي يحتاج اليها الانسان منذ ولادته، كما يظهر اثرها في نموه الجسدي والنفساني والاجتماعي اي في تكوين شخصيته الانسانية. فاذا كانت التنشئة الاولى تنشئة بدائية تجاور الحيوانية بتأمين الغذاء دون تكوين الشخصية شب الانسان كالحيوان العاجز عن التفكير والنطق فالانسان يتعلم ان يكون انسانا[1] ولانه يتعلم ان يكون انسانا يمكنه ان يتعلم كيف يكون انسانا فاضلا من خلال التأثير في نسق التعلم هذا اي من خلال تربية افضل.

ومن ثم ان الانسان في تفكيره وسلوكه هو حصيلة ما اكتسبه من ثقافة نقلت اليه تعلما من محيطه فهو الى حد بعيد صورة عن المحيط الاجتماعي والتراث الثقافي اللذين وجد وترعرع فيهما.

فالاجيال تنقل الى بعضها البعض حملها الارثي والثقافي والحضاري مع ما يطرأ على هذا الحمل من تطور وتغير نتيجة لتفاعل قوى مختلفة تؤثر في حياة

---

(1) Harold Bernard, Humarn Development rin Western Culture. Allyn and Bacon In Boston 1973 p. 4

الفرد والجماعة.

فاذا كان المحيط الاجتماعي الذي يربى فيه الانسان قائما على مبادىء سلوكية سليمة كانت عملية الاكتساب عملية سليمة ايضا وبقدر ما تكون تلك المبادىء فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف الانسان وسلوكه كما انه بقدر ما تكون التربية الاولى صحيحة وسليمة بقدر ما تطبع الانسان بها لان السنوات الاولى من حياة الطفل هي سنوات حاسمة في حياته فالقدر الذي يكتسبه منها في هذه السن والقدرة على هذا الاكتساب هما في اوجهما. وكلما تقدم بالسن كلما اصبحت عملية الاكتساب ابطأ كما تواجه مراكز مقاومة توجدها طوارىء ناتجة عن احتكاك الانسان بمحيطه وعن الخبرة الشخصية التي يصعب عليه تقييمها التقييم الصحيح لانها جزء منه والانسان قاصر عن تقييم نفسه وعمله، فاذا اعتقد الانسان نفسه على صواب بينما سلوكه موضع شكوى من اقرانه واذا اعتقد ان ما يفكر به هو الصحيح وان ما يقال له لا يأتلف مع تصوره وفكره. فان عملية التوجيه تصبح صعبة للغاية كما تتطلب جهدا ووقتا واساليب متنوعة بتنوع الفكر الفردي وهذا امر تعجز عنه القدرة البشرية العادية.

اما في الطفولة وفي طور المراهقة والشباب فان عملية التوجيه تلقى تجاوبا اكثر لان الانسان فطر في هذه المرحلة على التأثر بما يحيط به وعلى التكيف مع ما يطلب منه وعلى تقليد النماذج السلوكية التي يشاهدها امامه. وبقدر ما تكون المبادىء التي تحيط به سليمة وبقدر ما تكون النماذج السلوكية نماذج صالحة للحياة الاجتماعية بقدر ما تكون التنشئة صحيحة بدورها.

قلنا ان الانسان كائن اجتماعي بالفطرة اي انه بحاجة لمجتمع كي يعيش فيه فيساعده في نموه وتطوره وحياته فالحاجة الى الغير حاجة مستمرة في حياة الانسان وتأدية هذه الحاجة من الغير تملي دورا على الغير وعلى الفرد فهناك فرد يعطي وفرد يأخذ وعملية العطاء والاخذ تملي دورا على الغير وعلى الفرد فهناك فرد يعطي وفرد يأخذ وعملية العطاء والاخذ تملي بدورها تبادلا

فالعطاء اجمالا يتم لقاء شيء كما ان الأخذ يتم لقاء شيء ايضا وان كان مجرد هذا الشيء عاطفة متبادلة او شعورا بالوفاء او حتى حسنة وقد ورد في الكتاب الكريم: ﴿لانضيع اجر من احسن عملا﴾.

وظيفة الدور في المجتمع:

عملية التبادل هذه تشكل صورة من صور الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع اما الصور الاخرى فتتبلور مس خلال ما يترتب على كل فرد ان يقوم به تجاه مجتمعه ابتداء من عائلته مرورا بالمدرسة ووصولا الى المجتمع المهني والثقافي والحياتي بصورة عامة بحيث يجب عليه ان يتقن ادوارا مختلفة تتطلبها منه الحياة الاجتماعية بكافة جوانبها، فهو يقوم بدور الزوج تجاه زوجه مع ما يتطلبه هذا مس واجبات ومعاملة لائقة وعطف ورعاية. كما يقوم بدور الوالد ثم المرشد ثم كاسب العيش اي متقن لمهارة او مهارات معينة تدر عليه الرزق ومن ثم يقوم الانسان بدور الكائن الاجتماعي المتعامل مع غيره من الناس وبدور المواطن المؤدي لما يطلبه وطنه، ومواطنوه وبدور الراعي لرعيته وما تلقي عليه الرعاية من مسؤوليات. تلك هي ادوار مطلوبة من كل فرد طالما انه يعيش في مجتمع هو بحاجة اليه كما ان المجتمع بحاجة اليه كى يكون مجتمعا انسانيا متكاملا حافظا لنفسه مس الهرم والانحلال وكما قال ابن خلدون ان السياسة المدنية ترمي الى حمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه ويتم بمقتضى الاخلاق والحكمة فالمحافظة على النوع وعلى المجتمع هدف اساسي في الحياة لان الانسان دون اجتماع يفقد ميزته الانسانية ويكاد لايطيق حياة دونه

والقيام بالدور الاجتماعي يتطلب ايضا تعلما في كل ميدان من الميادين التي بيناها اعلاه وهذا التعلم ينتقل مس الفرد الى الفرد بواسطة الاتصال الكلامي والاداء العلمي لان المهارة في كل شيء لا تكتسب كلاما بل ممارسة فالكلام وسيلة للتعبير عن الفكر المجرد بينما الاداء وسيلة للتنفيذ المادي للفكر المجرد. والانسان لا يحيا بالتجريد بل بالواقع الملموس وان كان يعبر عن افكاره بالتجريد الذهني. وهذه حقيقة من الواجب دوما

حضورها في الذهن لان كثيرا من التعلم المقتصر على الافكار المجردة ولايجد تطبيقا عمليا له يصبح وكأنه هباء منثورا او كالبرق العابر مهما بلغت قوة تأثيره في حينه فان مفعوله يندثر باندثار شعاعه او بعبور هوائه.

طبعا لا احد ينكر ما للفكر من قوة تأثير هائلة في تسيير الانسان وتوجيهه وتجييش عاطفته الا ان هذه القوة لابد من ان تترجم افعالا والا كان مفعولها موقتا. فالانسان نساء للافكار حافظ للخيرات. وقد جاء في الكتاب الكريم: ﴿قل ياقوم اعملوا على مكانتكم اني عامل فسوف تعملون﴾ وكذلك ؛ ﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾. كما ان القول المأثور : ان الله يحب العبد الذي اذا عمل عملا اتقنه. كذلك ان العلم ينفعك فيه قليل العمل وان الجهل لا ينفعك فيه كثير العمل.

فالعمل يكسب الخبرة والمهارة ومن اكتسبتا صعب ضياعهما وبالتالي فان اداء الدور يفترض التعلم ومن ثم التمرس في العمل وكلاهما مكتسب.

الدور وسيلة لتأكيد الذات:

بالاضافة الى ان الدور الذي يقوم به الانسان في المجتمع يشكل جزءا من الحياة الاجتماعية فهو وسيلة ايضا لتأكيد الذات الانسانية فالانسان يشعر باهمية ذاته ويندفع لابراز هذه الاهمية وتأكيدها بالنسبة لنفسه وبالنسبة لغيره.

كما ان الانسان يشعر بضعفه وبقصوره في نواح معينة من الحياة فيعمل جاهدا على ازالة اسباب الضعف وتقوية ذاته وازالة اسباب قصوره بتطوير قدراته طالما انه يشعر ان الغير ينتظر منه مثل هذا التفوق على ضعفه وقصوره اما اذا شعر نفسه وكأنه منسي في مجتمعه لا اثر له فيه ولا نظرة منه اليه تخاذل واندحر وانزوى فتخفت الشعلة الانسانية فيه ان لم تؤجج فيه شعورا بالنقص واحتقارا للذات. وهذا يولد بدوره مركبات نقص يمكن ان يؤدي التعويض عنها الى ارتكاب افعال سلبية تهز الضمير الاجتماعي لتوقظه او تنبهه الى المشكلة الفردية او الاجتماعية القائمة والمنسية هذا ما

جعلنا نقول بان الانحراف والاجرام يشكلان احيانا مؤشرا على خلل في حياة الفرد والمجتمع او في العلاقة القائمة بين الاثنين.

فالذات الانسانية هي من جهة حصيلة ما اكتسبه الانسان من مفاهيم وقيم وسلوك ومن جهة ثانية هي صورة لادراك الانسان لنفسه ولدوره في مجتمعه فالذات تكون خافته او مشعة حالمة او فاعلة خائفة او واثقة بقدر ما يشعر الانسان بدوره في المجتمع ويدرك ما يطلبه منه الاخرون وما ينتظرون منه ولذا كان تطور الذات رهنا بتطور تفاعلها مع الغير.

ممارسة الدور من خلال السلوك:

وممارسة الدور تتم من خلال السلوك واذا جمعنا ادوار انسان بمفرده في مجتمعه ثم ادوار الاخرين في نفس المجتمع لتكونت لدينا صورة عن الحياة الاجتماعية فهي حصيلة ممارسة ادوار من قبل اشخاص مختلفين يتبعون انماط سلوكية متكيفة مع متطلبات كل دور

ولا شك في ان ممارسة الادوار على الشكل المبين اعلاه بما تعتمده من تحرك وتفاعل وتداخل واخذ وعطاء وعلاقات تحتاج الى تعلم من جهة والى انضباط من جهة اخرى حتى تبتعد عن الانانية والعشوائية والفوضى.

فاذا كان الدور وسيلة لتأكيد الذات فان ممارسته بصورة متوازنة ومتوافقة مع ادوار الاخرين تشكل عصب الحياة الاجتماعية المتزنة الصحيحة، واذا كانت بعض الادوار تمارس بصورة عفوية الا انها مكتسبة من الغير منذ الصغر فالوالدان اللذان يمارسان دورهما الوالدي نحو صغيرهما انما يلقنانه بنفس الوقت ومن خلال النموذج السلوكي الذي يجسدانه بسلوكهما الدور الوالدي الذي سيقوم به تجاه الغير وكذلك المعلم الذي يمارس دور المربي تجاه تلاميذه انمايقوم بممارسة دوره هذا نحوهم وبتعليمهم هذا الدور ايضا

ويكفي للدلالة على صحة هذا القول ما يشاهد لدى كافة الاولاد س صبية وبنات قيامهم منذ طفولتهم بتمثيل دور الاب والام او المعلم في لعبهم، فهم تعلموا ويريدون ان يتعلموا لان ذاتهم الانسانية تحقق نفسها

بالتعلم اي بالاكتساب والاكساب فالذات لها دور وكي تمارس هذا الدور يجب ان تتعلمه.

اهمية القيم السلوكية:

من هنا تبدو اهمية القيم التي تلقن عبر التعليم والمفاهيم الانسانية والسلوكية التي تتكون عبر التعلم. فالانسان يختزن قيما اكتسبها تعلما ولكنه يطورها تكييفا مع تطلعاته وادراكه لدوره ونظرته الى محيطه ومتطلبات هذا المحيط منه فاذا كانت هذه القيم سليمة حصنته بمناعة اساسية في تكيفه فلا يتأثر الا بما يشعر بانه متوافق مع قيمه واختياراته الاساسية في الحياة واذا كانت تلك القيم سلبية زادتها الايام سلبية مالم يدرك الانسان ان بامكانه التغلب عليها وقهرها هنا تبرز عصامية الانسان في ارتفاعه فوق قيم محيطه عندما تكون هذه القيم غير سليمة وامكانية التفوق على قيم المحيط تفترض ارادة التفوق هذه والانسان المدرك لذاته قادر على ذلك. وهذا ما يقول به علماء الاجتماع معتبرين ان الانسان يكون نفسه عبر قرارات يتخذها[1]. كما ان تأثير الانسان بمحيطه رهن باستعداده لتقبله وبموقفه منه ومن قيمه كما هو رهن بنظرة المجتمع اليه وتقييمه لدوره فيه وما يتطلبه منه للقيام بهذا الدور.

فالتفاعل اذا بين الانسان ومحيطه تفاعل قائم منذ الولادة ويستمر ما استمرت الحياة وبما ان الانسان بطبيعته يميل نحو جعل نفسه مقبولا من مجتمعه وفاعلا في هذا المجتمع من خلال الدور الذي يريد ان يمارسه ضمنه، وهذه نزعة فطرية في النفس الانسانية، فانه حتما يتكيف ويريد ان يتكيف مع محيطه حتى يحقق ذاته ضمنه

---

(1) - Hubert Bonner, On Being Mindful of Man, Houghton Mifflin Co. Boston 1965

Harold Bernard, Human Development in Western Culture, Allyn and Bacon Boston 1973 p. 540

التكيف مع المحيط الاجتماعي:

عملية التكيف هذه بدورها عملية تجربة واختبار وتعلم موجه فاذ انطلقت التجربة من قاعدة فطرية غير مزودة بأفكار موجِّهة كوَّنها التعلم لدى الفرد اكتسبت المعرفة نتيجة للنجاح والفشل في التحرك وكانت فرص الفشل اكثر من فرص النجاح. اما اذ انطلقت التجربة من قاعدة مزودة بافكار محددة عن متطلبات التحرك ونظامه اصبحت فرص النجاح ـ اي التكيف الاجتماعي هنا ـ اكثر بكثير من فرص الفشل لان الانسان يستفيد من حصيلة اختبارات وتجارب سلفه كما يدرك المشاكل التي تعترضه وقد تعلم التعامل معها وتجاوزها وهو في طريقه للقيام بدوره وتحقيق ذاته

هذا هو المعيار الذي يميز انتظام الانسان ضمن مجتمع وظفت فيه الخبرات السلوكية السابقة فاصبحت دليلا له وبين مجتمع لم يرتفع الى مستوى المفاهيم المجردة فبقي دليل الانسان فيه احساسه الفطري وما يستخلصه من فشله ونجاحه وهو يجرب ممارسة دوره فيه فالمجتمع الاول منظم والمجتمع الثاني فوضوي يتخبط الانسان فيه وهو يشق طريقه ضمنه.

يمكن القول اذا ان مهمة الانسان في الحياة تصبح مبسطة فيما اذا اهتدت بالخبرات التي وفرتها الاجيال السابقة فتعلمها الانسان وعمل بها. وتكون معقدة اذا اضطر لتوفير الخبرات لنفسه عبر فرص الفشل والنجاح المرافقة لحياته[1]. واذا قيل ان مجتمعا متحضر وآخر متخلف وجدنا المعيار المميز بينهما في انتظام الاول ضمن حضارة مكتسبة ومنتقلة جيلا بعد جيل وفي تخبط الثاني في مشاكله الحياتية يسير على غير هدى لان دليله في الحياة مفقود كما ان انتظامه في الحياة غير متوفر لعدم اكتسابه مقومات هذا الانتظام.

فالنظام الاجتماعي هو تكيف متوازن بين رغبات الانسان ومتطلبات حياته الاجتماعية وبقدر ما يتعلم الانسان على تكيف نفسه مع هذه

---

(1) John Almack, Education for Citizenship. 1924. Chapter one.

المعطيات وبقدر ما يكون لديه الاستعداد الفطري للتكيف بقدر ما تنتظم الحياة الاجتماعية فينصرف الانسان الى القيام بدوره وهو مدرك لهذا الدور كجزء من حياة الجماعة.

عملية الادراك هذه بحاجة لتنمية وتطوير كل انسان وهي تشكل في الواقع صفحة من صفحات التربية المدنية فالانسان بحاجة للتعلم على الحياة الاجتماعية وعلى التكيف معها كما انه يكتسب هذا التكيف بالخبرة الواعية مما تعلمه بشأنها.

الحياة الاجتماعية والاجرام:

تطرقنا في القسم الاول من هذه الدراسة الى الانحراف والاجرام كعامل اخلال بالامن فحددنا مفهوم الانحراف بانه خروج على المبادىء السلوكية والمعتمدة في مجتمع معين حتى اذا وقع تحت نص تجريمي اصبح جرما معاقبا عليه بعقوبات جزائية واعتبرنا ان الانحراف والاجرام بما يحدقانه من اذى واضطراب في حياة الفرد والمجتمع يشكلان عامل خلل هام في كل مجتمع ولكن هل ان هذين الحدثين طارئان على الحياة الاجتماعية ام انهما ملازمان لها يفرزهما تعامل الناس واحتكاكهم مع بعضهم البعض وتداخل مصالحهم وتضاربها احيانا؟

اذا استعدنا تاريخ المجتمعات البشرية لوجدنا ان كل مجتمع في كل عصر كانت له مشاكله الخاصة ولم يخلص مجتمع من ازمات عصفت به[1] ففي المجتمعات البدائية الاولى كان الانحراف والاجرام ضمن القبيلة شبه معدوم ان لم يكن معدوما تماما لان القبيلة كانت تقوم علي تلاحم عضوي بين افرادها تحت سلطة كبيرهم يأتمرون بامره ولايؤدون قيد حركة الا باتفاق ضمني او علني بينهم. فاذا جنح احدهم افرد افراد البعير عن جماعته كما قال شاعرهم يضاف الى ذلك الملكية الفردية كانت شبه معدومة ايضا فالقطيع

(1) Doly, Boskoff and Pendleton, Sociology, The Study of Man in Adaptation D.C. Heath and Co. London. 1973. Introduction

والمرعى والزرع والماء مشترك والعلاقات الزوجية منظمة وفقا لعادات وتقاليد خاصة بكل قبيلة كل هذه الامور التي يمكن ان تشكل موضوعا لاعتداء داخلي محاطة بسياج حام قوامه التزام شديد وعضوي بارادة المجموعة.

في هذه المجتمعات كان الامن مؤمنا بالتعاضد الداخلي المبني على وحدة المصير وعلى المشاركة في الارزاق والشيوع في الارض ونصرة الفرد للفرد وانتصار الجمع للفرد وتقاسم الافراح ودرجة عالية من التسامح الداخلي مع احترام السلطة وخضوع لمشيئتها.

اما في العصر الحالى فان الامن مهدد س الداخل نتيجة لتباعد الناس وتقلص الرابطة العصبية التي كانت تربطهم في الماضي وانحلال الشعور بالانتماء المشترك لقاعدة اجتماعية وسياسية صلبة تشدهم الى بعضهم حفظا على وحدة المصير. يضاف الى ذلك نمو الشعور بالاستقلالية الاقتصادية وبفردية الدور الاجتماعي وبجفاف العاطفة المتبادلة بين الافراد وتحكم التطلعات الانانية وانخفاض درجة التسامح وابتعاد الناس عن المعتقدات الدينة المشتركة

كل هذا التغير الذي حصل في حياة الانسان افرز عواقب سلبية هددت امنه من الداخل دون ان تتدنى حدة التهديد الخارجي وان اختلفت مواصفاته واساليبه واثاره وبالتالي أصبحت البنية الاجتماعية ضعيفة من الداخل تهتز بالانحرافات السلوكية دون ان تتمكن من الوقاية منها وعلاجها بصورة حاسمة. والشيء الملفت للنظر فعلا هو ازدياد لمشاكل الناس من جهة ونمو هائل في معلوماتهم وعلومهم وتقنياتهم دون ان تتمكن هذه المعلومات من معالجة تلك المشاكل بصورة صحيحة بل ان الهوة تتسع دوما بين مشاكل الحياة ووسائل معالجتها حتى راى البعض ان الانحراف والاجرام هما ظاهرتان ملازمتان للحياة الاجتماعية بل هما ظاهرتان

صحيتان في المجتمع[1] اذ من جهة تشكلان ثورة الانسان على اوضاع شاذة تنهكه ومؤشرا على خلل في البنية الاجتماعية يستدعي التدخل لراب الصدع الذي يحدثه ولكن اين مكانة ضحايا الانحراف من هذا كله؟ هذا ما يتجاهله البعض او يتجاوزه ليرى فقط في الانحراف موقفا رافضا لاوضاع فاسدة دون النظر الى الخلفيات الفاسدة التي تحرك من يقدم عليه ومنبعها في معظم الاحيان النفس البشرية غير المتكيفة مع مطلبات الحياة الاجتماعية او الرافضة لنظمها مع ان هذه النظم وجدت لحماية هذه الحياة بالذات.

فالحياة الاجتماعية عبارة عن اداء لادوار يقوم بها كل فرد بحكم انتمائه لمجتمع انساني معين فلا كيان اجتماعي للانسان دون مجتمعه ولا كيان لمجتمع انساني دون افراده. وتختلف الادوار التي يؤديها الفرد في مجتمعه باختلاف طبيعته البشرية واطباعه وشخصيته وخبرته وتصوراته وثقافته ومفاهيمه ومستواه الاقتصادي والعلمي والاجتماعي الا ان دور كل فرد مكمل لدور الاخر لان الحياة الاجتماعية حصيلة تكامل في الادوار وطالما ان الامر هكذا فان تداخل الادوار وتكاملها يفترض نظاما يرعى تواجدها وتفاعلها ويقيها من التصادم والتنافر والتباعد وتعطيل عمل البعض فتعطيل الادوار يؤدي للانكماش، والانكماش يؤدي لفك اللحمة الاجتماعية الباقية بين افراد مجتمع واحد مما يسبب انحلال الحياة الاجتماعية ككل.

والنظام المفروض لادارة ادوار الافراد في المجتمع قائم على قيم ومبادىء افرزتها الاختبارات السابقة والعادات والتقاليد وما تعارف عليه الناس من سلوك ضامن لأمنهم وسلامتهم وحريتهم هذه القيم تشكل التراث الحضاري للمجتمعات البشرية وكأنه الحياة الروحية لكيانهم يستلهمون نفحاتها في تعاملهم اليومي.

ويتضمن التراث الحضاري نفسه من بين ما يتضمن فئتين من القيم: الاولى تشكل مجموعة الواجبات التي تفرضها الحياة الاجتماعية على الفرد والاخرى مجموعة الحقوق العائدة اليه. فاذا طغت فئة على اخرى او طرأ

---

(1) Emile Durkheim

خلل على احداها اختل توازن الحياة الاجتماعية. هاتان الفئتان من القيم تتحكمان بتوازن الحياة الاجتماعية فمال نحو التسلط والقهر عندما تطغى مجموعة الواجبات على الحقوق ساحقة لها منتقصة منها او مال نحو الفوضى والتسيب والانفلات عندما تطغى فئة الحقوق على الواجبات مضعفة او متنكرة لها.

وحفظ التوازن في كل شيء كما هو معلوم يكتسب بالتعلم والتمرس ويتطلب قدرا كبيرا من المقدرة على التكيف كلما كانت القوى التي تتجاذبه قوية الاندفاع فلا يجعلها خطرا عليه واذا نقلنا هذه الصورة الى الحياة الاجتماعية بما نعرفه من مقوماتها والعوامل التي تتحكم بها والحيوية الانسانية التي يتصف بها البشر لوجدنا ان هذه العوامل تشكل في الواقع تلك القوى المتجاذبة التي تحتاج الى توازن فيمابينها حتى لاتطغى احداها على الاخرى.

اما الاخلال بالواجبات او الاعتداء على الحقوق فيتمان باحدى الصورة التالية: فيما يتعلق بالواجبات يتم الاخلال بصورة ارادية فيعمد الفرد الى عدم التقيد بما تفرضه عليه تلك الواجبات من عمل او امتناع فيهملها ارادیا او يتنج اهماله بصورة غير ارادية لعدم انتباهه او سهوه او عدم استيعابه لمضمونها فيتصرف دون تكليف نفسه الالتفات اليها.

وبما ان معظم هذه الواجبات وضعت في قالب نصوص تشريعية وانظمة وقوانين فان عدم التقيد بهذه النصوص يشكل المخالفة بذاتها. وهذه المخالفة تتخذ من الاهمية بقدر اهمية الموضوع الذي تنصب عليه وبما ان الحياة الاجتاعية منظمة بموجب هذه النصوص فان مخالفة هذه النصوص الحاصلة ارادیا واهمالا تشكل خروجا على الحياة الاجتماعية وطبيعي ان تكون درجة ونوعية ردة فعل المجتمع بقدر اهمية المخالفة الواقعة على هذه الانظمة ومن هنا تدرج الجزاء والعقوبة.

اما فيما يتعلق بالاعتداء على الحقوق او المساس بها او الانتقاص منها فان هذا الاعتداء يحصل ايضا اما بصورة ارادية بان يتعمد الفاعل الحاق الضرر بالغير والمساس بحقوقه واما بصورة غير ارادية نتيجة لعدم الاحتراز

والتبصر والدراية التي يجب ان يتحلى بها الانسان العادي في المجتمع وبما ان الحقوق مصانة بموجب القوانين والانظمة ايضا وهي تشكل احدى مقومات الحياة الاجتماعية فان الاعتداء عليها يشكل خروجا على هذه الحياة ويستتبع ايضا ردة فعل اجتماعية تتصف غالبا بالجزاء فيتدرج ايضا تبعا لخطورة الاعتداء وما نتج عنه من اضرار.

فعدم التقيد بالانظمة والقوانين والتخلف عن القيام بالواجبات التي تفرضها الحياة الاجتماعية والمساس بالحقوق والانتقاص منها او الاعتداء عليها كل هذا يشكل خروجا على هذه الحياة.

وبما ان هذا التخلف والاعتداء يتصفان عادة بالانحراف والاجرام فانهما يشكلان ولا شك خروجا على الحياة الاجتماعية اي مساسا بامن المجتمع من هذه الزاوية يجب اذا الاقتراب منهما لمعالجة اسبابهما وآثارها.

واذا امعنا النظر في اسباب هذا التخلف والاعتداء لوجدنا ان هنالك خللا اساسيا في بنية القاعدة التي انطلق منها اي في البنية الاجتماعية للانسان. ومرد هذا الخلل تخلف في ضبط السلوك الفردي او في التوافق الاجتماعي وكلاهما حصيلة ضعف في البنية التربوية اي ان هنالك خرقا لقواعد الحياة الاجتماعية التي يكتسبها الانسان ويتمرس بها بالتعلم. فاذ كان الاداء ضعيفا فمعنى ذلك اما ان عملية الاكتساب لم تكن صحيحة او شاملة واما ان عملية التمرس كانت ضعيفة او ان ان التمرس نفسه منسي ومبتعد عنه وهذا يشكل الخلل في التربية الاساسية وفي اداء الدور الاجتماعي.

فالحياة الاجتماعية كما ذكرنا تقوم على مشاركة الانسان فيها من خلال ادائه للادوار المطلوبة منه وهي تفترض تفهما لمعناها ولاهدافها ولدور الانسان فيها وادراكا لعواقب التخلف عن الالتزام بمقتضياتها اي بالواجبات التي تفرضها على الانسان.

واذا امعنا النظر في الاسباب الكامنة وراء السلوك المنحرف لوجدنا ان الدوافع الغريزية ورفض الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والتمرد على المفاهيم السلوكية والانتفاضة على ظلم اجتماعي او اقتصادي وتحقيق

غايات لم تتحقق بالسبل المشروعة اوالعدوانية الجامحة كلها تتواجد منفردة او مجتمعة او متداخلة لتدفع الانسان نحو هذا السلوك.

وبالتالي فان انصباب الاهتمام على البنية الاجتماعية للانسان مبرر لكون التأهيل او التقويم الاجتماعي من شأنها رسم المنهاج الذي يمكن للانسان اتباعه في تحقيق غاياته واهدافه ضمن اطار التوافق مع المتطلبات الاجتماعية وسلامة الاخرين انها السبيل الى سيطرة الانسان على نزواته والتحكم بها وتسييرها في اقنية شرعية فلا تؤذي ولا تضر بل تبني وتساهم في اقامة حياة اجتماعية سليمة ومتوازنة

الفصل الأول
الانحراف والاجرام والتخلف التربوي

قلنا في الفصل السابق ان الانحراف والاجرام يشكلان خروجا على قواعد الحياة الاجتماعية وان سردهما الى التخلف عن الالتزام بالواجبات التي تفرضها الحياة الاجتماعية والامتناع عن ممارسة الدور الحقيقي للفرد في مجتمعه.

وكي نقرن هذا الاستنتاج بدعائم واقعية علينا ان نستعيد اوصاف الانحراف والاجرام التي سبق واشرنا اليها في القسم الاول ونرى ما اذا كانت تشكل فعلا تخلفا عن الالتزام بقواعد الحياة الاجتماعية وان هذا التخلف هو حصلية للتخلف التربوي.

النبذة الاولى : اوصاف الانحراف والاجرام

المخالفات الواقعة على الانظمة والاعتداء على البيئة:

نجد في الاحصاءات المتوفرة لدينا ان حجم ما نسميه بالمخالفات للانظمة والقوانين من الضخامة بحيث يغطي ظله على سائر الجرائم ويكفي ان نتوقف عند مخالفة الانظمة الصحية وانظمة النظافة والسير والاغذية والاسعار والمحافظة على البيئة وعلى الاملاك العامة والطرق والمرافق المشتركة وتشغيل المصانع واستثمار المحال التجارية حتى نتبين ضخامة عدم تقيد المواطنين بما تفرضه عليهم سلامة حياتهم الفردية والاجتماعية من واجبات.

وعدم تقيد المواطنين بهذه الانظمة المنظمة للحياة الاجتماعية العامة مردة اما لجهل بهذه الانظمة او لجهل في فهم مقصدها ومرماها واهمية ما تنصب عليه من مواضيع واما لخلل في تأهيلهم للحياة الاجتماعية نتيجة لتعامي المسؤولين عن هذا التأهيل في كافة مراحله وعن اعطائه الدور العائد له في صيانة الحياة الاجتماعية

فالتقيد بالانظمة المسماة اجمالا بالانظمة البلدية يعكس درجة وعي

المواطنين لاهمية هذه الانظمة في حياتهم العامة ونلاحظ ان درجة رقي الحياة العامة في العالم تقاس بدرجة التزام الافراد بالانظمة البلدية ومن هنا نرى المجتمعات التي ادركت اهمية هذه الانظمة اقرنت مخالفتها بجزاءات صارمة بالنظر لحرصها على المحافظة على الصحة والنظافة العامة ورفاهية الحياة الاجتماعية اجمالا ولا نعجب اذا علمنا ان بلدا صغيرا كسنغافورة مثلا يفرض غرامة تبلغ مئتين وخمسين دولار امريكيا (اي خمسمائة دولار سنغافوريا) على من يقع من سيجارته رماد في الشارع وما أضأل رماد السيجارة اذا ما قيس بالغبار المتصاعد س الطرقات في بعض البلدان العربية

اما في البلدان التي لم تدرك اهمية الانظمة تلك والاذى الاجتماعي الناتج عن مخالفتها فما زالت العقوبة عليها من الضآلة بحيث تقارب التفاهة وفي الواقع تقع الجزاءات على المخلفات في ادنى مرتبة من سراتب سلم العقوبات وتترجم عادة بعدة دريهمات لاتؤثر لا في نفس المخالف ولا في جيبه.

هذا خلل اساسي في ضبط السلوك الاجتماعي المنحرف عن مبادى السلامة الاجتماعية يجب التنبه اليه من قبل السلطات التشريعية واعارته من الاهمية ما يوقظ في ضمير المواطنين وذهنهم التزامهم بسلامة البيئة التي يعيشون فيها وانعكاس ذلك على سلامة حياتهم الفردية والاجتماعية

فالمحافظة على البيئة اصبحت اليوم هاجس المجتمعات المتطورة لانها ادكرت ان الحياة الاجتماعية السليمة تفترض بيئة نظيفة وسليمة من الامراض والشوائب وغنية بالمقومات الطبيعية التي تساعد الانسان على المحافظة على مستوى صحي جيد فالتلوث الهوائي وتلوث المياه وتكاثر الاقذار والدخان والسموم التي تنفثها المحركات والمصانع والنفايات غير القابلة للاحتراق كل هذا يسبب هدما للطبيعة وانقاصا من عطائها في سبيل رفاهية الانسان. يضاف الى ذلك ان القضاء على الاحراش والاشجار في المدن والمساحات الخضراء وغزو البناء لتلك المساحات يساهم الى حد بعيد في اختناق المدن ويولد ضغوطا على المرافق العامة ويولد ضغوطا نفسانية على

المواطن فيصبح بحالة من توتر الاعصاب تخرجه عن الاتزان الذي يجب ان يتحلى به فالموظف والعامل والطبيب الذي يقضي ساعات في ازدحام المدينة لينتقل من منزله الى مكان عمله مستنشقا سموم محركات السيارات يعمل مرهق الاعصاب متوترها فينعكس ذلك على تعامله مع الاخرين حتى اذا حان المساء وعاود نفس الدوامة الى منزله لم يكن نصيب عائلته بافضل من نصيب من تعامل معهم اثناء النهار

لذلك جاءت الانظمة تضبط تعامل الانسان مع البيئة الطبيعية للانسان وتقيد التوسع الحضاري وتخضعه لشروط في سبيل مصلحة الانسان ومجتمعه فاذا حصلت مخالفات لهذه الانظمة فمعنى ذلك ان المواطن لم يدرك الغاية من الانظمة التي يخالفها. ومرد عدم ادراكه هذا يكمن ولا شك في غياب التوجيه المدني الصحيح هذه مسؤولية السلطات المكلفة بالمحافظة على البيئة والانسان فالتوجيه ضروري اذا ولكن طالما ان لغة الجزاء تسير جنبا الى جنب ولغة التأهيل الاجتماعي فلا بد من اعطائها مكانتها في التخاطب بين السلطة المسؤولة والمواطنين حتى يشعر هؤلاء بما هو مطلوب منهم وبواجبهم تحت طائلة الجزاء.

الايذاء الناتج عن الاهمال:

تأتي بعد الجرائم الواقعة على الانظمة البلدية تلك الواقعة على الانسان واملاكه نتيجة للاهمال. هذه الجرائم تعرف بالجرائم غير القصدية، فاذا وقفنا امام حجم الايذاء الجسدي الحاصل للمواطنين من جراء الحوادث التي يتسبب بها مخالفوا انظمة السير مثلا او الذين يقودون سياراتهم دون انتباه او تبصر او يستعملون السيارة وهم في حالة السكر لوجدنا ان حجم الايذاء هذا ايضا من الضخامة ما يفوق بكثير حجم الجرائم الواقعة قصدا على حياة الانسان او جسده. فعدد القتلى والجرحى الحاصل من حوادث السيارات يفوق اضعافا مضاعفة عدد من يقتلون او يؤذون قصدا من قبل اخرين.

وبالنسبة للضحية فان الموت موت والايذاء ايذاء سواء نتج عن فعل قصدي او عن اهمال او قلة احتراز كذلك الامر بالنسبة للاثار السلبية التي

تتركها هذه الحوادث في الحياة الاجتماعية

وهل تنتج هذه الحوادث سوى عن اهمال التقيد بالواجبات التي تفرضها الانظمة او طبيعة القوى التي تتحرك بحيث تضمن سلامة استعمالها؟ او ليس مرد هذا الاهمال جهل بتلك الانظمة او ارادة عدم التقيد بها او عدم التأهيل الكافي لتطبيقها؟

اذا ان حجم هذه الجرائم مرتبط بدرجة ما اكتسبه الانسان من خبرة التعامل مع القوى الجديدة التي وضعها العالم المعاصر بتصرفه كما انه مرتبط بدرجة رقي الفرد وادراكه لواجباته الاجتماعية نحو الغير ولما يسببه سوء التصرف والاهمال من حوادث مضرة به وبالغير. هذه كلها تفرضها حياة عصرية فاذا كانت هذه التربية مفقودة او ضعيفة نتج عنها ولا شك جهل. والجهل يؤدي لمخالفة الانظمة وما تفرضه طبيعة القوى التي يستخدمها الانسان من حيطة وحذر وتبصر ومهارة هذه المخالفة تحصل بدورها اما بصورة ارادية وهذا منتهى فقدان الحس بالمواطنة الصحيحة واما غير ارادية وهذا منتهى الاهمال وعدم التبصر بل دليل الذهنية الفوضوية غير العابئة بالانظمة والقوانين.

يقول الاستاذ شافان[1] ان افضل سبل الوقاية من الجرائم الناتجة عن الاهمال هي التربية الموجهة نحو تعليم الجماعة اصول احترام حياة الاخرين. ويضيف انه يجب العمل على ازالة اللامبالاة المجرمة بحياة وسلامة الاخرين التي تسبب معظم حوادث السير.

كما يجب تعليم الضحايا المحتملين كيف يتقون اثار اهمال الغير للانظمة والقوانين مثل تعليم المشاة اصول اجتياز الطرق واتقاء السيارات كما يجب ايقاظ الشعور بالمسؤولية لدى المواطنين.

وبالفعل فقد وضعت برامج تربوية للعامة تذاع بكل وسائل الاعلام بغية تعليمهم اصول قيادة السيارات والوقاية من الحوادث كما انشأت بعض

---

(1) Albert Chavanne, Rapport sur le Probleme des Delits Involontaires. Revue de Science Criminelle. Paris 1962 p. 243

البلدان كبلجيكا[1] سجونا خاصة بالمحكوم عليهم بجرائم ناتجة عن الاهمال لاعادة تأهيلهم اجتماعيا وتعليمهم اصول قيادة السيارات والتمرن على استعمال القوى التي يستخدمونها في اعمالهم بصورة لا تلحق الاذى بالاخرين.

وعقدت عدة مؤتمرات دولية بغية معالجة موضوع الجرائم الناتجة عن الاهمال واتخذت كلها توصيات بالتركيز على التربية المدنية كوسيلة اساسية للوقاية من هذه الجرائم. وهذا ماوصّى به ايضا مؤتمر هامبورغ المنعقد سنة ١٩٧٩ حيث شدد على ضرورة تأهيل وتثقيف الجمهور وارشاده الى سبل الوقاية.

ويصيب من يعتبر ان عنوان الرقي في بلد معين هو درجة احترم مواطنيه للانظمة والقوانين التي تضبط النشاطات المختلفة في المجتمع حرصا على حياة اجتماعية سليمة

ومن ثم ان الانتباه الذي يمكن ان يوليه الانسان في تعامله مع القوى الموضوعة بتصرفه رهن بنمو معرفته وذكائه وارادته ودرجة تنبهه لما يجري حوله ومقدرته على تحليل المعطيات واتخاذ المواقف منها هذه كلها عمليات ذهنية متطورة تفترض مقدرة عقلية متطورة ايضا. هنا تظهر ايضا اهمية التربية الاساسية القادرة على تنمية القدرات الذاتية وعلى توجيه الانسان نحو القرارات السليمة كلما واجهته مشاكل معينة تملي عليه اتخاذ مواقف منها

فدراسة الجرائم الناتجة عن الاهمال مؤشر اذا يدل على درجة نمو مقدرة الانسان الذاتية على التعامل مع القوى المتواجدة في محيطه وعلى التصدي للمشكلات التي تعترض طريقه وتقرير الحلول المناسبة لها، فهذه الجرائم تتعدى اذا الاطار الجزائي الى اطار متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة ومدى تهيئة الانسان للاستجابة اليها والتوافق معها من خلال

---

(1) Jean Dupreel, Rapport au Congres de Lisbonne sur la Prevention des Delits Involotaires. Revue Internationale de Droit Penal 1961

وكذلك اعمال مؤتمر هامبورغ (١٩٧٩) حيث خصص قسما للوقاية من جرائم الاهمال ومعالجة المجرمين المهملين.

عملية التعلم والتمرس بالمسؤوليات الاجتماعية.

الاعتداء على حياة الانسان:

لاشك في ان الاعتداء على حياة الانسان يشكل ذروة الاجرام واستخفاف المتعدى بحياة الاخرين وبما يفرضه عليه الايمان بقدسية الحياة من احترام للاخرين، فمن يقضى على حياة اخر انما يستهتر بنعمة الهية لا يمكن ان تعوض وبالتالي لايجوز ان تمس وقد نهت جميع الاديات عن المساس بها ورد في الكتاب الكريم: ﴿انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا. ومن احياها فكأنما احيا الناس جميا﴾ (المائدة اية ٣٢). وكذلك : ﴿ما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ﴾ (النساء اية ٩٢). فالاية الاولى ذات مدلول كبير اذ تشبه من قتل نفسا وكأنه قتل الناس جميعا واعتدى على مجتمع بأسره في اعز ما لديه من هبة ويمكن القول ان وضع من يقتل نفسا وكأنه قتل الناس جميعا يشبه وضع الخارج على المجتمع الانساني بأسره يستعدى هذا المجتمع عليه لأنه خارج على كل ما يزخر به هذا المجتمع من قيم روحية واخلاقية ومبادىء سلوكية

واذا كان لكل حادثة قتل ظروفها الخاصة بها والمهيئة او المرافقة لها الا ان خلفيات حوادث القتل هي واحدة: انسان فقد الضمير والحس الاجتماعي انسان يشكو في تربيته المدنية وفي صقل شخصيته وما ابعدها عن المبادىء الدينية والاجتماعية والسلوكية التي تسود الحياة الانسانية. انه انسان لم تنم لديه الروادع النفسية وهي حصيلة تربية مدنية اساسية لاجمة لكل انفعال غريزي مدمر فطغى الجانب الحيواني على الجانب الانساني فكان مدمرا في طغيانه. وسنعالج فيما بعد موضوع ما اذا كانت تنمية الروادع في الانسان عملية بمتناول كل فرد ام ان هنالك من يعصي عليها ويقاومها فيبقى على غريزته الاولى اي تلك القوة العمياء الحية في كل انسان.

الاعتداء على الحرية والكرامة.

انزلت كافة المجتمعات الانسانية كرامة الانسان وحريته منزلة الحياة ان لم ترفعها فوقها بدرجات بدليل تعرض الانسان للموت في الذود عن شرفه وكرامته. وكثيرا ما ورد على لسان الشعراء ما يفيد هبوبهم مع رهطهم وقومهم للذود عن حريتهم وكرامتهم. كما ان معظم الحروب التي عرفتها البشرية كانت دفاعا عن الحرية وصونا للشرف الوطني والكرامة الانسانية.

ونجد ان التشريعات الجزائية عاقبت بعقوبات صارمة على الجرائم الواقعة على كرامة الانسان وحريته وشرفه. فالقذف الذي يمس المرأة بشرفها عقوبته صارمة في الاسلام كما ان استغابة الاخ لاخيه امر مبغوض وقد نبه اليه الكتاب الكريم بقوله: ﴿يا أيها الذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم. ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا. ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله ان الله تواب رحيم﴾ (سورة الحجرات اية ١٢).

فالمحافظة على شرف المواطن وكرامته من القيل والظن امر من الله كما انه امر من القوانين وصفة من صفات المواطنة الصحيحة اي الشعور بالتضامن ضمن حياة اجتماعية سليمة﴿ والنهي عن المساس بحرمات الاخرين يأتي في نسق التربية الصحيحة ويشكل الاخلال به مؤشرا الى خلل في هذه التربية.

وبلغ حرص الشرائع السماوية على حرية الانسان وكرامته ان نبهت كلها على استراق النظر والسمع والحديث كما نبهت عن التجسس وتتبع الانسان واستراق افكاره وكلامه وتصرفاته كل ذلك محافظة على حريته في التصرف والتفكير والكلام ومحافظة على أمنه في مأواه وحله وترحاله وبلغ هذا الحرص منزلة التستر على الانسان اذا ارتكب معصية في ستر بيته. وقد ورد على لسان الرسول: «ايها الناس من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فاستتر فهو في ستر الله ومن ابدى صفحته اقمنا عليه الحد» وكذلك قوله: «ان من ابعد الناس منزلة عن الله يوم القيامة المجاهرين. قيل ومن هم

المجاهرون يا رسول الله. قال ذلك الذي يعمل عملا بالليل وقد ستره الله عليه فيصبح يقول فعلت كذا وكذا يكشف ستر الله»[1].

وليس ادل معنى على المحافظة على الستر من هذه الكلمات حيث اذا خلد الانسان لنفسه كان في ستر الله. وقد عاقبت كل القوانين من يتعدى على خصوصيات الناس لان هذا الاعتداء يمس بكرامتهم والفاضل من عرف حدود الناس فوقف عندها وهذه اعظم القواعد الاساسية في الحياة الاجتماعية.

الاعتداء على اموال وممتلكات الغير:

تحتل ممتلكات واموال الغير اهمية خاصة في حياة الفرد اذ تشكل حصيلة ما يجنبه في الحياة من عمله وجهده وسندا له في مواجهة اعباء المعيشة وتتحد الممتلكات والاموال مع كيان الانسان الاجتماعي عاكسة الدور الذي يقوم به في مجتمعة سواء لجهة التوظيف او الربح او البذل في سبيل اهداف سامية تخدم الجميع. وجعل الله للناس في اموالهم متعة وصفة مع البنين وزينة الحياة الدنيا (الكهف اية ٤٦) كما ورد ذكر للمال في الكتاب الكريم في مواضع كثيرة فاخضع ملكيته لنظام سليم محذرا من سوء التصرف به حافظا له من الاعتداء منزلا بالسارق والسارقة العقاب الشديد. فالمال والممتلكات في عرف القوانين كافة من مقومات الوجود الاجتماعي للانسان. كما انه مكافأة للعامل على عمله والجاد على جده والتاجر والزارع والصانع على جهده ومخاطر مهنته. والاعتداء عليه يشكل مساسا في مقومات هذا الكيان الاجتماعي كما يشكل عامل قلق وخوف مما يؤثر في انتظام سير الحياة الاجتماعية. لايمكن ان يدرك العامة والخاصة معنى المال والممتلكات كحقوق ملازمة للشخص الا بالتربية الصحيحة والتعلم على الحياة الاجتماعية التي تفرض حدودا لكل نزعات الانسان

---

١ ـ ذكره الشيخ محمد ابو زهرة. الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي دار الفكر العربي ص ٣٠٠.

البدائية والبهيمية وسبق لنا ان ذكرنا ان المجتمعات البدائية الاولى كانت تعتبر الممتلكات بصورة عامة ملكا مشتركا وان استثماره كان مشتركا ايضا ولكنه خاضع لقوانين تنظم المحافظة عليه والاستفادة منه كي لا تعم الفوضى ولا يطغى استثمار على الضعيف.

وتوزيع المال والملك ان لم يكن توزيعا عادلا ومعادلا لجهد كل انسان احدث تفاوتا كبيرا في المستويات الاقتصادية للافراد واوجد اوضاعا نفسية تحمل المحروم على ولوج طرق غير شرعية وغير قانونية للحصول عليه كما تحمل من في نفسه فراغ اخلاقي وحب للمال الى الاستزادة منه باحدى صور الاختلاس ولذا نرى في الاحصاءات المقدمة في القسم الاول ان جرائم السرقة وان كانت تحتل في العالمين المتقدم والمتخلف اعلى نسبة بين الجرائم الا انها في العالم المتقدم اعلى مما هي عليه في العالم المتخلف.

ومرد ذلك على الارجح ازدياد الهوة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع كذلك تغير المعايير الاجتماعية باتجاهها نحو اعطاء المال دورا في التقدير الاجتماعي للافراد. ويضاف الى ذلك زيادة مطردة في تعدد وتنوع المواد الاستهلاكية بحيث يصبح الانسان في سباق مستمر بين حاجاته التي توجدها رغبة استهلاكية تلاحقه اينما نظر وحيث وجد مستويات الدخل القاصرة عن بلوغ درجة ارواء تلك الحاجات يضاف الى ذلك ايضا ما انتجته الصناعة من مداخيل مؤقتة ما يلبث العامل ان يشعر بها حتى تأتي البطالة لتحرمه منها لان حاجة الانتاج واستيعاب السوق يفرضان على الصناعة مثل هذه البطالة اما في العالم المتخلف اقتصاديا فان الفقر لا يترك للفرد مجالا للسرقة لان لاشيء يسرق لدى الاخرين. يضاف الى ذلك ان الحاجات الاستهلاكية محدودة نوعا وكما.

وطبيعي القول ان هذه الملاحظات ليست نتيجة لدراسات ميدانية منظمة بل تنبع مما توحي به الارقام والبحوث والتقارير المتوفرة حاليا. وترمي هذه الملاحظات الى القاء الضوء على عملية كسب المال والتملك وحفظهما كعملية اجتماعية تستوجب التوقف عندها ودراساتها واستخلاص المبادىء والقواعد التي يجب ان تسودها وهي ترمي ايضا الى مساعدة

المواطنين على فهم وادراك هذه العملية حتى تحتل في اقترابهم من الحياة الاجتماعية وانصهارهم فيها مرتبة من الاهتمام الكلي لانها عصب حيوي في وجودهم الاجتماعي.

للمال والملك وظيفة اجتماعية وفردية ـ ولهذه الوظيفة خصائصها وقواعدها وحدودها كما لها حماية خاصة متوافقة مع ميزاتها. ولا يمكن للمواطن العادي ان يدرك خصائص هذه الوظيفة وشروط عملها وحفظ نتائجها الا اذا توفرت له المعرفة بها وبقوانيها وانظمتها المقررة لها. وهذا لا يكتسب بالفطرة بل بالتعلم بدليل ان الفرد البدائي يندفع وراء غريزة التملك دون ان يدرك فعلا ان هنالك حدودا او حقوقا لا يمكنه تجاوزها هذه الحقوق اوجدها المجتمع حفظا لكيان كل فرد وعليه ان يتكيف معها ويتمرس بها.

وضخامة حجم الاعتداء على المال والملك في كافة المجتمعات تدلنا علي مدى عدم التزام الافراد بهذه الحقوق وتجاوزهم الحدود لاسيما متى عرفنا ان معظم الدراسات الميدانية التي اجريت تفيد ان الحاجة الماسة للغذاء والكساء ليست وراء هذا الاعتداء انما حب المال والرغبة في الوصول اليه باقرب الطرق وباي وسيلة كانت وكذلك الرغبة في ارواء الحاجات الاساسية والمستحدثه مجاراة للغير ان لم تكن ثورة او حقدا عليه وفي هذه النفسية من الخطورة مايجعل الحياة الاجتماعية غير امنة من اعتداء الناس على اموال وممتلكات بعضهم البعض وبالفعل ان قورنت المصاريف التي يتكبدها الناس في سبيل رعاية اموالهم وانفسهم من الاعتداء لبغلت نسبة عالية من توظيفاتهم العادية بغض النظر عن الشعور بالقلق والخوف وعدم الاستقرار والبغضاء والحقد والعداء الذي ينميه حذر الناس من بعضهم البعض وابتعادهم عن بعضهم البعض. ولا يشكل هذا دليل صحة في الحياة الاجتماعية كما لا يأتلف مع ما تفرضه هذه الحياة من تقارب وتعاضد واحترام متبادل.

وربما كانت غريزة التملك وما تستتبعه من عدوانية على اموال وممتلكات الغير هي اهم الغرائز التي تحتاج الى ترويض في العمق والى لجم

لها لانها اقوى الغرائز في الانسان ويكفي ان يرقب الانسان هذه الغريزة لدى الطفل واندفاعه نحو تملك ما يحلو له من اشياء حوله حتى يدرك قوتها وبدائيتها وحتى احيانا بهيمتها ولا يمكن السيطرة عليها واحتوائها ضمن الاطر السليمة الا بواسطة التربية الصحيحة التي ترسم للانسان حدودها وتوجيهها الوجهة الصحيحة فلا تلحق الضرر بالاخرين.

الاضرار بالنفس والهروب المنحرف.

لم تهتم الشرائع السماوية والقوانين الزمنية بتنظيم حياة الفرد في المجتمع فقط بل التفتت ايضا الى الانسان وامرته بالمحافظة على نفسه والاعتناء بما يوفر له الحياة المادية والروحية المناسبة. لذلك نرى ان معظم الشرائع تعاقب الانسان المضر بنفسه لان سنة الحياة تقضي بسلامة الجسد والروح كي لا يصبح المشوه والمنحرف عبئا على غيره.

وامام صعاب الحياة وما اكثرها، امر الانسان ايضا بالصبر وعدم التهرب من واجباته والصمود امام ما يصادفه من متاعب ومعاكسات في حياته وما اكثرها ايضا. والايات الكريمة التي تذكر الانسان بالعمل والصبر والجهاد تتالت في الكتاب الكريم مذكرة بان الصبر على الحياة مطلوب من الانسان وان جزاء الصبر خير فقد ورد في سورة النحل (اية ١١٠) ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا» كذلك (سورة الاحقاف اية ٣٥) ﴿فاصبر كما صبر اولوا العزم من الرسل ولا تستعجل لهم﴾ وكذلك (النساء اية ٢٤) ﴿وان تصبروا خير لكم .﴾،

الا ان فئة من الناس لا تقوى على الصبر فتحاول الهرب من واقعها بتعاطي المسكرات والمخدرات التي تصيب الخلايا الدماغية بشلل عابر او شبه دائم فتتلاشى قوة التفكير والتركيز لديها وتصبح حاضرة غائبة عن الحياة ومن ثم في حالة احتياج دائم للمخدر وهذا يؤدي بها الى الادمان من جهة والى فقدان العقل من جهة ثانية وكلاهما ضرر على الانسان نفسه وعلى المجتمع ككل.

لذلك نرى النهي الوارد في الشرائع والقوانين عن كل مسكر ومخدر تفاديا لاضرار الانسان بنفسه وبمن يحيط به من بشر كما نرى انه بقدر ما تكثر متاعب الحياة بقدر ما يتضخم حجم المدمنين على الكحول والمخدرات.

واذا عدنا الى المبدأ الذي انطلقنا منه ـ ومآله ان الانسان كي يكون اجتماعيا بحاجة للتعلم على الحياة الاجتماعية ـ لوجدنا ان انهزام الانسان امام متاعب ومصاعب الحياة يعود لضعف في تأهليه الشخصي وتقوية عزيمته على مواجهة المتاعب والمصاعب الملازمة للحياة البشرية منذ القدم وان اختلفت نوعا وكما.

فانهزامية الانسان تؤدي به للهروب المنحرف بواسطة المخدر والمسكر والمتحصن تجاه الانهزامية يأتي من خلال تحصين الانسان نفسه بالمبادىء التي تقوى لديه الارادة وتساعده على تكوين نظرة شمولية للحياة فلا يشعر امام العوائق ان ابواب الفرج سدت في وجهه وانه اصبح شخصا محكوما عليه بالتخاذل والانهزام وان لا حيلة له الا بنسيان حاضره والهروب من واقعه

الجرائم الاخلاقية:

واخيرا هنالك الجرائم الاخلاقية وهي من النوع الذي يدل على مدى تحكم الانسان بغرائزه الاساسية فتنظيم المجتمعات والمحافظة على العائلة والنسل فرضا منذ القدم قواعد الغريزة الجنسية بحيث تتخذ مدها الطبيعي ضمن اطار من العلاقة الزوجية الضابطة للاتصال الجنسي والحافظة للعلاقة الانسانية بين الرجل والمرأة.

وتعير المجتمعات الانسانية المنظمة اهمية كبرى لضبط وتنظيم هذه العلاقة بحيث يسمو الانسان فوق حاجاته العضوية ليعطيها معناها العاطفي الانساني. هذا ما يميزه عن البهيمية الملازمة للحياة الحيوانية لذلك نرى ان القوانين جاءت بالنواهي المقرونة بجزاءات كعقاب لكل مخالف لهذه النواهي.

والجرائم الجنسية والاخلاقية ان دلت على شيء فعلى درجة عدم ادراك الانسان لنوعية وحدود علاقاته بالاخرين وضعف ضبطه لنزعته

الغريزية وتكتسب عملية الضبط هذه بالتربية والتوجيه ولاشك ان الانحراف الاخلاقي دليل على ضعف تلك التربية الا اذا كان الدافع عضويا فعندها يختلف الوضع ويصبح من اختصاص الطب.

والتربية الجنسية تربية مكتسبة خلال تفتح الانسان على الحقيقة الجنسية. وقد اختلفت الاراء التربوية حول من تقع عليه مسؤولية التربية الجنسية، هل انها من اختصاص الاهل ام المدرسة ام المرشد الديني او الاجتماعي. ولا يوجد نهج في هذا المضمار بل ان عملية التربية الجنسية ما زالت تتم بطرق مختلفة تبعا للتقاليد الاجتماعية والمعتقدات الدينية ومن قِبل من تعارف كل مجتمع على اعتبارهم مسؤولين عنها. ولا ضرر في ان تتنوع مصادر الارشاد اذا كان الارشاد نفسه سليما.

النبذة الثانية علاقة الانحراف والاجرام بالتخلف التربوي

في معرض دراستنا لاوصاف الانحراف والاجرام كما برزت من خلال الاحصاءات والابحاث المتوفرة حاولنا البحث عن الرابطة بين السلوك الجانح والتخلف التربوي، فعندما حللنا كل نوع من انواع الانحراف والاجرام وجدنا ان السلوك المؤدي اليه نابع من خلل في مقدرة الانسان على التحكم بنزواته الاساسية او العابرة كما انه نابع من عدم تقيد الانسان بالانظمة والقوانين التي ترعى الحياة الاجتماعية كما ان الخلل في المقدرة على التحكم بالنزوات مرده ضعف في التأهيل الانساني والاجتماعي لان الحياة الاجتماعية تفرض انضباطا سلوكيا معينا حتى تستقيم وتسلم من الاضطراب والشوائب. ومن يقول انضباطا يعني بنفس الوقت مقدرة التحكم اي ارادة واعية وفاعلة.

ورأينا ايضا ان كل العلوم الانسانية تفيد ان الارادة والوعي والحس الاجتماعي مواهب مكتسبة وان اكتسابها يتم انطلاقا من عملية تعلم وتأهيل وتنمية يقوم بها المسئولون عن تربية الانسان منذ ولادته وخلال طور التنشئة وهو طور متواصل طيلة الحياة فالانسان كائن متكيف مع ظروف الحياة او مفروض فيه ان يكون متكيفا مع هذه الظروف تفاديا للمواقف المناهضة وما تنتجه من سلبيات عليه وعلى مجتمعه.

فالانسان يتعلم ان يكون انسانا كما يتعلم ان يكون اجتماعيا والتعلم هذا يتم بواسطة التربية المستمرة وكل خلل في هذه التربية لابد وان ينعكس سلبيا على سلوك الانسان في مجتمعه فينتج عن ذلك انحراف قي السلوك وخروج على الجماعة وعلى ما اختطته من سبل ضمانا لأمنها الاجتماعي.

ولو ان الاحصاءات متوفرة بصورة اكثر دقة لكان بالامكان التوقف عند هذه العلاقة بين الانحراف والوضع التربوي للمنحرفين ولكن لم تحظ هذه العلاقة حتى الان بالاهتمام الكافي ولم يلتفت اليها الباحثون سعيا وراء التأكد من درجة العلاقة القائمة بين فقدان التربية او خللها وبين الانحراف

السلوكي. هذا ميدان ترمي الدراسة الحالية ولوجه وحمل الباحثين على ولوجه حتى تفضي معطيات الابحاث الميدانية الى اقامة البيّنة على مدى صحة هذه العلاقة

العلاقة بين التخلف التربوي والانحراف من خلال الاحصاءات المتوفرة:

والذي نلاحظه من خلال الاحصاءات المتوفرة انها تناولت وضع المنحرفين العائلي والثقافي والمدرسي والاجتماعي فحددت الوضع العائلي السائد لدى المنحرفين فيما اذا كان سليما او انه مصاب بخلل ناتج عن انحلال الرابطة الزوجية او عدم التفاهم بين الاهل والقوم او كثرة الاولاد او تقاعس الاهل عن القيام بواجباتهم نحو اولادهم. كما حددت الاحصاءات الوضع المدرسي للمنحرفين. واذا كانوا يذهبون الى المدرسة ام لا واذا كانوا في حالة الفقر ام لا واذا كانت لديهم حالات مرضية الخ. الا ان هذه الاحصاءات لم تفد الباحث بشيء عن درجة تفهم الوالدين او المسؤولين عن الاولاد لواجباتهم التربوية وعن تحديد المفاهيم التربوية لديهم ونظرتهم الى الحياة الاجتماعية من خلال معايير محددة ومعينة. وكذلك لم تبين هذه الاحصاءات ما اذا كانت المدرسة تقوم بدورها التربوي في التنشئة المدنية الصحيحة وتنمية الشخصية الانسانية والتعلم على الحياة الاجتماعية. بل اقتصرت على بيان ما اذا كان المنحرفون يذهبون الى المدرسة او ذهبوا في حداثتهم الى المدرسة، وما اذا كانو اميين او متعلمين دون تحديد معين لدرجة ثقافتهم ونوع هذه الثقافة ودرجة التنشئة الوطنية والاجتماعية لديهم. وهذا خلل في الاحصاءات الواجب تداركه لانه يهمل ناحية هامة في دراسة الانحراف وهي القائمة بينه وبين التربية المدنية وهي عملية اساسية في التعلم على الحياة الاجتماعية

واذا كان لنا ان نستنتج شيئا من الاحصاءات المتوفرة بحالتها الحاضرة فنقول ان المؤشرات الرقمية تفيد ان درجة الامية والجهل وفقدان التوجيه العائلي هي درجة مرتفعة ومرافقة لدرجة الفقر والتخلف. كما يمكننا ان نستنتج من بعض الاحصاءات الواردة انه عندما تكون نسبة انتماء

المنحرفين الى محيط عائلي منحل ونسبة ارتياد المدرسة بينهم نسبة عادية فان هذا يعني انه لا العائلة ولا المدرسة تقومان بوظيفتهما التربوية بصورة صحيحة.

فاذا عدنا الى الاستقصاء الذي قمنا به في لبنان[1] حول عشرة الاف حدث منحرف في فترة ممتدة على عشرة سنوات (من سنة ١٩٥٥ الى سنة ١٩٦٥) لوجدنا ان الوضع العائلي والمدرسي لهؤلاء كان كما يلي: ٥١٪ من الاحداث متعلمون اي ذهبوا الى المدرسة بينما ٤٩٪ منهم يجهلون القراءة والكتابة وانه في ٣٤٪ من الاحالات كان الوضع التربوي وسطا وفي ٢١٪ من الحالات كانت الشكوى من فقدان التوجيه التربوي وفي ٢٪ كان الوضع التربوي مفقودا تماما لغياب سلطة الوالدين.

نضيف الى ذلك ان بعض الاستقصاءات التي اجريت ١٩٦٨ وخلال اسبوع في مدينة بيروت وحدها اثبتت وجود نحو من ثمانمائة حدث متشرد يعيشون في الشوارع خارج اي رقابة والدية او غير والدية[2] وهذا يفترض طبعا غياب التربية والتوجيه بصورة كلية مما يضع هؤلاء الاحداث على عتبة الانحراف ان لم يكن سببا مباشرا لانحرافهم.

اما في الكويت فان استقصاء اخر اثبت ان ٥١,٤٪ من الاحداث المنحرفين وجدوا في معهد الاصلاح لم يكونوا يعيشون مع والديهم وان ٦٥٪ من آباء الاحداث المنحرفين و ٨٨٪ من امهاتهم اميون اى في حالة جهل ثقافي ولا شك في ضعف المقدرة التربوية لدى الوالدين.

توافق المعطيات الاحصائية مع اراء علماء النفس والباحثين الاجتماعيين:

تتوافق المعطيات الاحصائية مع اراء علماء النفس والباحثين الاجتماعيين على ان الانحراف والاجرام هما نتيجة لضعف التربية الاساسية باعتبار ان اهداف هذه التربية التأهيل الاجتماعي اي التعلم على

---

١ ـ تراجع دراستنا: الاحداث المنحرفون في لبنان «بيروت سنة ١٩٧٠ الجامعة اللبنانية».

٢ - يراجع مؤلف د. مصطفى حجازي الاحداث الجانحون ، دار الطليعة بيروت /١٩٨١/ صفحة ١٨٩

الحياة الاجتماعية ونرى فائدة من استعراض بعض هذه الآراء التي اثبتها الدكتور مصطفى حجازي في مؤلفه المبين ادناه[٣] بعد ان حلل بدقة هذه الاراء العلمية التي قالت بها مدارس العلم الجنائي المختلفة يقول الدكتور حجازي «ان الفعل الجانح هو شكل من اشكال مرض الانغراس الاجتماعي ويتخذ هذا المرض طابع الاغتراب الاجتماعي والموقع الهامشي والعلاقة التشيئية (اي شعور الانسان بانه اصبح كشيء. كحالة مرض، اي فقد شعوره بانه انسان كسائر الناس) التي تقضي على انسانية الاخر وتؤدي الى انهيار الاعتراف المتبادل بالقيمة الانسانية للذات وللاخرين ان مرض الانغراس الاجتماعي وليد تفاعل على المستويات الثلاث: الاجتماعي والعلائقي والذاتي» (صفحة ١٢٢).

وبعد ان يستعرض الدكتور حجازي الاحصاءات العائدة للاحداث المنحرفين في لبنان بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٩ وهي السنوات التي توفرت فيها المعطيات الاحصائية يجد كما وجدنا نحن في دراستنا المشار اليها سابقا ان نسبة الجانحين المنتمين الى اسر مفككة اقل بكثير من نسبة اؤلئك الذين يعيشون مع والديهم حسبما يظهره البيان التالي.

٣ نفس المصدر دكتور حجازي صفحة ١٢٢ و ١٦٢ و ١٧٥ وما يليها.

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	المجموع
احداث يعيشون مع والديهم	٦٥٤	٦١٨	١٠٠٥	٩٣٨	٨٣٢	٨٦٣	٧٧٥	٥٦٤٨
احداث من اسر مفككة	١٤١	١٨٩	٢٢٢	٢٥٩	٣٥٩	١٤٦	١٦٧	١٤٩٣

اي ان ٧٩,٠٩٪ من الاحداث المنحرفين يأتون من اسر يتواجد فيها الوالدان بينما ٢٠,٩٠٪ منهم فقط يأتون من اسر مفككة. وهذه النسب تكون مطابقة لتلك التي وجدناها في دراستنا المذكورة انفا. اذ بلغت جرائم الاحداث الذين يعيشون مع والديهم ٧٥٪ اما الذين يشكون من خلل في الحياة العائلية فان نسبتهم تبلغ ٣٤٪ وتفصيلا فان الارقام العائدة لالف وثلاثماية وثمانية وثلاثين حدثا (١٣٣٨) درست اوضاعهم سنة ١٩٦٥ تثبت ان ٧٥٪ منهم يعيشون مع والديهم و ٨٪يشكو وضعهم الاسري خلافا بين الوالدين و ١,٦٪ يعتني الاب بالولد بسبب طلاقه ٠,٨٪ تعتني الوالدة بالولد بسبب طلاقها و ٠,١٥٪ الولد يتيم الوالدين و ٦٪ يتيم الوالد و ٢٪ يتيم الوالدة و ١,٨٪ الوالد متعدد الزوجات.

توصلنا الى نفس النتيجة التي توصل اليها الدكتور حجازي في دراسته وهي ان معيشة الحدث المنحرف مع والديه يعني ان هنالك خللا غير ظاهر في هذه العائلة بالرغم من المظهر العادي الذي تتخذه العائلة

يقول الدكتور حجازي (صفحة ١٦٢ ـ ١٦٣): «اذا كان الحدث الذي اتي من اسرة مفككة معرضا لخطر الانحراف الى حد بعيد فان ذلك لا يعني بالضرورة ان معيشة آخر مع والديه يدل على تماسك اسري جيد. التفكك ما هو الا مظهر للازمات والاضطرابات التي تعاني منها جماعة الاسرة هذه الاضطرابات قد تكون اشد عنفا مع احتفاظ الاسرة بتماسك ظاهري. في هذه الحالة يتعرض الابنا لصعوبات نفسية وسلوكية اكيدة وان لم تأخذ طابع الانحراف بالضرورة، والعنصر الحاسم في هذا الصدد ليس مجرد العيش مع الوالدين وانما درجة الانسجام والتوافق ضمن جماعة الاسرة.

توافق المعطيات الاحصائية مع اراء العاملين في حقل الوقاية والعلاج.

جاءت اراء العاملين في حقل الوقاية والعلاج الخاصين بالاحداث المنحرفين التي استقاها الدكتور حجازي حول اسباب الانحراف تؤيد الى حد بعيد المعطيات الاحصائية والاستنتاجات التي بنيت عليه.

ففي استقصاء للرأي اجرى مع قضاة الاحداث المنحرفين يتبين انهم ردوا الانحراف الذي بدأت ظاهرته تتعدى نطاق المجتمعات الفقيرة الى تلك الميسورة شاملة تلامذة المدارس الى ازدياد درجة تراخي الاهل في مراقبة ورعاية ابنائهم وضعف الرابطة بينهم واهمال الاباء تحت شعار الحرية او لانعدام روح المسؤولية. وصرح احد القضاة بان مشكلة التكيف ليست خاصة بالاحداث بل هي عامة بين المواطنين لاسباب منها التنافر الحاصل بين الثقافات المتعددة وطرق الحياة والحالة الذهنية المرافقة للسلوك الاجتماعي وتوافقه مع الحقيقة، وتعارض رغبات الطفل بالنمو والانطلاق وقلة الامكانات المتوفرة لذلك، والتعارض بين المثل العليا ومتطلبات الحياة العملية، والتعارض بين الكفاءات وتوزيع الفرص، وبالتالى ان الكثير من المواطنين غير متكيفين مع المتطلبات الايجابية للمجتمع لصعوبة هذا التكيف فالمشكلة عامة. وظاهرة الانحراف ليست نوعية خاصة بالاحداث بل اصبحت جزءا من وضعية عامة مسيطرة على ذهنية ابناء المجتمع (صفحة ١٧٨).

ويرد القضاة اسباب الانحراف الى انعدام التربية المدنية في المحيط الذي يخرج منه الحدث اذ له وزن كبير في المشكلة اكبر من وزن الجوانب النفسية والاجتماعية

لا تختلف اراء مديري المؤسسات التأهيلية والرعاية للاحداث الجانحين والمشردين عن اراء قضاة الاحداث اذ يردون اصل المشكلة الى انعدام الرعاية اللازمة للطفل وانعدام التوجيه التربوي المؤهل للحياة الاجتماعية وتلتقي ايضا مع ارائهم اراء المساعدات الاجتماعيات والمربين والمربيات الذين يحتكون مباشرة بالاحداث المنحرفين.

يتبين شيء هام جدا من استقاصاءات الرأي الحاصلة ومن التعليق عليها من قبل الدكتور حجازي وهو وجود اجماع لدى كافة المهتمين بشئون الاحداث المنحرفين على «سهولة اصلاح الجانحين في لبنان وعلى عدم ترسيخ الانحراف على مستوى بنية الشخصية الاساسية، فهم لا يزالون يكنون بعض التقدير للقيم الاجتماعية الاساسية ولا زالوا قابلين للسلطة

المتفهمة. كما ان درجة الانتماء الاجتماعي الاسري لازالت كبيرة وتؤكد الابحاث العيادية هذا الرأي الى حد بعيد. وتظهر كأن هنالك نوعا من الازدواجية في شخصية هؤلاء الجانحين، فهم حساسون جدا للقيم الاجتماعية وقابلون لتحريك مشاعر التعاطف والايجابية ولكنهم يتصرفون بشكل جانح خطر بعض الاحيان يتعارض مع بنية الشخصية، في الواقع نحن امام ظاهرة انفصال ما بين المعايير الحياتية والقيم المعيارية الذاتية وبين السلوك الذي يتعارض معها.

كما تؤكد الكثير من الاجابات اننا امام ظاهرة انحراف ذات طابع اجتماعي تنبع اساسا من انعدام الرعاية والحماية للطفولة وعدم توفر الظروف والتجهزيات المناسبة لتمكنها من التكيف المدرسي والمهني والاجتماعي. لذلك فانه يكفي في الكثير من الحالات تأمين تلك الظروف حتى تتم عملية التكيف ولا تختلف الظاهرة في لبنان كثيرا، تبعا لهذه الاراء عنها في بلدان العالم الثالث».

الخلاصة: ثبوت العلاقة بين التخلف والانحراف:

يتبين من البحث المقدم اعلاه والاستنتاجات الحاصلة ان هنالك رابطة بين الانحراف والتخلف التربوي. وبالتالي بقدر ما يمكن العمل على معالجة هذا التخلف بقدر ما يمكن الحد من الظاهرة الاجرامية. وما قيل عن الاحداث يقال ايضا عن الراشدين فالحدث هو رجل الغد والرجل حصيلة ما اكتسبه في حداثته من معايير اجتماعية واخلاقية وسلوكية وما تربي عليه من معايير خلقية وانسانية هما بنيته الشخصية والاجتماعية. فالانحراف ناتج عن ضعف في مفهوم الانسان لمكانته ولدوره في مجتمعه كما هو ناتج عن ضعف في قواه الرادعة للسلوك العدواني وعن ضعف في التوجيه وغياب الرقابة الاجتماعية التي يمارسها على نفسه وعلى ذويه مضافا الى ضعف في الشعور بالانتماء لمجتمع ينصهر فيه ومرد كل هذا الى ضعف او انعدام التربية المدنية والى الخلل في عملية التعلم على الحياة الاجتماعية والتكيّف مع متطلباتها.

ولسنا بحاجة لذكر ما قدمه سائر الباحثين حول العلاقة القائمة بين الانحراف والاجرام والتخلف التربوي اذ ينصب في نفس الاطار ليؤكد على اهمية التربية الاساسية في الوقاية من الانحراف من خلال تكوين الشخصية الاجتماعية المتكيفة والقابلة للتكيف مع المتطلبات الاجتماعية والمعايير السلوكية المفروضة في كل مجتمع منظم حريص على تأمين حياة اجتماعية لافراده.

لذلك ننطلق من هذا الاجتماع في الاراء الى تحديد مفهوم التربية المدنية ومضمونها وموقعها في تاريخ الامم وصورها في العام المعاصر ومستوياتها ووسائل ادائها وتحديد الاشخاص المسؤولين عنها.

الفصل الثاني
مفهوم التربية المدنية ومضمونها

رأي الباحثين التربويين والاجتماعيين في مفهوم التربية:

لا ينفصل مفهوم التربية المدنية عن التربية الاساسية الا بتركيزه على علاقة الانسان بمجتمعه وبيئته ووطنه وارضه قلنا في بحث سابق ان الانسان يتعلم ان يكون انسانا. وبما ان الانسان كائن اجتماعي فلا يمكنه ان يعيس حياة طبيعية الا في محيط اجتماعي، فتوجهه الانساني هو نحو الاندماج في مجتمع لذلك ان مرحلة التربية الاساسية تتضمن تعلم الانسان على التصرف كانسان نحو نفسه ملبيا حاجات نفسه وجسده وتعلمه ان يكون انسانا اجتماعيا ملبيا حاجاته الاجتماعية ومتهيأ لممارسة دوره الاجتماعي فلكل انسان دور في الحياة الاجتماعية وهذا الدور يلقى عليه واجبات كما يمنحه حقوقا وكلاهما بحاجة لاستيعاب وتفهم وحسن اداء.

نرى ان الباحثين التربويين الاجتماعيين متفقون على تحديد مضمون التربية المدنية وان اختلفوا احيانا في تعريفها. فالبعض يميل الى القول بان التربية المدنية «هي جانب التربية الذي يحدث شعور العضوية في جماعة حتى تتسق حياتهما لفائدتهما المتبادلة»[1] وان مفهوم التربية الوطنية ينطلق من مبدأ اساسي هو ان الفرد لا يعيش منعزلا في اية لحظة من لحظات حياته بل هو دائما عضو في جماعة لا وجود له خارج اطارها. وهو نفسه لا يستطيع ان يدرك نفسه الا جزءا من كل والا وِحْدة في اطار هذه الجماعة»[2].

بينما حدد البعض الاخر[3] المواطنة كما يسميها بانها شعور الفرد بالانتماء للجماعة وشعور الجماعة بجمعها وتركيبها وشعور كل من الفرد والجماعة بالروابط المتبادلة والمصالح المستركة وحدد اربعة مستويات للشعور بالمواطنة وهي:

---

١ - تراجع دراسة احمد بشير بدوي منهج التربية الوطنية للمرحلة الثانوية العامة لجمهورية السودان الديمقراطية. اطروحة الجامعة الامريكية في بيروت ١٩٧٣ (رقم T 158 AC2).

٢ نفس المرجع.

٣ - ابو الفتوح رضوان: التربية المدنية - جامعة الدول العربية - المؤتمر الثقافي الرابع القاهرة الادارة الثقافية ١٩٦٠

المستوى الاول: شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية افراد الجماعة كروابط الدم والجوار والموطن وطريقة الحياة التي يشاركهم فيها وما يترتب على وجوده بين هذه الجماعة من حقوق وواجبات.
المستوى الثاني: شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة وما قدمته من مجهودات في سبيل بناء مدنيتها وما يترتب على هذا الشعور من تصور نفسه كحلقة في سلسلة متصلة وجزء من عملية مطردة.

المستوى الثالث: شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة اي بارتباط مستقبلها بمستقبله وانعكاس ما يصيبها على نفسه وكذلك ما يصيبه عليها. وهذا يأتي من شعور الفرد بالمصالح المشتركة بينه وبين افراد الجماعة وبارتباط مصيره بمصيرهم ومصيرهم بمصيره.
المستوى الرابع: اندفاع هذا الشعور الفردي بعضه في بعض وشيوعه بين افراد الجماعة حتى تتجه قدر المستطاع نحو توحيد في الفكر والشعور والاتجاه والحركة

وهنالك من المؤلفين من دمج التربية المدنية بالتربية الاخلاقية غير مميز بينهما معتبرا ان فحواها هو ذاته مع ان التربية المدنية هي اشمل من التربية الاخلاقية وان كانت هذه الاخيرة قاعدة لازمة للاولى ونرى هنا تعريف ابن خلدون للسياسة المدنية بانها عند الحكماء ما يجب ان يكون عليه كل واحد من اهل المجتمع في نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأسا ومفهوم هذا ان بلوغ الانسان درجة من الرقي في نفسه وخلقه تجعله يتصرف اجتماعيا بصورة لا تؤذي الاخرين وبالتالي لاتوجب تدخل الحكام لان وظيفة الحاكم كما فهمها ابن خلدون في فصل سابق على قوله هي الوزاع يدفع بعضهم عن بعض (اي الناس) لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم.
فعلم الاخلاق يمنع العدوان والظلم فيعيش الناس في مجتمع يسوده الامن وهذه هي الغاية القصوى للمجتمع المتمدن.

ورأى البعض[1] ان التربية الاخلاقية ليست بالنسبة الى الرأي العام الا فرعا من فروع التربية ان التربية الاخلاقية ليست في الاساس غير التربية نفسها.

وقد يقترب اخرون من هذا المفهوم او يبعتدون عنه تبعا لثقافتهم الاساسية سواء اكانت ثقافة فلسفية ام ادبية ام اجتماعية ام نفسانية ام حياتية (اي بيولوجية) ام طبيعية (اي انثروبولوجية او التاريخية الطبيعية للانسان) ام قريبا من هذا او ذاك.

فنرى من يعتبر التلازم قائما بين التربية المدنية والعلوم الاجتماعية[1]. فالعلوم الاجتماعية بنظرهم هي المدخل للتربية المدنية وللتقدم السياسي والاجتماعي، فالتربية المدنية هي التمرس في سبيل المستقبل في سبيل الديمقراطية وقوامها التعلق بالوطن هي، تمرس داخل العائلة وفي المدرسة وفي الاندية الاجتماعية بصورة متكاملة بغية تحقيق الاهداف السامية لتلك التربية.

بينما يرى البعض الاخر[2] انه اذا واجه الانسان بمفرده مشاكل الحياة دون مساعدة وتوجيه فان مواجهته ستكون ناقصة وربما غير ناجحة في تحقيق احتياجاته بينما اذا استعان بغيره ممن لديهم الخبرة فان عونهم له يجنبه الاخطاء ويزيد من فرص نجاحه. ان نقل هذه الخبرة من شخص لاخر يتم بواسطة التربية وان التمرس في فهم المجتمع والمشاركة فيه يشكل التربية المدنية. فهدف التربية الاساسي هواحداث تغييرات متمناة في الانسان.

خلاصة الاراء السابقة في مفهوم التربية المدنية:

يتبين لنا من محاولات تحديد التربية المدنية في العالمين الشرقي والغربي

---

١ - اوليفيه ربول - فلسفة التربية - ترجمة دكتور جهاد نعمان - منشورات عويدات. بيروت ط ١٩٧٨ ص ١٢٦

Olivier Reboul, La Philosophie de L'education.

(1) Charles Merriam, Civic Education in the United States (Report of the Commission on the Social Studies. Part VI New York. 1934)

(2) John Almack. Education for Citizenship. 1924

ان مضمونها هو صقل الشخصية الانسانية بتعلم الانسان على الحياة الاجتماعية وتمرسه بها حتى يقوم بدوره فيها بانسجام تام مع الاخرين ومع متطلبات الجماعة.

ولا نرى فائدة في تمييز التربية بمفهومها العام عن التربية المدنية او الاخلاقية لان التربية بمفهومها العام هي اكتساب الانسان الصفات التي تجعل منه كائنا اجتماعيا عاقلا فالانسان لايولد اجتماعيا كما لايولد حاملا الميزات التي نصفها اليوم بالميزات الانسانية الاجتماعية كما قال الفيلسوف كانت[1] ان الانسان لا يصبح انسانا الا بالتربية» وكما يقول اوليفيه ربول في مؤلفه السابق الذكر (ص ٤٨ من الترجمة العربية) لايولد الانسان انسانا: انها نقطة تجمع عليها اليوم العلوم الانسانية كلها. فلا شيء من كل ما يؤلف الانسانية، اي اللغة والفكر والمشاعر والفن وعلم الاخلاق ولا شيء من كل ما سعت الحضارة طيلة الاف السنين للحصول عليه قد انتقل الى جسم المولود الجديد فعليه ان يكتسبه بالتربية».

ميدان التربية المدنية

فالتربية المدنية تفترض اصلا تربية اساسية تنصب على تلقين الانسان المولود وسيلة الاتصال بالغير اي اللغة وسيلة خدمة نفسه والاعتناء بجسده وحفظه وحمايته واقامته اسس العلاقة مع الغير وتهذيب هذه العلاقة ووضعها في اطارها المتعارف عليه والمقبول تتولى التربية تلقين الانسان الناشيء القيم الاجتماعية والاخلاقية التي يقوم عليها مستقبل علاقته بما يحط به من بشر ومجتمع وبيئة كما تتولى تعليم الانسان كيف يتعامل مع المشكلات اليومية التي يصادفها وكيف يحلها مع نفسه او مع غيره. وتتولى التربية ايضا تأهيل الانسان الناشيء لتعلم العلوم واختيار المهنة واتقانها واستيعاب اخلاقياتها وادبياتها ووظيفتها الاجتماعية ودوره في ادائها كل هذه

(1) Kant, Reflexions sur l'Education.

الاهتمامات تنصب في صقل اقامة علاقات جيدة وبناءة بين الانسان ومجتمعه اي في اتباع سياسة مدنية ترعى مصالحه ومصالح الاخرين.

يقول الدكتور عبد الرحمن محمد عيسوي في كتابه علم النفس[1] من خصائص عملية التعلم انها عملية مستمرة فكل منا يظل يتعلم باستمرار طوال مراحل حياته. فالاطفال لابد ان يتعلموا كيف يضعون ملامسهم بانفسم وان يطعموا انفسهم والمراهقون لابد وان يتعلموا العادات الاجتماعية التي يقبلها المجتمع الذي يعيشون فيه، والراشدون لابد ان يتعلموا كيف يؤدون اعمالهم وكيف يقومون بالوفاء بمسؤولياتهم تجاه اسرهم وباختصار فان حياتنا اليومية عبارة عن سلسلة من المشكلات الصغيرة او الكبيرة التي نتغلب عليها بواسطة التعلم، والواقع ان كل السمات المكتسبة اي التي لايولد الفرد مزودا بها هي امور اكتسبها الفرد بالتعلم، فالاتجاهات الثقافية والخلقية والعادات والعواطف والعقائد الدينية[2] كلها اكتسبها الانسان بالتعلم نتيجة لاحتكاكه بالبيئة الاجتماعية والمادية المحيطة به فالتعلم عملية اساسية في حياة الانسان واذا تصورنا انسانا لم يتعلم شيئا طوال حياته واقتصر سلوكه على النشاط الفطري فانه ولا شك يصبح اشبه بالحيوانات واخيرا لا ينبغي ان نتصور اننا لا نتعلم الا عن طريق المدرسة ولكننا في الواقع نتعلم من ابائنا وامهاتنا ومن رؤسائنا في العمل ومن اطبائنا ومن اصدقائنا ومن قادتنا فهم الذين يلقنوننا اساليب الانتاج ويبثون فينا روح التعاون ومبادىء الاخاء والمساواة والحرية والعدل واحترام الغير واداء الواجبات الشخصية والوطنية والقومية».

---

١ ـ دكتور عبد الرحمن محمد عيسوي معالم علم النفس دار المطبوعات الجامعية ـ الاسكندرية ١٩٧٢ صفحة ١٩٠

٢ ـ نذكر هنا ما قاله الرسول: كل مولود يولد علي الفطرة وانما ابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه وقال الامام الغزالي: اوائل الامور هي التي ينبغي ان ترعى فان الصبي بجوهره خلق قابلا للخير والشر جميعا وانما ابواه يميلان به الى احد الجانبين (احياء علوم الدين ج ٣ ص ٦٤).

انطلاقا من هذا الواقع كان تعريفنا للتربية المدنية[1] بانها عبارة عن تلقين الاطفال والشباب بصورة عملية وفعالة مبادىء السلوك الاجتماعي في البيت والمدرسة والشارع والمهنة ومبادىء احترام الغير واعانته وتجنب ما يضر به وخلق ضمير اجتماعي في كل مواطن يفرض عليه التعاون مع اقرانه ومع السلطات التي تمثله للحد من تصرفات العابثين وعدم التستر على من يخالف احكام القانون.

التربية المدنية علم وفن:

فالتربية المدنية علم وفن انها علم في الاساس وفن في الاداء انها علم يرمي الى بناء الشخصية الانسانية والى اقامة علاقات جيدة بين هذه الشخصية والمجتمع انها علم لانها تحتوي مبادىء ثابته يجب ان تنقل للانسان الناشىء بواسطة التعلم ولا يمكنه ان يستوعبها الا بالتعلم. ومن ثم انها فن لانها ترمي من جهة الى صقل الشخصية الانسانية بان تظهر جمالها وتبلور اشعاعها على ذاتها وعلى غيرها ولانها من جهة ثانية تتطلب مهارة واتقانا وذوقا وشعورا ساميا عند ادائها، فمضمون التربية ينقل للانسان الناشىء عبر العقل والقلب والشعور والعاطفة وليس عبر الحفظ والذاكرة. ومن يخاطب العقل والقلب ويوقظ الضمير الانساني وينميه بحاجة لفن قوامه تفهم عميق للنفس الانسانية التي يخاطبها واحساس بما يحيط بهذه النفس من قوالب موروثة وغير موروثة تحجبها عن العين العادية جاعلة الوصول اليها عملية دقيقة للغاية ربما صادفت نقاط مقاومة ودفاع وانغلاق وتشبث ورفض وكلها عوائق لا يمكن ان يجتازها المربي الا بالشعور مع الغير والتعاطف معه والتفهم والتفاهم. لذلك كانت مهمته علمية وفنية في آن معا. فمخاطبة الناس والوصول الى قلوبهم وعاطفتهم ومشاعرهم فن كما ان الوصول الى عقولهم فن ايضا فلا يخاطبون الا بما تقدر عقولهم على تقبله وفهمه وهضمه.

---

١ ـ يراجع مؤلفنا: التصدي للجريمة مؤسسة نوفل بيروت ١٩٨٠ صفحة ٢٠٨

التربية قديمة قدم الانسان:

وعندما نرى في العالم المحيط بنا ان هذه التربية مورست بصورة طبيعية وبديهية منذ وجد الانسان على الارض من قبل الاهل والعشيرة والمحيط الاجتماعي ادركنا ان مضمونها لم ينطلق من نظريات عامة مجردة وضعها فلاسفة ومفكرون بل من فطرة عادية تزودت باختبارات وتجارب ومفاهيم اكتسبت عبر الزمن نتيجة لاحتكاك الانسان بمحيطه ومعتقداته وتطلعاته. فجاءت مناسبة لكل مجتمع وفق احتياجاته واوضاعه. وكلها كانت احتياجات واوضاع تتصف بالبساطة والفطرية لان مطلبات الحياة كانت محدودة لا تتحكم بها ظروف معيشية جائرة لاتدع مجالا لتشعبات في التطلعات والسلوك والوسائل.

رأي ابن خلدون:

يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته (الباب الرابع من الكتاب الاول الفصل السابع عشر) «ان الناس ما لم يستوف العمران وتتمدن المدينة انما هم في الضروري من المعاش وهو تحصيل الاقوات من الحنطة وغيرها. فاذا تمدنت المدينة وتزايدت فيها الاعمال ووفت بالضروري وزادت عليه صرف الزائد حينئذ الى الكماليات من المعاش ثم ان الصنائع والعلوم انما هي للانسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوان والقوت له من حيث الحيوانية والغذائية فهو مقدم لضروريته على العلوم والصنائع وهي متأخرة عن الضروري وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها واستجادة ما يطلب منها».

رأي الفارابي

سبيق لابي نصر الفارابي في كتابه احصاء العلوم ان صنف العلوم الى علوم نظرية وعلوم علمية وجاءت العلوم التي اسماها بالعلوم المدنية (اي علم الاخلاق وعلم سياسة المدينة بين العلوم العملية) وقد علق دارسوا الفارابي على ذلك (مثل عثمان محمد امين) بان هذا التقسيم يتوافق مع تقسيمه الفلسفة في كتابه «التنبيه على سبيل السعادة» الى قسمين : صنف

تحصل فيه معرفة الموجودات والثاني تحصل فيه معرفة الاشياء وهذه تسمى الفلسفة العملية والفلسفة المدنية

ومن ثم قسم الفلسفة المدنية الى قسمين: احدهما يحصل به علم الافعال الجميلة والاخلاق التي تصدر عنهاالافعال الجميلة والقدرة على اسبابها وبه تصير الاشياء الجميلة فنية لنا وهذه تسمى الصناعة الخلقية والثاني يشتمل على معرفة الامور التي تحصل الاشياء الجميلة لاهل المدن والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها عليهم وهذه تسمى الفلسفة السياسية

رأي ابن سينا

ويمكن القول ان ابن سينا تبنى هذا التقسيم ايضا عندما قسم الحكمة الى قسمين: قسم نظري مجرد وقسم عملي. وتضمن القسم العملي من الحكمة علم الاخلاق وغايته دراسة كيف يجب ان تكون عليه اخلاق الانسان وافعاله. وتضمن القسم العملي ايضا علم سياسة المنزل ويعرف به كيف يكون تدبير الانسان لمنزله وكذلك تضمن علم سياسة المدينة ويعرف به اصناف السياسات والرياسات والاجتماعات والمدينة الفاضلة.

التربية المدنية في التاريخ الحضاري الاسلامي:

يتبين مما تقدم ان التاريخ الحضاري العربي عرف التربية المدنية كعلم عملي قائم بذاته فمنهم من اسماها بالسياسة المدنية ومنهم بالعلم المدني ومنهم بعلم الاخلاق وسياسة المدينة واجمع الكل على اعتبار هذا العلم علما اساسيا في تكون المجتمع الصالح.

تعريف الفارابي للعلم المدني:

يقول الفارابي في تعريفه للعلم المدني «بانه يفحص عن اصناف الافعال والسنن الارادية وعن الملكات والاخلاق والسجايا والشيم التي عنها تكون الافعال والسنن، وعن الغايات التي لاجلها نفعل وكيف ينبغي ان تكون موجودة في الانسان وكيف الوجه في تربيتها على النحو الذي ينبغي ان يكون وجودها فيه والوجه في حفظها ويبين ان التي تنال بها ما هو في

الحقيقة الا سعادة هي الخيرات الجميلة والفضائل وان ما سواها هو الشرور والقبائح والنقائص وان وجه وجودها في الانسان ان تكون الافعال والسنن الفاضلة موزعة في المدن والامم على ترتيب وتستعمل استعمالا مشتركا

والفلسفة المدنية تتضمن جزئين: جزء يشتمل على تعريف السعادة وتمييز ما بين الحقيقة منها والمظنون به وعلى احصاء الافعال والسير والاخلاق والشيم الارادية الكلية التي من شأنها ان توزع في المدن والامم وتميز الفاضل منها وغير الفاضل وجزء يشتمل على وجه ترتيب الشيم والسير الفاضلة في المدن والامم وعلى تعريف الملكة التي يمكن بها السير والافعال في ترتب اهل المدن والافعال التي يحفظ بها عليها ما رتب ومكن فيها.

ويضيف الفارابي «ويبين ان المدينة الفاضلة انما تدوم فاضلة ولا تستحيل متى كان ملوكها يتوالون في الازمان على شرائط الوحدة باعيانها حتى يكون الثاني الذي يخلف المتقدم على الاحوال والشرئط التي كان عليها المتقدم . .»

وهكذا وان اختلفت التسميات من علم لاخر فان مضمون وفحوى التربية المدنية متوفران في العلم الذي ينشد وضع القواعد السليمة للمجتمع عبر التربية الاخلاقية التي يجب ان توفر للانسان اسمى السياسة المدنية او العلم المدني او الفلسفة المدنية او الحكمة العملية.

اتساع المفهوم المعاصر لعلم التربية المدنية.

واذا كان علم التربية المدنية اشتمل في الماضي على علم الاخلاق وسياسة المدن فانه مدعو في عصرنا الحالى الى تناول مواضيع مستحدثة اوجدها العصر التقني والصناعي بما حققه من تطور في نسق الحياة وما ادخله من عادات وتعامل لم يكن معروفا من قبل فقد تشعبت اليوم سبل الحياة ومتطلباتها وزادت الكماليات حتى وصف المجتمع المعاصر بالمجتمع الاستهلاكي. فلا شك ان وسائل التعلم والتعليم والتعامل مع المعطيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة اصبح كل هذا يتطلب تطويرا جذريا في الاساليب والوسائل حتى يتمكن الانسان من مواجهة كل هذه

المتغيرات بما يؤمن تعاملا متوازنا معها فلا يشعر بنفسه انه مغلوب على امره نتيجة لتسارع التقلبات والتغيرات ولا هو في سباق مع الزمن لبلوغ غايات واهداف كلما اقترب منها ابتعدت عنه كأن جهده يذهب سدى.

لذلك لايمكن مواجهة مسألة التربية المدنية الا ضمن اطار الزمن والحضارة اللذين يتحكمان بالانسان فيمليان عليه ما يجب عليه تعلمه وممارسته حتى يعيش بتوازن عاطفي وعقلي مع محيطه.

هذا ما يدعونا الى القاء نظرة خاطفة على موقع التربية المدنية في تاريخ الحضارة الانسانية توصلا الى تحديد مضمونها في عصرنا الحالي على ضوء متطلبات الانسان. فالتربية المدنية ترمي الى تكييف الانسان مع مطلبات عصره ومحيطه الاجتماعي هذه المتطلبات لا يحددها الفرد من منطلق نظري بل يجد نفسه بمواجهتها فهو لم يفرزها بل افرزتها عوامل مختلفة ومتداخلة تفاعلت فيما بينها فأوجدت الوضع الاجتماعي الذي يتهيأ الانسان لدخوله والتعامل معه وعلى الفرد التكيف بادىء ذي بدء مع هذا الوضع حتى يدخل محيطه الاجتماعي فيجد عندها دوره فيه.

ويمكن للانسان من خلال اداء دوره في مجتمعه ان يدخل فيه التغييرات المناسبة فتكون حسنة اذا كان اداء الدور كذلك والا كانت فاسدة بفساد ذلك الدور. فكما ان الانسان يتأثر بمحيطه فهو يؤثر فيه ايضا.

وعلى ضوء الوضع السائد والمتغير فيتحدد مضمون التكيف معه وان كانت القواعد الاساسية لمجتمع انساني سليم تبقى كما هي لان الانسان ذو طبيعة واحدة وان تنوعت متطلباته وتطلعاته.

تتميز المرحلة المعاصرة بالتغيرات الجذرية في البيئة الاجتماعية التي اعقبت تحول المجتمعات البشرية من مجتمعات زراعية الى مجتمعات صناعية اثر اكتشاف وتطوير الالة بصورة احدثت انقلابا جذريا وشاملا في المقاييس الانسانية والاجتماعية والاقتصادية فظهر معها المجتمع الانساني المعاصر بصورة مختلفة اختلافا تاما عن تلك التي عرفت في حقبات التاريخ.

سيطرة الانسان على المادة لم ترافقها سيطرة الانسان على نفسه:

اليوم سيطر الانسان على المادة بصورة لم يسبق لها مثيل فطوع معظم القوى والطاقات الطبيعية وحولها الى وسائل تخدم وجوده وحياته على هذه الارض الا ان هذا الانتصار المدهش على قوى الطبيعة لم يرافقه انتصار لا على قوى الشر العاصفة في كيان الانسان والمتربصة بسعادته وأمنه واستقراره ولا على نفسه بالذات يروضها الى ما فيه راحة الضمير وصفاء الفكر وسلامة العلاقة بالاخرين فقد قيل عن حق بانه لو تيسر للانسان ان يتغلب على نفسه كما تغلب على الطبيعة لكان من اسعد المخلوقات قاطبة.

بل العكس يبدو صحيحا، فنلاحظ بانه بقدر ما يسجل الانسان تقدما في تحقيق انتصاراته على قوى الطبيعة بقدر ما يرافق ذلك انتكاس في سلوكه واخلاقه وانحراف في سيرته وتجبر في عدوانه تبين ذلك كافة الاحصاءات الجنائية حول تزايد حجم الجريمة والانحراف وكأنهما افراز طبيعي للتقدم الصناعي والاقتصادي.

سيطرة المعايير المادية على المعايير الاخلاقية والمدنية:

وفي الواقع اذا امعنا النظر في المعايير التي اوجدها المجتمع المعاصر لنجاح الناس وتفوقهم لوجدنا ان معظمها معايير مادية وجودية ان لم تكن انتهازية تسلطية اهدافها الكسب والغنى وما يحملانه من فساد في النفس

الانسانية الضعيفة امامه.

يقول العالم الاجتماعي اوتوكلينبرغ في كتابه علم النفس الاجتماعي «ان حب الكسب يمكن ان يعتبر حق كما كان في اساس كل البنية الاجتماعية للعالم الغربي.

ومن الراجح ان عددا كبيرا من مؤسساتنا[1] لا يمكن تعليلها الا تبعا للسلوك الصادر عن حب الكسب وينقل كلينبرغ عن مؤلف آخر يجب ان نلاحظ ان الميل الانساني الرئيسي والعالمي ذلك الميل الذي ليس حب الكسب الا تعبيرا جزئيا عنه انما هو الرغبة في الهيمنة وفي التسلط في نيل التقدير، وكذلك وجه هذه الرغبة الثاني ـ اي الرغبة القوية في ان لا ينالنا احتقار اشباهنا.

وكثيرا ما لا يتطلع الساعي وراء الكسب الى مسالكه الشريفة بقدر ما يتطلع الى القيم التي يريد ان يبلغها. ولم يكن عن عبث ان نبه الائمة الى مخاطر المادية في الحياة وما تتركه من اثر في النفوس ينعكس انحرافا في السلوك قال الامام الغزالي بهذا الصدد في معرض بيان نهجه التربوي يقبح الى الصبيان حب الذهب والفضة والطمع فيهما ويحذر منهما اكثر من الحيات والعقارب فان آفة الذهب والفضة والطمع فيهما اشر من آفة السموم على الصبيان بل على الاكابر ايضا

وكان من نتيجة سيطرة المعايير المادية على غيرها ان اثرت في البنية الاجتماعية والاخلاقية لدى الناس فاصبح الكسب السريع وباي وسيلة هو الهاجس الاول لان الناس اعتادوا على الاقبال على امور الدنيا وعلى المباهاة فيما يكسبون وعلى الغيرة والحسد كلما رأوا نعمة على جار او قريب لم تصل يدهم الى مثلها.

---

١ ـ اوتو كلينبرغ علم النفس الاجتماعي ترجمة الاستاذ حافظ الجمالي ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٦٧ صفحة ١٤٣

١ ـ يجب فهم كلمة مؤسسات كترجمة لكلمة Institution بانها لا تدل فقط على الكيانات الاقتصادية بل ايضا على الكيانات والمفاهيم الاجتماعية: فالعائلة مؤسسة والزواج مؤسسة والبنوة مؤسسة

تصدع البنية الاجتماعية الاولى واهتزاز البنية الحالية:

فالبنية الاجتماعية الاولى وتقصد بها العائلة تصدعت واختل توازنها واذ بالزوج والزوجة في معظم البلدان ينصرفان الى كسب العيش والابتعاد عن المنزل واهمال تربية الاولاد والاتكال على غرباء عنهم للقيام بها لقاء اجر والغرباء انفسهم ليسوا حتما ممن يجيدون اصول التربية في المجتمع المعاصر مما اثر على كيان العائلة فصدعه واضعفه وابعد العائلة ذاتها عن وظيفتها الاساسية وهي التنشئة الصحيحة والسكنى المريحة فحدث شرخ خطير في العلاقة الوالدية والزوجية ترى اليوم اثاره في المجتمعات التي عملت فيها الثروة الصناعية عملها فبنت في الجهة المادية وهدمت في الجهة الاجتماعية والاخلاقية واذا اختلفت درجة البناء والهدم بين مجتمع واخر الا ان آثارهما قائمة وبينة تشهد عليها المشاكل التي نشأت عنها والتي يحاول من بيدهم الامر حلها بما تيسر من وسائل.

هذا الاهتزاز في البنية الاجتماعية الاساسية استدعى تركيزا اكثر فاكثر على الجوانب التربوية والثقافية والاخلاقية في الانسان لقد ادرك المسؤولون فداحة الخطر الذي يتهدد مجتمعهم فيما اذا استمرت عملية الاهتزاز هذه واستمر التصدع المؤدي حتما الى انهيار الانظمة الاجتماعية التي قضت البشرية قرونا في اقامتها مستعينة بالأديان والاخلاق والتربية والتنشئة

فانتشار الاباحية الاخلاقية يؤدي الى انحلال الروابط الزوجية وهي العقد الاساسي في حياة كل مجتمع كما يؤدي الى انحلال الروابط التي تشمل الالتزام المبدئي بالمبادىء السلوكية الاجتماعية الراعية لعلاقات الناس مع بعضهم البعض وبذلك يبتعد الانسان عن تلك القيم التي ترشده نحو الخير وتصبح العدوانية البهيمية دليلة وقائدة.

هذه الصورة ليست تخيلا انها انعكاس لما تنطق به الاحصاءات والارقام والتقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية المهتمة بسلامة المجتمع وبأمنه واستقراره.

ومن ثم فان العصر الحالي وهو عصر علم وتقنية رافقته موجة من

الحريات السياسية اعطت للمواطن العادي الحق في التدخل في شؤون بلاده وتعاطي امور الحكم والتشريع واعطته حرية التعبير عن رأيه دون خوف او وجل. ولكن من الملاحظ ان هذه الحرية السياسة لم يرافقها النضوج السياسي المفترض لدى من يمارس مسؤوليات في الحياة العامة فظهر العبث من قبل من وصل الى مراكز السلطة وظهرت مفاسد الحكم في غياب الانضباطية التي كانت تفرضها الشرائع السابقة والدساتير فكثرت الشكوى من التسلط والفوضى والرشوة والانصراف عن شؤون الناس الى الانتهازية وما رافق ذلك من فضائح تناولتها الصحف ووسائل الاعلام.

مصير التربية المدنية في العصر الحالي:

في خضم هذه التطورات كان لابد من التساؤل عن مصير التربية المدنية واثرها في حياة الامم والشعوب المعاصرة.

في الواقع ظهرت الحاجة الى التربية المدنية الصحيحة في المجتمع المعاصر بصورة ملحة للغاية لم يسبق ان ظهرت عليها في السابق. ففي الماضي كانت الاطر التقليدية المكونة من العائلة والقبيلة والاقرباء والقدوة والمدرسة والحكم اجمالا تقوم باحاطة الفرد بما يحتاج اليه في نشأته ونموه وحياته حتى اذا ضعف ركن ساندته اخر اما الانسان المعاصر فلا شك في انه شعر بتخلي تلك الاطر عنه او بتخاذلها عن القيام بواجبها او بوهنها او باضمحلالها او بذهابها. فاصبح في فراغ لا يمكن سده الا بتدخل اجهزة الدولة المختصة والمؤسسات الاجتماعية فتحل محل الاطر التقليدية او تساعدها فيما بقي لها من اثر. ولكن هل بامكان الدولة والمؤسسات ان تحل محل تلك الاطر الاساسية الطبيعية التي كونتها الانسانية منذ نشأتها؟

انتقلت في الواقع مهام التربية والتنشئة من ارضها الطبيعية الى ارض لم يثبت الاختبار حتى الان انها ارض صالحة لتغذية عملية التنمية الانسانية كما كانت تغذيها تلك الارض الطيبة التي اوجدها الله لها منذ بدء الخليقة.

هنا يكمن جوهر المشكلة السلوكية في المرحلة المعاصرة، ومن هنا تنطلق عملية حل هذه المشكلة من خلال ايجاد الوسائل الصالحة لحلها.

فهل وفق المجتمع المعاصر الى ايجاد الحل السليم؟ وهل ساهمت التربية المدنية التي اتخذها هذا المجتمع كمحور مركزي لخطط التنمية الانسانية والاجتماعية والاخلاقية في حل المشكلة السلوكية؟

ما زال الجواب بعيد المنال اذ ان عملية التنمية هذه عبر التربية المدنية ما زالت اما فتية واما في المهد واما في عالم التصورات.

على ضوء هذا الواقع تحاول الدراسة الحالية ابراز معالم هذه التنمية الانسانية والاجتماعية والاخلاقية كعامل اساسي في التصدي لظاهرة الانحراف الاجرامي التي تبرز في المجتمع المعاصر ولاشك اننا بانتظار حكم الايام والتاريخ على مدى فعالية هذه العملية على ان تفيدنا الاختبارات المتلاحقة بما تحمله من ايجابيات وسلبيات في تقويم مسار هذه العملية وجعلها تتجه نحو الهدف المنشود اي نحو تأمين الامن الاجتماعي في عالمنا

الفصل الثالث
مستويات التربية المدنية

كي تحقق التربية المدنية اهدافها في المجتمع الانساني لابد ان يكون لها نهج معين يتلاءم مع مستوى الانسان الذي تتجه اليه

فاهدافها اصبحت معروفة وقد اتخذت لها فكرة اساسية محورها تنشئة المواطن تنشئة صحيحة وجعله عضوا مفيدا وصالحا في مجتمعه وايجاد مناعة كافية لديه تقيه الانحراف فالتربية المدنية ترمي الى تحصين الفرد اخلاقيا واجتماعيا وتزويده بالخبرة الكافية التي تمكنه من التعامل مع مسببات الانحراف والاجرام بما يضمن سيطرته عليها او يحييدها والعمل على عدم حدوثها ابتداء.

رأينا ان الفكرة الاساسية كانت واحدة في الشرائع السماوية وهي تحصين الفرد بالاخلاق السامية وتهذيب نفسه وتقوية اواصر المودة والمحبة بين المواطنين بحيث يصبح التعاون والتآخي رائدهم الاول فيتعالون على الصغائر والانانية وينظرون الى المجتمع كوحدة متماسكة.

علاقة الفرد بالجماعة

يقول عبد الرحمن عزام الامين العام السابق لجامعة الدول العربية في كتابه الرسالة الخالدة[1] هذا التقابل بين الفرد والجماعة في المسؤولية العامة عن المصالح هو اساس مقاومة الافات الاجتماعية وجميع وسائل الاصلاح لا تنتج نتائجها اذا لم تكن قِبلها هذه الوسيلة . فعلى الذين يريد مقاومة الافات الاجتماعية ان يوقظوا اولا ضمير الفرد للجماعة وضمير الجماعة للفرد وان يؤكدوا معاني المسؤوليتين السابقتين حتى يحس الفرد باحساس البنوة والبر بالجماعة وتحس الجماعة باحساس الامومة والرعاية للفرد. ينشأ من ادراك المسؤوليتين السابقيتن والاضطلاع بهما ما يسمى حديثا «الرأي

---

١ ـ عبد الرحمن عزام الرسالة الخالدة ـ دار الكتاب العربي المصري ١٩٥٤ صفحة ٦٠ و ٦١ وما يليها.

العالم[1] ذلك الحارس اليقظ لكيان الامة اذا كان مبنيا على بصيرة ووحدة في القصد والهدف وهو السلطة الرهيبة التي تقوّم الحاكم والافراد وبه تهتز الامة وينتفض جسمها انتفاضة الغضب اذا اصابه سوء او فساد وهو امضى سلاح للقضاء على الافات الاجتماعية يفعل مالا تفعل القوانين وهو العين الساهرة على تنفيذ القوانين واحترام القواعد الادبية والسنن الصالحة التي اقرها المجتمع.

اثر الرأي العام في تكوين الضمير الاجتماعي:

وفي الحقل الديني ايضا من المتفق عليه ان تنمية الضمير هي الوسيلة الاولى التي تتبعها الشرائع السماوية لتفادي الانحراف والاجرام وكذلك فساد الاخلاق والانحراف نحو المعاصي والرذائل. يقول الشيخ محمد ابو زهرة في كتابه العقوبة في الفقه الاسلامي[2]:

تعمل الشريعة على منع الجريمة بثلاث طرق:

اولها: التهذيب النفسي: فان تربية الضمير هو الاساس الاول في منع وقوع الجريمة وان العبادات الاسلامية كلها لتربية الضمير وتهذيب النفس وتربية روح الائتلاف في قلب المؤمن والائتلاف هو الذي يكون درع الفضائل الاجتماعية كلها الواقي لها من

---

١ - نرى ان تسمية ابو زهرة الرأي العام لا تنطبق على مسؤولية الفرد نحو الجماعة وهذه نحو الفرد لان الرأي العام عبارة عن موقف وفكر مشترك له اثره ولاشك في تكوين الشعور بالمسؤولية الا ان مداه اشمل واوسع.
فالرأي العام موقف من فكرة او قضية يؤثر غالبا في ذهن الافراد لدرجة الانصياع له كما يحدث في تكيف الانسان في ملبسه وغذائه وكلامة مع موقف المجتمع من هذه المواضيع. كما يساهم الرأي العام في تكوين ضمير اجتماعي لدى الفرد ناطق بالمفاهيم والمواقف الجماعية تجاه موضوع من مواضيع الحياة والسلوك الانساني لزيادة في الفصيل يراجع مؤلف:
Alfred Sauvay. L'Opinion Publique. Presses Universitaires de France Que Sais-je? N. 701 : 496

٢ - الشيخ محمد ابو زهرة الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي - الجزء الخاص بالعقوبة دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٤ ص ٢٧

غارات الرذيلة في النفس فان احساس الشخص بانه من الجماعة يعيش في ظلها وحمايتها وانها منه وهو منها يمنع التفكير في الجريمة او يمنح الاصرار على التفكير فيها ان خطر خاطرها. وان لج به الخاطر يمنعه اي عائق يعوقه

ثانيها: تكوين رأي عام فاضل وانه مما يكون رأيا عاما فاضلا خلق الحياء. والحياء احساس قوي بالقيود النفسية التي تجعل للجماعة وما يرضيها مكانا في نفسه

ثالثها: العقاب. والغاية منه حماية الفضيلة وحماية المجتمع من ان تتحكم الرذيلة فيه والمنفعة العامة او المصلحة.

فخلق الضمير الاجتماعي لدى الشخص حتى يشعر ان مصلحته متحدة مع مصلحة الجماعة يستوجب التوجه للانسان بما يستطيع فهمه عن دوره في المجتمع وعن تعليمه انتهاج السلوك القويم الذي يضمن الانصهار الكلي في البوتقة الاجتماعية التي تشكل عالمه وحياته الاجتماعية الانسانية.

وطالما ان الناس على مستويات مختلفة في التفكير والثقافة المتنوعة في مجتمع الانغراس في الحياة الاجتماعية وفي مراكز مختلفة في سلم المسؤوليات

وطالما ان الناس على مستويات مختلفة في التفكير والثقافة وعلى درجات متفاوتة من الانغراس في الحياة الاجتماعية وفي مراكز مختلفة في سلم المسئوليات وطالما ان الثقافات المتنوعة في مجتمع واحد حقيقة واقعة تسبب غالبا نشأة مذاهب وتيارات فكرية متعددة وتكون نفسيات وعقليات مختلفة وطالما ان درجات الذكاء لدى الناس وقابليتهم للعلم والفهم مختلفة ايضا فكان لابد من تصنيف المفاهيم السلوكية والاخلاقية التي تشكل جوهر التربية المدنية ضمن فئات تأخذ بعين الاعتبار اختلاف المستويات المذكورة سابقا فيخص كل مستوى بفئة معينة من هذه المفاهيم وهي قابلة للتطور ولاشك كما هي قابلة للانصهار في المفاهيم الاخرى. ولكن الفاصل بينها يبقى فاصل التدرج والدور المنوط بكل فرد في مجتمعه.

وعلى هذا الاساس يمكن ان نقسم مستويات التربية الى اربعة مستويات:

١ ـ مستوى العائلة
٢ ـ مستوى المدرسة
٣ مستوى الحياة العامة.
٤ مستوى الوقاية من الانحراف.

وسنعالج الموضوع في اطار كل مستوى من هذه المستويات من زاوية العلاقة القائمة بين التربية المدنية والوقاية من الانحراف والاجرام وانطلاقا من نظرتنا الى التربية المدنية بوصفها عماد الامن الاجتماعي.

النبذة الاولى التربية المدنية على مستوى العائلة

تسلم كل المجتمعات بان العائلة هي الركن الاساسي في بنية المجتمع الانساني وان انتماء الفرد لمجتمعه يتم عبر انتمائه لعائلته التي تشكل الخلية الاجتماعية التي يترعرع ضمنها الولد. حتى اذا اشتد عوده واصبح له من القدرة ما يمكنه من الاستغناء عن مؤازرة عائلته ماديا دون ان يستتبع ذلك حتما الاستغناء عن سندها المعنوي والنفساني والاجتماعي، دخل المجتمع الاكبر مزودا بما اكتسب من قيم ومبادىء سلوكية تعكس درجة انتمائه الى مجتمعه

ضمن هذه الخلية الاجتماعية المصغرة حيث يمر الولد باولى اختباراته الاجتماعية وينمي علاقاته الانسانية ما هي التربية المدنية التي يمكن ان توفر له نشأة صحيحة تبعده عن الانحراف، وفي الواقع ان التربية المدنية التي يمكن ان نتصورها ضمن الخلية العائلية تتصف على الاقل بصفتين: تعليم وتعلم. تعليم للولد وتعلم من الولد، تعليم للوالدين وتعلم منهما لمسئولياتهما كوالدين مسئولين عن حياة ومصير واخلاق ورفعة ونفسية وشخصية ولدهما. وكما يقول الفارابي في اكتساب العلم المدني بانه مثل القوة التي تحصل بطول المزاولة كما يحصل للطبيب بطول التجربة والمشاهدة فيستطيع ان يقدر الادوية والعلاج. فان تمرس الوالدان بمسئوليات التربية

يكسبهما خبرة في التربية ذاتها فيتعلمان اثناء تعليمهما. وهكذا دواليك تتراكم الخبرات لديهما كما يتراكم ثمر التعليم لدى ولدهما. والمهم ان يكون الولد قادرا على حمل علمه وفهمه حتى يثمر بدوره.

ولا شك في ان الوالدين بحاجة للتوجيه المستمر حول اصول التعليم والتعلم وتطور اساليبه فينصب هذا التوجيه على واجبات الوالدين نحو الولد وعلى واجبات الولد نحو والديه وعلى واجبهما نحو نفسيهما حتى يكونا في مستوى دورهما كمربين لرجل الغد، فالشجرة لا تثمر الا من ثمارها كما قال الامام مالك، والقوم الصالحون هم حصيلة التربية الصالحة.

اذاً يمكن القول ان عملية التربية المدنية على المستوى العائلي تتضمن اتجاهين: الاتجاه الاول نحو علاقة الوالدين بالولد وواجبهما نحوه والاتجاه الثاني نحو علاقة الوالدين فيما بينهما كزوجين ومربيين كما لهذه العلاقة من تأثير مباشر على تربية ولدهما وتنشئته تنشئة سليمة.

اهمية علاقة الوالدين بالولد:

فعلى صعيد علاقة الوالدين بالولد اجمعت آراء العلماء والمربين على التركيز بصورة مباشرة على اهمية هذه العلاقة على وسائل تقويتها واستمرارها بحيث يؤدى الوالدان دورهما التربوي الصحيح.

فقد اثبت الاستاذ كلوك[1] من خلال مقارنة اجراها بين فئتين من الاحداث اختيرتا من محيط اجتماعي واحد ان فئة المنحرفين منهم تشكو من اضطراب في علاقات الوالدين بنسبة اكبر من ذات السلوك السوي وكانت

---

(1) Sheldon Glueck, Unraveling Juvenile Delinquency. Harvard University Press 1950

ويراجع مؤلفنا الجريمة والمجرم ذكر سابقا صفحة ٣٧٤ والاحصاءات الاخرى المبينة فيه.
- ويراجع ايضا.
Peter Venezia, Delinquency as a Function of Interfamily Relationship. Journal of Research in Crime and Delinquency. New York. July 196? Page 148

هذه النسبة كما يلي:

الوضع العائلي	حدث منحرف	حدث غير منحرف
الوضع العائلي متفسخ	٪٤٥,٧	٪٢٦,١
عطف الاب على الولد		
حنان	٪٤٠,٢	٪٨٠,٧
لا مبالاة	٪٤٢,٠	٪١٦,٠
عدائي	٪١٦,٩	٪٣,٣
عطف الام على الولد		
حنان لا مبالاة	٪٧٢,١	٪٩٥,٦
لا مبالاة	٪٢١,٢	٪٣,٤
عدائي	٪٦,٧	٪١,٠

هذه الارقام والنسب لا تدع مجالا للشك في ان اضطراب العلاقة الوالدية بالولد والوضع العائلي السيء ينعكسان سلبا على الولد ويشكلان عاملا هاما في التسبب بانحرافه

وتبدأ العلاقة السليمة بين الوالدين والولد باهتمامهما اولا بصحته وجسده، لان العناية الصحية هي الضمانة الاولى في عملية التربية التي تنطلق من القاعدة الحياتية الاولى في الانسان اي الجسد.

ولا نعجب من فداحة الجهل المسيطر في عالمنا المعاصر في حقل العناية الصحية بالطفل. فالرعاية الصحية غير متوفرة في معظم البلدان، لا سيما المتخلفة منها، نتيجة للجهل باصولها. ولهذه الرعاية علاقة مباشرة بموضوعنا اذ كم من الاعراض المرضية حدثت بسبب الجهل الصحي لدى الاهل فأدت لعاهات جسدية او عقلية اودت باصحابها للانحراف والاجرام؟

هذا ما حدى بالهيئات الدولية للمطالبة بوضع تشريعات لحماية صحة الطفل وبايجاد العيادات الطبية والاجتماعية المؤهلة لتوجيه الاهل الوجهة الصحيحة مع تزويدهم بكافة ما يحتاجون اليه من غذاء وكساء ودواء.

وكانت الامم المتحدة قد اقرت بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩ شرعة للطفل تحمي صحته ونموه الطبيعي حتى تتهيء له سبل تنمية شخصيته بصورة متزنة تساعده على مجابهة مشاكل واعباء الحياة بثقة وطمأنينة. كما تهيئه لمقاومة العوامل السلبية التي يمكن ان تتحكم به فيما اذا وجد لديه ضعف في صحته او تأخر عقلي.

نصت المادة الثانية من شرعة حقوق الطفل على حقه بان تؤمن له الحماية اللازمة لتنميته الجسدية والعقلية والاخلاقية والروحية والاجتماعية بطريقة صحية وفي جو من الكرامة والحرية. ورد في المادة السادسة من الشرعية ان الطفل بحاجة للحب والتفهم كي تنمو شخصيته بصورة متوازنة. وبالتالي يجب ان يترعرع وينمو بمحبة وعطف في ظل والديه ما امكن. وتضيف المادة السابعة ان للطفل الحق في تلقي التربية في جو من الحرية البعيد عن القهر، وان تهدف هذه التربية الى تنمية ثقافته العامة ومؤهلاته وتفكيره الشخصي وشعوره بالمسئولية الاخلاقية والاجتماعية ليصبح عضوا نافعا في المجتمع.

كما تلاحظ الشرعة وجوب الاعتناء بالاطفال الذين حرموا من اهلهم والذين يشكون ضعفا في صحتهم او عوائق في نموهم الجسدي او العقلي. وان تبذل السلطات العامة والمؤسسات كافة جهودها في سبيل حماية هؤلاء واتاحة الفرص امامهم لتنمية شخصيتهم وتأمين تربيتهم وفقا لامكاناتهم واحتياجاتهم الشخصية

ان شرعة حقوق الانسان تختصر في الواقع موضوع التربية المدنية على صعيد العائلة، فالعائلة بوصفها حجر الاساس في بناء الشخصية الانسانية بحاجة للتوجيه نحو المحافظة على كيانها الاجتماعي، ونحو اضفاء جو من العاطفة والمحبة والتفاني بين اعضائها، وبحاجة لاقامة علاقات انسانية تسودها المحبة بين الوالدين والولد وتؤمن له الاتزان العاطفي والجو النفساني الملائم لنموه الجسماني والعقلي والعاطفي.

فن العلاقات الانسانية:

التركيز في التربية المدنية على المستوى العائلي يتناول ـ الى جانب العلم باصول التربية الصحيحة ـ فن العلاقات الانسانية. ونسمي هذا فنا وليس علما فقط لان العلم بالشيء دون فن في ادائه لايفيد شيئا. فالفن بالاضافة لكونه مجموعة قواعد علم معين هو براعة وذوق في الاداء وجمال في التصور وعاطفة في الايقاع وسمو في النظر وحب في العطاء والقبول وتعلق بالاصول وتطلع نحو الافضل، فبينما العلم جاف في مبادئه نجد الفن رقيق في مضمونه حي في وجوده.

يتناول فن العلاقات الانسانية علاقة الوالدين بعضهما البعض وعلاقة الوالدين بالولد وعلاقته بهما وعلاقة هؤلاء جميعا بالاقربين والابعدين.

يكتسب فن العلاقات الانسانية ضمن العائلة، ذلك المجتمع المصغر وخير ما يستدل به في اقامة العلاقات السوية في العائلة ما جاء في كتاب الله ﴿ووصينا الانسان بوالديه احسانا حملته امه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا حتى اذا بلغ اشده وبلغ اربعين سنة قال رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذريتي اني تبت اليك واني من المسلمين﴾ (الاحقاف اية ١٥) وكذلك ﴿وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما. واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾ (الاسراء اية ٢٣ و ٢٤).

والاحاديث النبوية كثيرة في هذا المضمار كقوله (صلعم): «ابر البر ان يصل الرجل ود ابيه». وكذلك جوابا على سؤال احدهم عن احق الناس بحسن صحبته قال: «امك، قال: ثم من؟ قال: امك. قال: ثم من؟ قال: امك. قال: ثم من؟ قال: ابوك». وكذلك: (وصاحبهما في الدنيا معروفا). وكذلك: (ليس منا من لا يرحم صغيرنا ولا يعرف حق كبيرنا).

وبعد ذلك يأتي حق ذي القربي: ﴿فاتي ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله واؤلئك هم المفلحون﴾ (الروم اية ٣٨)[1].

فاقامة العلاقات الانسانية بين ذوي الرحم والاقارب ـ المبنية على الاحترام المتبادل والمحبة والتسامح والتعاضد واعطاء كل ذي حق حقه يشكل نموذجا للعلاقات الانسانية العامة والسلوك الاجتماعي القويم وكلاهما مطلوب من الفرد كخطوة اولى لاندماجه في مجتمعه.

ويمكن القول هنا ان العائلة المصغرة هي المدرسة الاولى للعلاقات الانسانيةفبقدر ما تبذل هذه المدرسة من جهد في اقامة علاقات انسانية جيدة بين افرادها بقدر ما تكتسب الشخصية الانسانية خبرة ومراسا في تعاملها مع الاخرين. واذا ما علمنا ان معظم الانحراف والاجرام الحاصلين في العالم اليوم مردهما الى سوء العلاقات الانسانية بين البشر، نتيجة لفقدان الاحترام المتبادل للرأي والحرية والمكانة الاجتماعية والملكية الفردية ولضيق منطقة التسامح في التعامل لدى الافراد[2]. فتصبح ردود الفعل الانفعالية اكثر ميلا الى ازدراء شخصية الاخرين وتحجر في العاطفة. كل ذلك يحدث اضطرابا في العلاقات الانسانية فيبرز الى حيز الوجود بدرجات مختلفة من الافعال العدوانية الواقعة على الغير.

ونلاحظ ان معظم البرامج التربوية سواء انطلقت من مفاهيم دينية او اخلاقية او اجتماعية تنصب على تحسين علاقة الناس ببعضهم البعض من خلال ارشادهم الى المعاملة الحسنة حتى في الكلام: ﴿وجادلهم بالتي هي احسن﴾ ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى والله غني حليم﴾ (البقرة اية ٢٦٣) ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا .﴾ ﴿والكاظمين الغيظ

---

١ ـ يراجع في سائر ما ورد بهذا الخصوص كتاب الاستاذ شوكت المنلا باقات من الاسلام. المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٦

٢ ـ يراجع مجمل ما كتبناه حول اهمية اتساع منطقة التسامح لدى الافراد كعامل وقاية من الجريمة في مؤلفنا: الجريمة والمجرم صفحة ٣٤٣ وما يليها: شخصية الانسان المجرم.

والعافين عن الناس والله يحب المحسنين . ﴾ والى التسامح فيما بينهم في كل ما يتعاملون به حتى تتيسر امورهم ولا تنبت الضغينة بينهم ويعفون عن بعضهم بعضا فتزول اسباب الصدام والتنافر وهذا يذكرنا بقول الرسول (صلعم) «رحم الله رجلا سمحا اذا باع واذا اشترى واذا اقتضى واذا قضى» وبالاية الكريمة: ﴿وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون﴾.

ولا شك في ان التسامح يزيل اسباب التنافر بين البشر ويبعدهم بالتالي عن الاقتصاص من بعضهم بعضا بالاعتداء، وبقدر ما يكون التسامح سائدا بين قوم بقدر ما تخف الاعتداءات على بعضهم بعضا لان كلا منهم يقبض على جموحه فيلجمه ويستعيض عن الاعتداء بالمغفرة.

ونلاحظ اليوم ان كثيرامن الدعامة الجزائية والمدنية تقام بسبب مواضيع كان يغلب عليها طابع التسامح فلا تظهر الى الوجود. فاليوم اذا خدش شخص اشتكى واذا خدشت سيارة ادعى واذا تأخر مدين قاضاه

فن اداء الدور الاجتماعي:

ومن ثم بقدر ما تتيح العائلة لكل فرد من افرادها القيام بدوره ضمنها مع ما يتضمنه هذا الدور من واجبات ومسئوليات بقدر ما تكتسب الشخصية الانسانية خبرة في اداء دورها الاجتماعي الاوسع، وتتطلب هذه العملية تنمية لادراك الذات وادراك قيمة ووظيفة الذات كعضو فاعل ومفيد في محيطه، فاذا تخلف هذا الادراك للدور الوظيفي اصبح الانسان عالة على مجتمعه كما اتخذ من مجتمعه موقعا هامشيا ياتي الضرر به نتيجة لانعزاله عنه وتخلفه عن اداء وظيفته فيه.

لذلك يترتب على الوالدين من جهة تعلم فن الوالدية كوظيفة اجتماعية مطالبان بادائها فيؤدى كل منهما دوره فيها، ومن جهة ثانية تعليم الاولاد القيام بادوارهم في العائلة من خلال ما يطلبان منهم من وظائف

وخدمات تخرج الولد من انانيته الفطرية الى اجتماعيته المكتسبة.

ويلاحظ جميع المربين نتائج تخلف الوالدين والاهل عن الطلب من الاولاد القيام بوظائف معينة في العائلة ينعكس ذلك التخلف زيادة في الانانية وشراسة في الاخلاق، وهي ظاهرة مرافقة للاولاد المدللين الذين لا يعرفون من علاقاتهم بوالديهم سوى الطلب والدلع وكل هذا يؤدي للانحراف الخلقي والسلوكي والى الشاذ من المواقف والتصرفات والمفاهيم.

علم المسئوليات:

علم المسئوليات علم الالتزام ويكاد يكون هذا العلم فطريا لان الالتزام من اولى الروابط الانسانية التي يشعر بها الطفل عفويا ان لم يكن غريزيا فالتزام الطفل بوالدته يتخذ شكل التعلق بها والشعور العفوي بارتباطه عاطفيا بها وبمحافظته على رضاها. هذه هي صورة الالتزام الاولى التي يدركها الطفل ابتداء بوالدته ومن ثم انتقالا لوالده واخوته والعابه واشيائه الخاصة، فاذا اخل بهذا الالتزام وشعر باخلاله سارع للاسترضاء على ما هو مشاهد لدى الاطفال.

هذا الالتزام بالغير وبالروابط العاطفية والالتزام تجاه الاشياء المملوكة وكأنها كائنات حية ملازمة للانسان وكلها اسس للالتزام العام بالواجبات والقيم التي تقوم عليها المسئوليات وهل للانسان كيان اجتماعي دون التزامات ومسئوليات؟ وهل ان الالتزام يكتسب والمسئولية تنمو سوى بالتعلم والممارسة؟

من هنا قولنا بعلم المسئوليات الذي يشكل اولى العلوم التي تكتسب مع الطفولة وتنمو مع السن وتترسخ مبادئها ومن ثم مفاهيمها منتقلة من المحسوس الى المجرد حتى تكتسب المفاهيم لدى الانسان كيانها الاجتماعي والقانوني، اقتصرت بالمسئوليات علي نتائجها دون اصولها نقول بالمسئولية ولكن قلما نلتفت الى مصدرها ونجعل الناس مسئولين عن اشياء وافعال كثيرة دون ان ننظر الى درجة علمهم بها وتعليمهم لها، فنحاسبهم علي ما يفعلون ويقولون وكأنهم بعلم المسئوليات ملمون.

يكتسب علم المسئوليات بالتدرج ابتداء من العائلة ومن ثم يرتفع رويدا رويدا حتى يبلغ مستوى المدرسة فالمهنة فالدور الاجتماعي. والمسئولية حمل ثقيل والزام شديد والتزام من الجميع. روى عن عبدالله بن عمر عن النبي (صلعم) انه قال «الا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته والرجل راع على اهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه الا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» وعن ابن عمر انه زاد في حديث الزهري قال. حسبت انه قد قال: «الرجل راع في مال ابيه ومسئول عن رعيته»[1]

والراعي لغة الحافظ المؤتمن الذي يئول اليه تدبير الشيء وسياسته يقول الشراج[2] بهذا الصدد ان «الزوج او رب الاسرة راع في اسرته ومؤتمن على من تمت ولايته، فعليه التعليم لهم والتثقيف والتربية والتهذيب بنفسه او بواسطة ماله حتى يكونوا ائمة في الاداب والاخلاق سواء في ذلك بنوه وبناته واخوته واخواته وزوجه وخدمه وكذلك المرأة في بيت زوجها راعية ومؤتمنة موكلة وربة مملكة رعيتها البنات والبنون والزوج الرؤم والبيت وما وعي المال والخدم. فلتكن للاولاد خير مربية وفي بيتها حكيمة مدبرة وعلى المال قائمة راعية حافظة له منمية، ولخدمها قدوة صالحة ترشدهم الى الواجب وتهديهم الى الصالح تهذب من اخلاقهم وتقوم بواجبهم تراقب سيرتهم وترعى نفوسهم».

هذا هو علم المسئوليات كما اختطه الرسول لرعيته وكما يجب ان يتعلموه ويتمرسو به ويمارسوه ويعلموا اولادهم ورعيتهم على ممارسته. كما نلاحظ ان الاطار الطبيعي الذي وضعه فيه صاحب الرسالة هو البيت اي العائلة. فالوالد والوالدة يتمرسان بالمسئوليات كما يعلمان اولادهما مبادىء

---

١ - يراجع في هذا الحديث ما رواه مسلم في صحيحه.

٢ - محمد عبد العزيز الخولي استاذ الشريعة الاسلامية بدار العلوم والقضاء الشرعي - القاهرة في كتابه عظات بالغة متخيرة من حديث الرسول (صلعم) القاهرة سنة ١٩٣١ ص ٤٣.

هذه المسئوليات قولا وعملا ابتداء من المسئوليات البسيطة ومن ثم تدرجا الى المهم فالاهم.

ولا نخال انفسنا بعيدين عن الحقيقة اذا عرفنا التربية المدنية بانها علم المسئوليات فهي تنمي مسئولية الانسان نحو نفسه واقرانه ومجتمعه ووطنه على ما حددناها من قبل. ومن كان بمستوى المسئولية حفظ نفسه وحفظ الاخرين من مهاوي الانحراف لانه مدرك لمسئوليته نحو نفسه ونحو اقرانه وبالتالي ملتزم بما فية الخير لنفسه ولهم.

والجدير بالذكر ان الابحاث التي اجريت على المنحرفين اثبتت ان المنحرف اجمالا فاقد للشعور بالمسئولية نحو نفسه ونحو الاخرين فالغير لايشكل شيئا بالنسبة اليه ولا يثير فيه اي شعور باي التزام نحوه بل هو غريب عنه ولا رابطة تربطهما ولا واجب عليه تجاهه.

وقد تبين من دراسة اجريت على ٣١٢ حدثا منحرفا تراوح اعمارهم بيت الثالثة عشرة والسادسة عشرة انه بقدر ما يكون هؤلاء الاحداث متورطين في الانحراف بقدر ما يكونون مبتعدين عن الروابط العائلية والاجتماعية فاقدين للشعور بالمسئولية تجاه الاقربين غير مهتمين او مبالين بهم [1] وهذا ما يجعل عملية اعادة تأهيلهم اجتماعيا عميلة صعبة للغاية لان ايجاد الشعور بالمسئولية نحو الغير في عمر تجاوز تلك التي تؤثر فيها العاطفة والرعاية امر عسير واحيانا جهد ضائع.

وكل عملية من عمليات التربية المدنية على المستوى العائلي يجب ان تهتم اول ماتهتم به باحياء علم المسئوليات لدى الوالدين والاولاد، وبالتالى تطوير مفاهيم المسئولية الشخصية والالتزام الشخصي بالمبادىء والقيم التي ترعى الحياة الاجتماعية وعلاقات الناس، وبقدر ما ينمو علم المسئوليات ويتطور يشعر الفرد بالتزامه نحو مجتمعه وبحقيقة وواقع وجوده الاجتماعي

---

(1) Peter Venezia, Delinquency as a Function of Interfamily Relationship. ذكر سابقا.

ودوره بين قومه، اذ بدون الشعور بالمسئوليات نحو النفس ونحو الاخرين يبقى الانسان ذلك الكائن الفطري الاناني الساعي دوما الى تحقيق غاياته دون الالتفات الى حقوق الاخرين وتواجدهم الاجتماعي والانساني معه

ولهذا نربط بين علم المسئوليات وعلم المدنيات على ما سنبينه فيما يلي:

علم المدنيات

نقصد بعلم المدنيات اصول الحياة المدنية. فانتقال الانسان من الخلية العائلية الى المجتمع الانساني الموسع يتطلب تهيئة نفسانية واجتماعية قائمة على اسس ثابتة وواضحة ترعى تعامله مع ما يحيط به من كائنات حية وجامدة، فالانسان ابن محيطه فيه يولد ويحيى ويذبل ويزول. وفي كل مرحلة من مراحل حياته يقوم تعامل بينه وبين هذا المحيط. وهذا التعامل يجب ان ترعاه اصول حتى يكون سليما وحافظا للعلاقات الطيبة والمفيدة بينهما فلا هدم ولا استئثار

المحافظة على البيئة:

الانسان يتعامل اول ما يتعامل مع البيئة الطبيعية التي تحيط به من ارض وماء وجبال وبحار وبحيرات وما على الارض وما فيها. وقد اوجدها الخالق في خدمة الانسان وعليه المحافظة عليها لتؤدي له هذه الخدمة. قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿الم تر ان الله سخر لكم ما في الارض﴾ (سورة الحج آية ٦٥) وكذلك ﴿الله الذي خلق السموات والارض وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بامره وسخر لكم الانهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار واتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾ (سورة ابراهيم ٣٢، ٣٣، ٣٤) وكذلك ﴿وهو الذي سخر البحر

لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعكم تشكرون﴾ (سورة النحل اية ١٤) وكذلك: ﴿الم تروا ان الله سخر لكم ما في السموات وما في الارض واسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾ (سورة لقمان اية ٢٠) وكذلك: ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه ان في ذلك لايات لقوم يتفكرون﴾ (سورة الجاثية اية ١٣) وكذلك: ﴿انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة كل له اواب﴾ (سورة ص اية ١٨ و ١٩).

واذا نظر الانسان الى وجوده على الارض لأدرك كم ان وجوده عليها مؤقت وانه عابر سبيل وان الارض وما عليها ملك لله ﴿له ما في السموات وما في الارض﴾ ولأدرك ان تسخير ما لايملك انما هو خدمة تؤدى له ليستفيد منها دون ان يلحق الاذى بالامانة التي عهد اليه بها فيستعملها بقدر حاجته اليها. فواجب الحفظ من واجب الامانة.

واليوم ادرك الانسان اكثر من اي وقت مضى اهمية المحافظة على البيئة الطبيعية اذ شعر بانه يهدم هذه البيئة ويتعدى عليها. ونذكر علي سبيل المثال ما قاله ممثل الامم المتحدة في المؤتمر الدولي للمحافظة على البيئة المنعقد في نيروبي في اوائل شهر ايار ١٩٨٢ ان العالم مقبل على كارثة افظع من اي كارثة نووية بسبب هدم البيئة والاعتداء عليها وانحلال مقومات الحياة السليمة على الارض.

فالارض وما عليها امانة. والمحافظة على الامانة واجب على الانسان. كما ان استثمار الارض وما عليها يجب ان يتم بصورة لا تغير على الاجيال الحاضرة واللاحقة مالها حق فيه، ولا تفسد وظيفة الارض بالنسبة للانسان ولا جمالها بالنسبة لناظريه اذ جعل الله ما على الارض زينة لها ﴿انا جعلنا ما على الارض زينة لها لنبلوهم ايهم احسن عملا﴾ (سورة الكهف اية ٧) وبهجة للناظرين ومورد رزق للناس. والايات القرانية تؤكد على هذه الوظائف وعلى البهجة التي ارادها الخالق للارض. فنقرأ ﴿والارض مددناها والقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل زوج بهيج. تبصرة وذكرى لكل عبد منيب. ونزلنا من السماء ماء مباركا فانبتنا به جنات وحب

الحصيد. والنخل باسقات لها طلع نضيد. رزقا للعباد واحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج﴾ (سورة ق اية ٧ الى ١١) وكذلك: ﴿ والارض مددناها والقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين﴾ (الحجر اية ١٩ و ٢٠) وكذلك: ﴿انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت ﴾ (يونس اية ٢٤).

فرابطة الانسان بالارض رابطة مصير كما هي رابطة جمال وسمو، وفوق هذا رابطة امانة. والمؤتمن حفيظ على ما اؤتمن عليه اذا اراد ان يكون من القوم الصالحين. هذا بالاضافة لعامل المنفعة والمحافظة على منابع الرزق لمصلحة الانسان في حياته ولمصلحة من يأتي بعده من ذريته.

والولد بطبيعته تتحكم فيه غريزة الهدم ولا ندري لماذا؟ فاذا لم يرب منذ نشأته على التحكم بهذه الغريزة وعلى الامتناع عن الهدم، واذا لم يعلم منذ صغره معنى الامانة والفائدة من المحافظة على البيئة شب وهو فاقد لهذا المعنى وارتكب من الاعتداءات ما يضر به وببيئته وبمن ستنتقل اليهم الارض فيما بعد. يقول السيد مرشرت في محاضرته التي سبق ذكرها: (اذا ربي الطفل على احترام الملكية وتدرب ليس فقط على المحافظة على ما يملكه شخصيا بل على الممتلكات الحكومية العامة التي يمتلكها الجميع ووعي مسئوليته في ذلك عندما يكبر وتأصلت فيه هذه العادة اصبح شديد الاهتمام بالحفاظ على الممتلكات العامة حتى ولو لم تحرسها الشرطة. وسيصبح من النادر ان يلقي احدهم بالنفايات في الساحات العامة والشوارع او على الشواطىء او في اي مكان اخر فيساهم بذلك في وقاية امثاله من الامراض التي يتوجب بذل كثير من المال لمحاربتها فاحترام النظام يؤمن السلامة للجميع ومن ثم لن يخطر ببال احد عدم الالتزام بالنظام .) (ص ٣٠).

وفي الواقع تبين لنا من العودة الى حجم الاجرام الذي تحكمه الاحصاءات كافة ان المخالفات الواقعة على المحافظة على البيئة تشكل الحجم الاضخم من الجرائم المرتكبة في اي بلد من بلدان العالم لاسيما في البلدان المتخلفة. وهذا دليل على غياب التربية المدنية المركزة على علم

المدنيات، واهم موضوع المحافظة على البيئة الطبيعية لانها المتنفس والمجال الحيوي الوحيد للانسان.

ولا عجب ان نضع المحافظة على البيئة في قمة الاولويات وقبل المواطنية لان الوطن يفترض موطنا والموطن لا يقوم الابيئة طبيعية صالحة للعيش فيها والا كان هباء منثورا.

المواطنية

عندما تحلو الارض في اعين ساكنيها فينعمون بخيراتها وثمراتها ويطمئنون الى وجودهم عليها تنبت جذورا فيهم تشدهم اليها لتثمر حُبّا وتعلقا وغيرة، فالحب انتماء ولا يمكن ان ينتمي الانسان الى شيء لا يحبه كما لايمكنه ان يحب دون ان يشعر بالانتماء الى ما يحب او بانتماء ما يحب اليه

وانتماء الانسان للارض يتبلور عبر المواطنية الصحيحة تلك الرابطة بين الانسان ووطنه هذه الرابطة لا تدرك عند الانسان الا بالتربية المدنية لان الانسان بطبيعته يميل للاستئثار بكل شيء ويصعب عليه اعطاء اي شيء الا اذا شعر بان في العطاء مصلحة. تلك انانية متحكمة به لا ندري لماذا؟ وان فسرها علماء النفس المعاصرون بانها من غريزة المحافظة على الذات. ونلاحظ ان معظم الشرائع السماوية والنصائح والارشادات التربوية ركزت على العطاء والانتماء لوطن يفرض العطاء من النفس والمال والجهد وفوق كل هذا من القلب.

والعطاء موهبة تنمى في الانسان وهي بحاجة لمن ينميها فيه، واذا كان لها من جذور في نفسه فيوقظها ويشعلها. هذا ما يذكرنا بكلام السيد المسيح عندما قال: جئت لالقي على الارض نارا فحبذا لو تضطرم[1] وهو يقصد شعلة المحبة والاخوة التي نادى بها وهي شعار المواطنية الصحيحة. واقوال الانبياء والمرشدين بالعطاء لا تحصى، والمواطنية هي عطاء من الانسان لوطنه لان للوطن حق على المواطن.

---

١ عباس محمود العقاد عبقرية المسيح - صفحة ١٠٥

والانتماء للوطن يرتب واجبات على الانسان، كما يولد فيه شعور المحافظة على ما ينتمي اليه، فاذا دعى للقيام بدوره في وطنه شعر انه يقوم باداء وظيفة مهما كانت هذه الوظيفة من الرفعة او الوضاعة، فالحاكم والقاضي والمعلم والطبيب والمهندس والعامل كلهم يقومون باداء وظيفة اجتماعية معينة كل حسب قدره وقدرته، فاذا شعر هؤلاء بالمواطنية الصحيحة وبالانتماء لوطن مفروض عليهم ان يحافظوا عليه امتنعوا عن العبث بمقدراته واساءة الامانة لما اؤتنموا عليه واستثمار وظائفهم لغايات انانية وشخصية تهلك المصلحة الوطنية فتزول الرشوة ويزول سوء الائتمان والغش في المعاملات والتحكم بالاخرين وكلها جرائم ترتكب على نطاق واسع بحق المواطن والوطن.

ندرك من هنا الاهمية التي توليها برامج التربية المدنية لتنمية الشعور بالمواطنية والانتماء لوطن مع ما يرتب على هذا من واجبات على عاتق المواطن. وهذه التنمية لايمكن ان تتم الا في البيت وعبر الاهل لان هؤلاء هم ناقلو الحضارة والثقافة لابنائهم، وبالمثل الذي يعطونه لهم يصنعون المواطن الصالح.

الحضارة والثقافة:

لا تتميز الاوطان بارضها وبيئتها فقط بل بحضارتها وثقافتها وشرائعها الخاصة، فالحضارة هي الميزة الانسانية التي تطبع قوما بطابع التمدن فيتميزون عن الاخرين بطرق حياتهم ومعيشتهم وتفكيرهم وسلوكهم وتصرفاتهم. ويقاس رقي الحضارة بتساميها وتطلعاتها نحو المثالية الانسانية التي امرت بها الشرائع السماوية والتعاليم الدينية والمدنية

والحضارة تراث ينقل عبر الاجيال مع ما تزداد به من اختبارات البشر وما يدخل عليها من تطور ومفاهيم تولدها الايام والعلاقات البشرية والمستجد من الخبرات والقيم.

والناقل الاول للحضارة والثقافة هو العائلة[1]، فاذا كان ما اختزنته منها ضئيلا لم تستطع عطاء اكثر مما تملك فيكون عطاؤها ضحلا ضعيفا. اما اذا كان نصيبها من الحضارة والثقافة كبيرا نقلته الى ابنائها فشبوا وهم اغنياء بتراث ورثوه، رفع من شأن اهلهم كما يرفع من شأنهم.

فرقي الانسان يقاس بحضارته وثقافته وسلامة تقاليده وسموها، وهي قيم تورث كما يورث المال والملك. والانسان صاحب الحضارة والثقافة يتأثر الى حد بعيد بما اكتسبه، فهو يتأثر في تفكيره وسلوكه بوحي حضارته التي توجب عليه الارتفاع الى مستوى ما خص به فيدخل حلبة الدور الاجتماعي الذي رسم له ليؤدي فيها ما هو مطلوب منه.

وقليل هم اصحاب الحضارة والثقافة الذين يشذون عن قيم حضارتهم وثقافتهم ويبتعدون عن الواجب وينحرفون عن الخط المرسوم.

فالحضارة والثقافة مانع موثوق يسد طريق الانحراف والفساد. وخير دليل على هذا ما هو مشاهد في الامم ذات الحضارات العريقة بحيث يكاد ينعدم فيها الانحراف والاجرام. فحضارة الامم تقاس بنسبة انحراف واجرام ابنائها. وبقدر ما تكون هذه النسبة ضئيلة بقدر ما تشير الى سمو حضارتهم وتربيتهم والتزامهم بالمعايير السلوكية والاخلاقية القويمة.

هذا ما يقودنا للربط بين وجوب تعزيز الثقافة بين افراد العائلة والروابط الحضارية التي تشدها لماضيها وحاضرها حتى تكون مستقبلا حضاريا ساميا. وهذه احدى الوظائف الاساسية التي ينتظر من التربية المدنية ان تؤديها على المستوى العائلي، فالعائلة دون مستوى حضاري وثقافي عالة على المجتمع بل عامل سلبي في وجوده لانها تساعد على الانحلال وليس على البناء.

---

(1) P. W. Musgrave. The Sociology of Education. Methuen and Co. London 1965 page 31

النظام السياسي

يظن البعض ان النظام السياسي هو ذلك المجهول الذي لا تتفتح معرفته الا امام القادرين من الرجال على الخوض في معتركه عبر الاحزاب واقنية الحكم ومسالك الدولة ولكن يخطىء من يظن ان المواطن العادي غريب عن نظام بلده السياسي او يجب ان يبقى غريبا عنه

ان النظام السياسي هو نظام يرعى علاقة الافراد فيما بينهم وعلاقة هؤلاء بالحكم، فكل مجتمع منظم بحاجة لحكم سياسي يصون بنيته ويرعى مصالحه ويشرف على اموره ويرعى شئون ابنائه. النظام السياسي هو نظام ادارة شئون المجتمع لما فيه خير المجتمع. ومن هنا ترادف كلمة سياسة مع كلمة ادارة وقيادة. ساس القوم اي تولى قيادتهم وعني بامورهم. والسياسة علم للجميع لان كلا راع وكل راع مسئول عن رعيته اي عن سياستها.

والخطأ في ان يفصل بين الانسان وسياسة امور بلده او ان يبقى هذا الانسان بغفلة عما يفعل ساسة بلده ببلده. فكل مواطن سياسي له دور في ادارة بلده ورعاية شئونه والمساهمة في اعلاء شأنه وخصوصا في اجراء الرقابة المباشرة على من يسوس امره. وهذه الرقابة تنظمها القوانين الاساسية في كل بلد بان تجعل لكل امة من يرعى شئونها تحت مراقبة سلطة منبثقة عن الرعية

واذا كانت بعض البلدان تشكو من التخلف الاجتماعي والسياسي فلان ابنائها غافلون عن دورهم في سياسة بلدهم. او انه حيل دونهم وهذا الدور. فاصبح الساسة في واد والعامة في واد اخر، وهذا ما اوجد مواقف خاطئة ونفسيات مشككة، منها اعتقاد عامة الناس ان ادارة البلد من شأن الحكم، فاذا تعثرت مسيرة التنمية او تخبط البلد في مشاكل اجتماعية واقتصادية وحياتيه فذلك مرده لسوء الحكم وعدم درايته ان لم يكن لفساده. لقد ظهرت الاتكالية على الحكم في رعاية شئون المجتمع واعلاء شأنه كما ظهرت اتهامات غير محقة توجه للحكم كلما حدث حادث سبب ضررا

للمواطن.

مع انه اذا عدنا الى الاصول لوجدنا انه ليس بامكان الحكم ان يفعل اي شيء او ان يخطو اي خطوة، اذا لم يكن هنالك اسهام مباشر من المواطن. فالمواطن مسئول عن سياسة بلده وهو العامل الاساسي في سياسة بلده.

لذلك وجدنا ان النظام السياسي يشكل احدى مقومات علم المدنيات الذي ندعو لادخاله على مستوى العائلة حتى يشب الاولاد وهم مدركون لدورهم في سياسة بلدهم اي ان سياسة البلد هي ادارته وقيادته ورعاية شئونه والسهر عليه، لا بمفهوم العقائد التي تصور الاشياء على غير حقيقتها بعلم حالم او عابث او خارج.

يقول بهذا الشأن السيد مرشرت ممثل مؤسسة ايبرت فريدريش[1] المهتمة بشئون نشر التربية المدنية في العالم «. انه لا ينبغي ان يكون التثقيف السياسي تعبيرا عن نظرية اجتماعية او سياسية تعتنقها فئة واحدة. فالسيطرة السياسية التي تفرضها فئة حاكمة واحدة هي الصورة العكسية للبنية السياسية الحرة. التثقيف السياسي الطوعي الحر، بعكس التثقيف المفروض الزاميا، لا يستهدف حمل المواطنين على التعصب لرأي واحد وجعلهم رسلا لعقيدة اجتماعية او سياسية واحدة، بل اتاحة الاقناع عن طريق الاطلاع والعلم ثم ايقاظ وعيهم لمسئولياتهم وحقوقهم ليصبحوا اعضاء صالحين فاعلين في مجتمعهم يسهم كل فرد في حدود وسائله وامكاناته في بناء بلده وتنميته وتطويره، واسهام المواطن في هذا المجال اشد ضرورة في البلدان الناشئة منه في البلدان العريقة. فمرحلة اعادة تنظيم المجتمع وبناء الامة تتطلب من الفرد ومن مختلف الفئات الاجتماعية في بلدان عديدة من العالم الثالث العلم الواسع والاستعداد المخلص للمشاركة والتضحية ببعض المصالح في سبيل مصلحة المجموع».

وبقدر ما يتفهم الولد جوهر النظام السياسي والحكم في بلده ودوره في بناء وطنه سياسيا واجتماعيا وبقدر ما يعايش بتفهم هذا النظام والحكم والدور، بقدر ما ينغرس في نفسه شعور الانتماء الى وطنه والى نظامه مقتنعا

بمحاسنة مصلحا لمساوئه مطورا دائما لمفاهيمه واساليبه تحقيقا لغايته القصوى وهي سعادة المجتمع وانتظامه في سبيل تحقيق امنه: الامن الاجتماعي والامن السياسي.

يتحقق تفهم الولد ومن ثم المواطن لنظام بلاده السياسي عبر التربية المدنية التي توجد الرابطة الذهنية والعاطفية والفكرية بين الانسان ووطنه ونظامه السياسي وهذه امور يجب ان تكتسب، وتكتسب بالفعل عبر التعلم على علم المدنيات.

ولا غرو اذا قلنا ان النضوج السياسي لدى المواطن يحصنه من انحرافات كثيرة في حياته الاجتماعية بسبب شعوره بالالتزام نحو وطنه بما يمليه عليه واجب المواطنية والاحساس المدني. وليس عن عبث ما قيل (ان كل مواطن خفير) لانه مسئول عن تصرفاته كما هو مسئول عن مصير وطنه

يعتقد بعض العلماء الجنائيين ان جزءا مهما من الاجرام لاسيما ذلك المرتكب من الشباب مرده الى عدم النضوج السياسي. اذ ان كل شيء في الحياة المعاصرة قد سيس ولكنه سيس على غير هدى مما سبب اهتزازا قويا في مبادىء وقواعد كانت ثابتة في حياة المجتمعات فاصبحت ضعيفة متهاوية مثال ذلك الضعف الذي اعترى السلطة اجمالا: سلطة الحاكم وسلطة الوالدين وسلطة المدرسة نتيجة لمفاهيم خاطئة للديمقراطية، فالديمقراطية المرادفة لحرية الرأي والتعبير اصبحت في نظر البعض الفوضى والهدم، ارادوا ديمقراطية المدرسة فكان اضمحلال سلطة المعلم واختفاء دوره كمرشد، ارادوا ديمقراطية العائلة فكانت الفوضى الداخلية ضمنها وتخاذل الاهل في القيام بواجباتهم التربوية كل ذلك تم تحت ستار الحرية مما ادى الى تجاوز الشباب الطالح حدود العقل والمنطق فوقعت التعديات على حريات الاخرين وممتلكاتهم ومعتقداتهم وحتى على انفسهم. هذا ما يقول به معظم الجنائيين الذين توقفوا عند اجرام الشباب في يومنا هذا[1]

(1) M. Lopez-Rey. Les Jeunes et la Criminalite dans la Societe Contemporaine et la Societe Future. Revue de Science Criminelle. 1980 pp. 897-909
وكذلك تقارير الامم المتحدة حول هذا الموضوع المقدمة للمؤتمرات الدولية منذ سنة ١٩٧٥

ان الازمة السياسية المعاصرة تظهر جليا من خلال ازمة السلطة فاذا ما استعدنا كل الحركات السياسية المتطرفة الحاصلة والمقرونة باعمال العنف والارهاب، لوجدنا ان سببها ازمة السلطة على كافة مستويات البنية الاجتماعية من العائلة الى المدرسة الى المهنة الى الحياة السياسية العامة، وكذلك الامر اذا استعدنا تطور بعض الجرائم لوجدنا ان سببها شعور المواطن بغياب السلطة او بضعفها سواء اكانت سلطة سياسية او قضائية او شرطية او حتى عائلية واجتماعية، فغياب السلطة يؤدي حتما الى الانقلاب السلوكي على كافة المستويات وفي كافة الميادين.

ولذا نرى ان التنشئة السياسية الصحيحة التي تعطي للناشئة يجب ان تركز على مفهوم السلطة بصورة عامة ودورها في الحياة الفردية والعامة. كما يجب ان تركز على السلطة السياسية ووسائل عملها ووسائل الرقابة عليها ودور كل مواطن في ممارسة الحياة السياسية بحيث يحصل تفهما لدور السلطة في انتظام الحياة السياسية والاجتماعية ولدور النظام السياسي في حياة الفرد والامة.

فتفهم المواطن لنظامه السياسي يسهل عليه فهم ما يطلبه منه هذا النظام من التزامات وواجبات، فالنظام السياسي بحاجة لوعي وادراك لواقع البلد الداخلي والخارجي ولمكانته في الداخل والخارج وبحاجة لحمايته ولانعاشه ولمادة تخوله تحقيق المشاريع والتنمية فاذا طلب من المواطن الانخراط في سلك الجندية او الشرطة وطلب منه دفع الضرائب والقيام بواجبات سياسية معينة، ادرك انه يقوم بذلك لان تعلقه بنظامه السياسي يفرض عليه هذا الواجب لحمايته وصيانة بلده وتغذيته بما يدفع عنه الاذى ويسهل عليه النمو والرقي.

ومن ثم فان سن القوانين والشرائع هو من الاعمال التشريعية السياسية التي تمارس في سبيل خير المجموعة. واطاعتها واجبة ليس لانها مفروضة فرضا واحيانا تحت طائلة العقاب بل لانها وسيلة الانسان نحو الامان والاطمئنان وسلامة الروح والجسد والملك. فاذا ادرك الانسان فحوى القوانين وغايتها اصبح التوافق معها اسهل وابسط عما لو كان يجهلها

ويجهل اهدافها ووظيفتها فيصبح في مصنع الرافض لها والمتهرب منها والمخالف لها.

لايمكن للانسان ان يصل الى هذه الدرجة من التفهم اي من النضوج السياسي الا عبر تربية مدينة صحيحة، تضع التربية السياسية في مكانها الصحيح ضمن حياة الانسان في مجتمعه وهذا امر يبدأ ايضا على مستوى العائلة ويتبلور بعد ذلك على سائر المتسويات. ان وظيفة النظام السياسي علم يكتسب ونظام يمارس منذ الحداثة، فاذا شب الانسان على مبادىء سياسية صحيحة كان مواطنا صالحا مرتبطا بوطنه وملتزما بنظامه.

ومن يرتبط بوطنه ويلتزم بنظامه لا ينحرف ولا يجرم بحق وطنه ونظامه. وخير دليل على هذا ما وصلت اليه بعض الامم المتحضرة الراقية حيث يمارس النشاط السياسي من القاعدة الاساسية وهي المواطن، فكلما طرأ طارىء يمس بامن الوطن وبمصالحة انطلق الدفاع عنه من تلك القاعدة كما انطلقت منه كل حركة اصلاحية لما فيه خير الفرد والمجتمع.

ومن ثم فان الرقابة التي يمارسها المواطن العادي عبر ممارسة دوره السياسي تشكل وازعا قويا للحكام، فلا شطط في حكمهم ولا انحراف لان عين من اوكل اليهم شئونه ساهرة على حسن اداء الامانة والرسالة

ونلاحظ عند المقارنة بين الانظمة السياسية السائدة في عالمنا الحالي انه حيثما وجدت الرقابة على الحكم استقامت اموره، لان يوم الحساب هو كل يوم في حياة الحاكم ولان الذي يحاسب قائم لا تغفو له عين. وهذا الدور يتعلمه المواطن منذ الصغر لان من يتعلم مراقبة الوكيل يتعلم بنفس الوقت مراقبة نفسه. فالضمير الاجتماعي واحد لا يتجزأ فاذا نما قام بوظائفه على كافة الاصعدة ابتداء من الذات.

النظام الاقتصادي

الاقتصاد عصب الحياة، فالانسان يعمل في سبيل اقتصاده لان العمل كتب عليه كوسيلة لكسب عيشه ورزقه وتعزيز مكانته الاجتماعية عبر رفع مستواه الحياتي. ومن الخطأ الاعتقاد ان النظام الاقتصادي يعني فقط البنية العامة

الاقتصادية في بلد معين، بل انه يعني اقتصاديات الفرد والعائلة والجماعة والقرية والريف والمدينة والوطن ككل.

فكل انسان له نظامه الاقتصادي لانه يشكل كما قلنا عصب حياته الفردية ويشمل هذا النظام القوة الانتاجية للفرد اي امكانيات العمل ذات المردود المالي لديه فاتقان العمل او الصناعة والمهارة فيهما ونوعهما ونتائجهما والتوظيف المالي والعملي الذي يتطلبانه ومردودهما، كل هذا من مقومات انتاجية الفرد التي تغذي اقتصادياته. ثم ان كل فرد يرغب في المحافظة على دخله وتوظيفه في سبيل خدمة مآربه بحاجة لاقامة ميزان بين المقبوضات والمدفوعات، بحيث يتحقق توازن بينهما فلا يقتر على نفسه حبا للمال فيحرم نفسه وذويه من خيرات الدنيا، ولا يسرف في الصرف فيصبح دائما في سباق بين الدخل والانفاق مما يرهق وضعه الاقتصادي والمالي ويحرمه من نعمة التمتع بما يكسبه في حياته ويجعله في قلق دائم على مصيره.

نذكر تلك القاعدة الاقتصادية الاساسية التي اوصى الله بها الانسان اذ قال له: ﴿ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ (الاسراء اية ٢٩) وكذلك ﴿ولا تبذر تبذيرا﴾ (سورة الاسراء اية ٢٦)، فالانسان بحاجة ليتعلمَ كيف يؤمن دخلا له من عمله وكيف يستعمل هذا الدخل دون تبذير او تقتير حتى يؤدي وظيفته الفردية والاجتماعية.

واذا التفتنا الى الجرائم الواقعة على المال او في سبيل تحصيل المال لوجدنا ان حجمها اضخم حجم بين الجرائم كافة وان مرتكبيها ليسوا في معظمهم من البؤساء (الفقراء) الذين يبتغون سد رمقهم ولكنهم من المارقين الذين يسعون وراء الكسب غير المشروع في سبيل الصرف غير الموزون على ملذاتهم ومآربهم. ولا صلة بين الحاجة والسرقة الا ما ندر وكم من محتاج ابت نفسه السرقة لان الرادع الاخلاقي لديه من القوة ما يمنعه من الاعتداء على مال الغير وملكه.

فاقتصاديات الفرد عامل اساسي في اتزانه النفساني والاجتماعي.

والفرد بحاجة للتعلم على ممارسة وسائل الكسب والصرف والادخار منذ حداثة سنه وهذه وظيفة العائلة الواعية لواجباتها. فالطفل بطبيعته وبقلة ادراكه لا يقيم للمال وزنا بل الوزن كل الوزن للاشياء التي تستهويه فهو لم يكسب المال حتى يعطيه اهمية خاصة، وبما ان ما يحصل عليه من مال اتاه من ابويه والذي يمكنه من تملك الاشياء التي يرغبها، فان الرابطة الذهنية لديه تقوم بين المال وارواء الحاجات وليس بين المال ومصدر كسبه وهذا ما يؤدي الى نظرة ناقصة لديه للمال فتدفعه وراءه في سبيل تحقيق رغباته دون التبصر بمصادره وبصعوبة الوصول اليه، فاذا شب الطفل على هذه الوتيرة طبع بطابع ارواء الحاجات على واجب الكسب فيحلل كل شيء بما فيه مال الغير لان غريزة التملك في هذه الحالة تغلب واجب الكسب.

ولذا نرى في معظم البلدان التي وعت لأثر التربية المدنية في العائلة اهمية كبرى تؤدى في المجال التربوي الى تنبيه شعور الطفل بواجب الكسب فيما يرغب في صرفه، فتكلفة والدته القيام باعمال منزلية معينة لقاء اجر حتى يربط بين واجب الكسب عبر العمل وحق الصرف. وهذه تربية فضلى قلما نجدها في المجتمع العربي لاعتقاد خاطئ بانها تغلب الوجه المادي على الوجه العاطفي مع انها بالعكس تنمي التعاطف بين الوالدين والولد لشعوره بان ما يكسبه والداه لا يأتي باهون السبل بل بالجهد والعمل مما يعزز الشعور بالمسئولية لديه كما يعزز الاكبار والتقدير لوالديه اللذين يكدان ويعملان لتقديم ما هو بحاجة اليه.

هذه النظرة الى اقتصاديات الفرد بحاجة للتنمية عبر التعلم ابتداء من مهد الحياة الاقتصادية اي العائلة. وللعائلة اقتصادياتها ايضا، فهي مضطرة لمسك حساب المدخول والمصروف حتى تؤمن العيش الكريم لافرادها ولا تقع في عجز مالي يتسبب في كوارث ربما ادت الى الانحراف فالاجرام. والعائلة بحاجة الى مدخول لتأمين معيشة افرادها بما في ذلك الغذاء والملبس والتطبيب والمدرسة والترفيه ولتأمين الوفر اللازم ليوم الحاجة ولتوظيف الفائض في الوفر حتى يؤمن لها دخلا عندما يضعف المدخول بسبب السن او

العجز. فاذا قامت اقتصاديات العائلة على اسس سليمة ضمنت لافرادها وجودا اقتصاديا سليما كما امنتهم من الحاجة لولوج سبل غير مستقيمة للحصول على ما يريدون من دخل. وهذه امور بحاجة للتعلم والارشاد والتنوير لان الانسان لايولد اقتصاديا بل تعلمه الحياة كيف يكون اقتصاديا وكيف تكون اقتصادياته.

ومتى انتظمت اقتصاديات الفرد والعائلة انتظمت ايضا اقتصاديات الوطن ككل ودارت عجلة اقتصاده بصورة متوازنه وسليمة بفضل توازن القائمين به والمشرفين عليه ووعيهم وادراكهم لمفهوم الاقتصاد في حياة الامة.

وعندما يدرك الانسان مفهوم العمل وما يقابله من انتاج ودخل ويدرك وظيفة هذا الانتاج والدخل في حياة الوطن والامة واثرهما في رفاهية الفرد والمجتمع، يصبح في وضع ذهني يؤهله للتعامل مع النظام الاقتصادي بما يمثله هذا النظام من قاعدة اساسية في المجتمع وما يفرضه عليه من واجبات ومن مساهمة فعلية في سبيل ازدهاره ونموه وتحقيق وظائفه الاجتماعية والانسانية.

ومتى ادرك الانسان المواطن واقعه الاقتصادي وواقع وطنه اصبح بامكانه فهم وتقبل القوانين الاقتصادية التي تحمي اقتصاديات بلاده وتساهم في توزيع الثروة الوطنية بالقسط والعدل بين ابناء الوطن الواحد وبالتالي نقص الى حد كبير حجم الجرائم الاقتصادية التي تمثل ايضا قسما هاما من الاجرام عامة.

فالاجرام الاقتصادي يشكل اليوم افة اجتماعية خطيرة تعيرها الدولة نفس الاهتمام الذي تعيره لسائر الجرائم الواقعة على الانسان وملكه، فالقوانين التي تحمي الصناعات المحلية والانتاج الوطني الصناعي والزراعي وتلك التي تحمي المواطن من الغش والخداع في المواد الاستهلاكية والقوانين الضريبية التي تؤمن دخلا للمجموعة حتى توظفه في انماء الوطن وتطوير مؤسساته وسد الحاجات الضرورية فيه وتوزيع الدخل بصورة عادلة، كل هذه القوانين موضع خرق يكاد يكون لا شعوريا نتيجة لميل طبيعي لدى

الانسان نحو التهرب من كل ما يحد من رغباته ويشاركه في مدخوله ويجعل السلعة التي يريدها اغلى ثمنا مما يمكنه الحصول عليه بتهربه من الضرائب او الرسوم الجمركية والمالية عليها. وكأن الانسان في حالة مواجهة دائمة بين رغباته وجيبه وتطلعات الدولة وحاجاتها. وتتحول هذه المواجهة الى مخالفات فجرائم اقتصادية عندما تجاوز حدودها خارقة القوانين المنظمة لعملية تدخل الدولة في حياة الفرد الاقتصادية في سبيل المصلحة العامة

ولاسبيل الى الحد من هذه المواجهة الا بايجاد نوع من التفهم لدى المواطن للوظيفة الاقتصادية والاجتماعية والوطنية التي سنت هذه القوانين من اجلها. وبقدر نمو درجة التفهم هذه تخف حدة المواجهة وينتظم الانسان ضمن نظام اقتصادي يعي مراميه واهدافه فيصبح عاملا ايجابيا فيه

ومن ثم فان تربية الشعور لدى الفرد بضرورة اقامة ميزان صحيح بين الدخل القومي والنفقات المبذولة في سبيل استيراد واستهلاك الكماليات من شانه ان يعزز الاقتصاد الوطني ويحفظ القوة الشرائية لعملة البلد ويوجه المال الفائض نحو التوظيف المثمر داخل الوطن. فالوطن بحاجة دائمة وماسة لتوظيف المال المدخر في تشييد البنية الداخلية وتعزيز القائم منها وتطويرها. وكان الانسان وسوف يبقى دوما في سباق بين متطلباته وحاجاته ومتطلبات وحاجات الدولة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤمن له الخدمات التي يريدها منها معتقدا بمجانيتها مع انها رهن بمساهمته في تغذيتها وتوفيرها.

فالتطوير مستمر في حياة الانسان وكل يوم ياتي وله متطلباته الجديدة او المتطورة بحيث تصبح متشعبة بعد بساطة مما يملي تطوير المؤسسات التي كانت تلبيها في الماضي بوجهها المسبط حتى تتمكن من تلبيتها بوجهها المتشعب.

فاذا قارنا بين مدرسة الامس واليوم وبين تطبيب الامس واليوم والحاجة الثقافية الماضية والحاضرة ووسائل النقل والاعلام والخدمات العامة لادركنا كم من الحاجات نمت وكم هي مسافة السباق بين المؤسسات القائمة وما يجب ان تكون عليه لتلبية هذه المستجدات.

كل هذه المعطيات الاقتصادية تنتصب امام المواطن العادي وتعايشه في حياته اليومية، فمنهم من يستوعبها ويتوافق معها ومنهم من يكرهها فينفر منها ويتعارض معها فينشا الصدام المؤدي للانحراف فالاجرام، ومنهم من يجهلها وما اكثرهم، فلا يعي مضمونها فيصبح كالتائه تتجاذبه التيارات على غير هدى وكثيرا ما يقع فريسة مضللين يستثمرون جهله في سبيل غايات غير مشروعة يحققونها من خلاله وهو غافل عنها.

وهذا ما يجعل التربية الاقتصادية عملا تمهيديا في تكوين المواطن الواعي لاقتصادياته ولدوره في اقتصاد بلده. ولا يمكن ان يتم هذا العمل التمهيدي الا ضمن العائلة حتى اذا دعي فيما بعد الى القيام بدوره الاقتصادي في المؤسسات الاخرى المكملة لوظيفة العائلة قام بهذا الدور مستندا الى خلفية صالحة تمكنه من اداء هذا الدور على الوجه الاكمل.

ولابد من القول بان ارساء هذه القواعد الاقتصادية لا يتطلب درجة كبيرة من العلوم الاقتصادية لدى العائلة ومعرفة بالنظريات والنظم الاقتصادية ولو كان كذلك لاصبح كلامنا لغوا لما في ذلك من تعقيد وشروط وتصورات غير واقعية وكأن الحديث عنها ضرب من ضروب الخيال. كلا ان النظم الاقتصادية التي تحدثنا عنها واستعرضنا مقوماتها من البساطة بحيث انها في الواقع تمارس في كل عائلة بصورة بديهيه وبتوجيه عفوي ونكاد نقول فطريا. الا ان ما نرمي اليه هو تطوير امكانية استيعاب مفهوم ووظيفة اقتصاديات العائلة من خلال ادراك اوسع عما هو عليه بحيث يقف الانسان على مقومات النظام الاقتصادي الذي يشكل جزءا من حياته فيكون تفاعله معه تفاعلا واعيا بصيرا فطريا بدائيا. ومتى تمت عملية الادراك هذه نقصت حدة المواجهة التي نلاحظها اليوم عبر الاحصاءات بين تصرف الانسان الاقتصادي والقوانين المنظمة للعمليات الاقتصادية والحامية للاقتصاد الوطني. ونقص بالتالي حجم الاجرام الاقتصادي وهو اجرام مضر بالمجتمع بنفس درجة ضرر سائر الجرائم ان لم يكن بدرجة اخطر نظرا لانعكاساته على قطاعات كثيرة في الحياة الخاصة والعامة.

ونظرا لخطورة الاجرام الاقتصادي الذي ادركته المجتمعات الانسانية

كافة ونظرا لوظيفة المال في المجتمع وما يمكن ان ينتج عنه من سوء تصرف، ونظرا ايضا لضرورة تأمين العدالة في الدخل العام نجد ان القواعد التي اختطها كل مجتمع في سبيل العمل الوقائي انصهرت مع مفاهيمه الاخلاقية والسلوكية وخصوصا الدينية لما للاعتقاد الديني من تأثير عميق في النفس الانسانية واذا نظرنا للاطار الجغرافي والحضاري والبشري الذي تقوم به هذه الدراسة، نرى فائدة ابراز معالم التنظيم الاقتصادي في الاسلام واثاره في حياة ابناء العالم العربي ماضيا وحاضرا.

التنظيم الاقتصادي في الاسلام:

نجد ان كثيرا من الايات القرآنية تناولت اقتصاديات الفرد والجماعة، ونظرا لشمولية التنظيم الاقتصادي القرآني ولتعدد جوانبه مما يستدعى في الواقع تخصيص دراسة خاصة به، ولا يسعنا الا ذكر بعض ما جاءت به الايات القرآنية تذكيرا بذلك التنظيم الاقتصادي الكامل الذي جاء به الكتاب الكريم، واشارة الى انه اعطى للمسلمين مع احكام دينهم فدخل ضمن تربيتهم المدنية الدينية وهذا ما له وقع اكبر في النفوس باعتبار انه ركن من اركان العقيدة الدينية، كما انه بوصفه هذا اتخذ الطابع الالزامي للمؤمن يحاسب عليه كما يحاسب على تركه حكما من احكام الدين.

ففي ما يتعلق بالعمل وردت الايات مؤكدة على وظيفة العمل في حياة الانسان وعلى مكافأة العمل الصالح وعلى نبذ العمل السيء وارتداده على صاحبه ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ ﴿ووفيت كل نفس ما عملت﴾ كما اكدت الايات على ان كلا يعمل وفقا لما في نفسه (كل يعمل على شاكلته) فالعمل مرأة للنفس الانسانية واستعدادتها وتطلعاتها. وقد حث الرسول على العامل المنتج وهو خير من الاتكال وطلب الصدقة ومن اقواله «لان يأخذ احدكم حبله ثم يغدو ـ احسبه قال الى الجبل ـ فيحتطب فيبيع فيأكل ويتصدق خير له من ان يسأل الناس» وكذلك «ما اكل احد طعاما خير من ان يأكل من عمل يده» كما حث على اتقان العمل بقوله «ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه»

وحث على التطلع دائما نحو الاعلى والاسمى لان الانسان قادر باتقانه لعمله وبذل الجهد ان يصل الى تحقيق اهدافه، وقال (لو تعلقت همة احدكم في الثريا لنالها) وحث على التماس الرزق حتى في خبايا الارض فقال (التمسوا الرزق في خبايا الارض)، واليوم نعرف ما اغدقته خبايا الارض على الانسان من خيرات اصبحت عصب الحياة لعامل العصرية ونعني مصادر الطاقة في موطن الرسول نفسه كما حث على ايفاء حق العامل فورا: فقال (اعطوا الاجير اجره قبل ان يجف عرقه)، وحث المتعلم على العمل بعلمه وتوظيفه لا على الاكتفاء به، فقال (ان العلم ينفعك فيه قليل العمل وان الجهل لا ينفعك فيه كثير العمل) وكذلك (كل علم وبال على صاحبه الا من عمل به) وكذلك (اللهم اني اعوذ بك من علم لاينفع)[1].

وكنا قد ذكرنا من قبل القاعدة الاساسية في الانفاق والادخار التي وضعتها الاية الكريمة ﴿ولاتجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ وكذلك ﴿ولا تبذر تبذيرا﴾. وكذلك ﴿والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ (الفرقان ٦٧) وهذه القاعدة مبنية على العدل في الانفاق والاقتصاد، فالحد الوسط هو القاعدة. والتبذير والبخل هما الحدان الاقصيان اللذان يجب عدم بلوغهما. فالله لا يحب «الذين يبخلون ويامرون الناس بالبخل». كما ان الرسول نهى عن الاسراف وحبذ الاقتصاد (ما عال من اقتصد لا خير في السرف).

والوظيفة الاقتصادية للمال حيث يجب توظيفه في سبيل تثميره واعطاء فرص التعامل به فقد نهى القرآن عن كنزه بالاية ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم﴾ (سورة التوبة اية ٣٤) ﴿ويا ايها الذين امنوا انفقوا مما رزقناكم﴾ (البقرة اية ٢٥٤) وكذلك: ﴿يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض﴾ (البقرة اية ٢٦٧).

---

١ ـ يراجع للزيادة في التفصيل مؤلف الاستاذ شوكت المنلا ـ باقات من الاسلام ذكرسابقا صفحة ٣١ وما يليها.

وحق المجتمع فيما يكسبه الانسان فقد جعلت الزكاة ركنا س اركان الاسلام متساوية مع سائر الاركان من عبادة وايمان، لا ميزة لركن على الاخر ففرض الله الزكاة على المسلم في ماله، كما فرض عليه الصدقة وجعل للمحتاج حقا في ماله. وكان قد اوصى بالزكاة قبل الاسلام ايضا على لسان السيد المسيح ﴿قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اين ما كنت واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾ (سورة مريم اية ٣٠، ٣١) وكذلك قبل المسيح امر اسماعيل قومه بان يؤدوا الزكاة، فقال ﴿واذكر في الكتاب اسماعيل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا. وكان يأمر اهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا﴾ (سورة مريم اية ٥٤، ٥٥) كما امر ابراهيم واسحق ويعقوب بالزكاة وبعمل الخيرات ﴿ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين. وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا واوحينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلاة وايتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين﴾ (الانبياء اية ٧٢ ، ٧٣).

وفعل الخيرات يتم ﴿للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل. فريضة من الله الله عليم حكيم﴾ (التوبة اية ٦٠)، وفعل الخيرات يتم من اموال ما رزق الانسان اذ ان للسائل والمحروم حقا في هذه الاموال، قال ﴿ان المتقين في جنات وعيون. آخذين ما اتاهم ربهم انهم كانوا قبل ذلك محسنين . وفي اموالهم حق للسائل والمحروم﴾ (الذاريات اية ١٥ وما يليها) وكذلك الاية ﴿الا المصلين . الذين في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ﴾ (المعارج اية ٢٢ وما يليها).

ومن ثم فان سلامة الحياة الاقتصادية تتطلب استقامة في المعاملة وامتناعا عن الغش في النوع والكيل وايتاء كل ذي حق حقه والتزاما بالعقود والعهود، قال ﴿يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود﴾ (المائدة اية ١) ﴿واوفوا بالعهد ان العهد كان مسؤلا﴾ (الاسراء اية ٣٤) ﴿ولا تنقصوا المكيال والميزان﴾ (هود اية ٨٤) ﴿واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان﴾ (الرحمن اية ٩) ﴿وزنوا بالقسطاس المستقيم﴾ (الشعراء اية ١٨٢).

ومن ثم فان عدم مداولة الاشياء وتصريفها في السوق بسعرها والسعي الى احتكارها وافتقار الناس اليها منهي عنه ايضا، قال الرسول: «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون. وكذلك من احتكر طعاما اربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه».

نرى مما تقدم ان النظام الاقتصادي الذي تكلمنا عنه بعيد عن التعقيد وفيه من البساطة ما يسهل على القاصر والراشد. وقد احتل مكانته في الاديان السماوية لما له من اهمية في تنظيم حياة البشر المدنية ، وهذا النظام على بساطته يؤمن الانسان ضد الحاجة ويبعده عن مهاوي الانحراف وراء الارتزاق من غير الابواب التي شرعت امامه بالحق. كما يقيم المساواة والعدالة في توزيع الثروة العامة بحيث يأخذ كل منها قدره حسب قدرته وعمله الا الذين حرموا من الحظ والفقراء والمساكين وابن السبيل فلهم حق في مال من كان ميسورا من الناس يؤخذ منهم بالعدل لا بالغصب والاكراه وهذا ما يجب ان يشب عليه فهم الناس في توزيع العدالة الاقتصادية بينهم.

ان تعلم هذه المبادىء والتدرب عليها والتمرس بها يتم عبر التربية المستمرة المنطلقة من القيم والتعاليم الاخلاقية والمدنية والدينية وتستمر هذه التربية ما استمرت حياة الانسان المدنية.

اثر النقابات في الحياة الاقتصادية.

نظرا لما طرأ على الحياة الاقتصادية من تطورات متلاحقة احدثتها النهضة الصناعية والتجارية وما نتج عنها من تشعب في علاقات الافراد بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية، فقد ظهرت تكتلات الصناعيين والممولين والزراعيين والمستثمرين والعمال واصحاب الحرف والمهن والصناعات. واصبح لهذه التكتلات المتجمعة اجمالا تحت لواء نقابات او جمعيات اثرا فعالا في توجيه الحياة الاقتصادية والتأثير فيها.

وتنصب اليوم الجهود المبذولة في حقل التربية المدنية الاقتصادية على تقريب هذه المفاهيم والتجمعات من ذهن الافراد حتى يدركوا كيانها واهدافها ويعملوا ضمن اطار الشرعية التي سمحت بها حتى لا تنقلب اداة

هدم للاقتصاد او اداة احتكار وتحكم به، وحتى لا تتولد النزاعات المهنية والاقتصادية بين اطراف متنافرين ذوي مصالح متضاربة، فينتج عن ذلك خلل في البيئة الاقتصادية التي تنتج عن سوء استعمال المؤسسات النقابية للوسائل التي سمح بها تحقيقا لاهداف سامية ترمي للمحافظة على اقتصاديات الفرد والمجتمع.

لذلك نرى اليوم ان التركيز على فهم وظيفة النقابات ووسائل عملها واهدافها ضمن برامج التوعية المدنية العمالية شأن يتطلب تهيئة ذهنية منذ حداثة عهد الانسان بالحياة الاقتصادية.

هذه هي النظم الاقتصادية التي تتطلب جهدا في فهمها وترسيخ اركانها وبقدر ما يدركها المواطن العادي في طور تنشئته بقدر ما يكون بامكانه التكيف معها فيبتعد عن كل ما هو منحرف ومخالف لاحكام القوانين والانظمة التي ترعى النظام الاقتصادي وتحمي اقتصاديات الفرد والجماعة.

النظام الاجتماعي

عندما يجتمع اكثر من شخص عليهم ان ينظموا علاقاتهم الشخصية بصورة تضمن حسن الاجتماع بينهم وتؤمن حسن العلاقة والتفاهم على العيش المشترك فينشأ نظام اجتماعي بينهم يرعى وجودهم.

النظام الاجتماعي امر يفرضه الاجتماع البشري حفاظا على الفرد والجماعة، وبالفعل نلاحظ ان كلا من المجتمعات البشرية تتميز بنظام اجتماعي مهما كانت درجة حضارتها ورقيها او فطريتها، فالقبائل البشرية التي اكتشفت في بعض انحاء العالم والتي لم يكن لها اي اتصال مع حضارة الانسان المعاصر[1] تعيش في ظل نظام اجتماعي اختطته لنفسها نتيجة

(1) Margaret Mead, Coming of Age in Samoa. William Morrow and Co. New York 1929

واتو كلينبرغ. علم الاجتماع. ترجمة حافظ الجمالي، ذكر سابقا.

Margaret Mead, Growing up in New Guinea. Pelican 1930

للعلاقات الانسانية التي نسجتها الايام والتجارب وصلة الرحم والقربى فيها.

يعلّم مضمون النظام الاجتماعي واسسه ومقوماته للاجيال الطالعة بواسطة الاجيال السابقة بالتخاطب والتدرب والتمرس. فالاجيال الطالعة تدخل بحكم تواجدها مع اصولها ضمن نظام هؤلاء، ولابد من ان تتعرف على هذا النظام وتنطوي تحت رايته ريثما تصبح لها استقلاليتها في التفكير والتقرير عندها اما ان تتكيف مع هذا النظام الذي دخلته بحكم وجودها ونشأتها فيه واما ان تطوره وفقا لمقتضيات ظروفها وحسب مفاهيمها وما تمليه عليها المستجدات الاجتماعية واما ان تخرج عليه خروجا تاما بتأثير عوامل جذرية تقلب لديها المعايير والموازين.

وبما ان العالم في تطور مستمر يواجه من المستجدات ما تنبته الحياة الاجتماعية بحكم تفاعلها مع العوامل المتغيرة دوما، كان لابد للنظم الاجتماعية السائدة في المجتمعات الانسانية من ان تتأثر بهذه المستجدات وان تتطور معها. احيانا يكون التطور نحو الاسوء وليس نحو الاحسن. وهنا تكمن الخطورة في زعزعة النظم الاجتماعية القائمة دون ان يتوفر البديل الصالح عنها.

ويلاحظ علماء الاجتماع ان التطورات الاجتماعية لم تكن في الماضي تمس الاسس التقليدية التي تقوم عليها المجتمعات الانسانية بل كانت تتناول بعض النواحي الفرعية تبعا للحاجات. اما اليوم وبتأثير التطور الصناعي والثقافي والتقني والنظرة المادية المسيطرة على العالم اصبح التطور يمس الاسس الاجتماعية نفسها من خلال التشكيك في صوابها ومتانتها وفاعليتها وصلاحيتها ليقوم عليها النظام الاجتماعي المعاصر

ففي الماضي حددت الانظمة الاجتماعية علاقة الرجل بالمرأة وكيفية اتحادهما بالزواج، كما حددت علاقة الوالدين بالاولاد وعلاقة هؤلاء بذوي القربى والاقربين من الناس وعلاقة الجميع بالغير. فالتعامل والتقارب والتباعد والعلاقة الانسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجنسية لها

قواعدها واصولها وهي تؤلف بمجموعها النظام الاجتماعي

اما اليوم فان هذه الاسس التي قامت عليها المجتمعات الانسانية الغابرة والتي ورثتها الاجيال الحاضرة موضع تشكيك وتفكيك بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلا. وقد بدأت بالفعل تظهر اثار عملية الهدم هذه في ما يسمونه بالمجتمعات الصناعية حيث تغيرت المعايير والنظم بصورة جذرية حملت معها تغييرا في الانماط السلوكية ومعظمها سلبي وعنيف كما تشهد به الاحصاءات الجنائية بصورة كافية.

لقد زعزعت اركان النظام الاجتماعي التقليدي ولم يحل محلها البديل الصالح. فباسم الحرية وانطلاق الانسان من قيود الماضي تحرر الاولاد من السلطة الوالدية ولم يحل محلها سلطة بديلة. فكان الانفلات الاخلاقي والتخاذل الوالدي خلافا للطبيعة التي جعلت مس تلك السلطة ومن الوظيفة الوالدية ضوابطا طبيعية للنزعات الفطرية الكامنة في كل انسان.

اوجدت المجتمعات التقليدية ضوابط للعلاقات الجنسية حفاظا على سلامة الاخلاق وعلى صحة العلاقات البشرية وعلى الوظيفة الجنسية نفسها، فكان الانفلات الجنسي الذي ادى للانفلات الاخلاقي وزعزعة اركان العائلة وهي المؤسسة الطبيعية التي تحوي الوظيفة الجنسية الى جانب وظائفها الاخرى[1]. كما انه باسم الحرية الجنسية اضمحلت الحاجة الى العائلة فاصبحت مؤسسة غير مرغوب فيها لانها تحمل قيودا على الحرية بين الانسان المعاصر الذي يريد ان يتحرر من هذه القيود. كما اصبحت ترى وكأنها مرادفة للرقابة وهي طوق اخر من الاطواق التي يتطلع الانسان المعاصر الى كسرها.

وبديهي القول ان مجتمعا بدون العائلة هو مجتمع فاقد لقاعدته الاساسية، وكل بنية بدون قاعدة هي بنية واهية. وهذه هي معالم الازمة التي تعاني منها على درجات من الخطورة الانظمة الاجتماعية المعاصرة فالبنية

P.W. Musgrave. The Sociology of Education. Methuen and Co. London. 1965 page 18

الاجتماعية مهددة بالانهيار على مدى الزمن القصير او الطويل تبعا لقوة المعاول التي تعمل هدما فيها ولقوة المقاومة لها والصلابة في المواقف والتدعيم المتين المعطي لهذه البنية من ابنائها.

هذا هو التحدي الذي تواجهه اليوم المجتمعات، وقد انصبت كلها على التربية المدنية الاجتماعية لتقوم بواجب المحافظة على البنية ودعمها بما اوتيت من وسائل قوة. ومسئولية العائلة تبقى الاولى بين المسئوليات، لانها هي التي تؤثر في تلك الفطرة الناشئة عند الولد فتعمل على تكييفها مع الانظمة الاجتماعية التي اوجدتها الحضارة الانسانية محافظة على المجتمع البشري.

والنظام الاجتماعي ليس فقط تنظيما للعلاقة الوالدية وللحياة الجنسية بل يتعدى ذلك الى تنظيم الحياة الفردية والزوجية والاجتماعية والمهنية والثقافية انه تنظيم لنشاطات الانسان في بيئته وتفاعله مع هذه البيئة كما انه تنظيم لرفاهية الانسان وسعادته ومجيئه ولهوه.

فالحياة الاجتماعية عمل وانتاج ورفاهية تتوجها العاطفة والمحبة او تزعزعها البغضاء والاحقاد حسبما يكون الاصلاح او الفساد رائدهما وكلاهما وليد الانسان فيما يفكر ويشب عليه ويهيء نفسه له. فان شب على المحبة كانت سمات العاطفة غالبة على تصرفاته، وان شب على الحقد والبغضاء كانت شرارات الشر تتطاير من اعماله. وفي كلتا الحالتين تتحمل العائلة وهي مهد الانسانية قدرا كبيرا من المسئولية، وهذا ما جعلنا نركز على دور العائلة في صقل الشخصية الانسانية وتكوين السلوكية الانسانية عبر التربية الاجتماعية والاخلاقية والمدنية التي تمنحها لابنائها وافرادها. فالمجتمع السليم بالانسان السليم، والانسان السليم بالعائلة السليمة، والعائلة السليمة بالتربية الصالحة.

اما كيفية قيام العائلة بمسئولياتها فهي عبر التعليم، وهذا ما يفرض تعلمها اولا بالتوجيه والارشاد، والتدريب والتمرس الفعلي. والمطلوب من العائلة ان تقرب من ابنائها وافرادها مفهوم النظام الاجتماعي ومضمونه

وهيكله ووظيفته في الحياة. وهذه امور تكتسب مع الوقت تدرجا مع النمو العقلي للولد وتفتح احساساته على العالم المحيط به وتطور حاسته الاجتماعية.

وكثيرا ما يلاحظ العلماء الجنائيون ان فئات من المنحرفين والمجرمين لا سيما مرتكبي اعمال العنف والشدة في اجرامهم فاقدون للحاسة الاجتماعية جامدو العاطفة جافو الشعور الانساني، لامعنى للانسانية في نظرهم وعلاقتهم بالغير، ولا حاجة للتأكيد على خطورة الجفاف العاطفي لدى الانسان وافتقاره للحاسة الاجتماعية، فانه لا اجتماعية لهذا الانسان ونكاد نقول لا انسانية بينه تحمل معها اخطارا جمة على من يحيط به من افراد وجماعات.

وعندما نتقصى اسباب هذا الجفاف العاطفي وغياب الحس الاجتماعي لدى هذه الفئة من الناس نجد دوما غياب دور العائلة في تكوين شخصيتهم ونشأتهم دون حب وعاطفة وشعور بالمسئولية الاجتماعية. وهذا دليل آخر على الحاجة الماسة الى الالتفات نحو الدور الاجتماعي الذي تقوم به العائلة من خلال تلقين الولد المعايير الاجتماعية الصالحة واحاطته بالعطف والمحبة اللازمين لتنشئته تنشئة صالحة ولانفتاح شخصيته على العالم وهو واثق من نفسه ويومه وغده، متفهم للنظام الاجتماعي الذي ابصر النور في ظله وعامل على التوافق معه والانصهار فيه وتطويره-بصورة تبقى الانسجام قائما بين مقوماته وتطلعات الذين يعيشون في ظله.

النظام الاخلاقي

النظام الاخلاقي هو في الواقع حجر الزاوية في بنية الامة. وقد صدق قول احمد شوقي رحمه الله:

انما الامم الاخلاق ما بقيت فان هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا

وكذلك قوله؛

فليس بعامر بنيان قوم اذا اخلاقهم كانت خرابا

وما من رسالة نزلت من السماء الا وكان هدفها خلق الخلق العظيم المميز للبشر، وقد ميز الله رسوله بقوله تعالى: ﴿وانك لعلى خلق عظيم﴾ وقول الرسول «ان خياركم احسنكم اخلاقا» ﴿انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق﴾ وكذلك ﴿انكم لن تسعوا الناس باموالكم ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق﴾ ويقول المفسرون[1] «ان من محاسن الاخلاق الصدق والشهامة والنجدة وعزة النفس والتواضع والتثبت وعلو الهمة والعفو عن البشر والرحمة والحكمة والشجاعة والوقار والصيانة والحرية والدماثة والدعة والصبر والورع والحياء والسخاء والنزاهة وحفظ السر والقناعة والعفة والايثار. ومن مساوىء الاخلاق: السفة والرياء والغيبة والنميمة والتبذل والغدر والخرق والحمق والكذب والجهل والمكر والخبث والطيش والحقد والقحة والحسد والشراسة والعجب والجبن وضعف الهمة والكبر والعبوس والغضب والذعر والكسل والهزء والزهو والحرص والشماتة والمجون وافشاء السر والشره والفجور».

واذا ما تناولنا كل صفة من الصفات الخلقية المذكورة انفا الحسن والسيء منها لوجدنا انها تصلح لتكون حديثا مستقلا ودرسا قائما بذاته من واجب الانسان الالمام به حتى يتبع احسنه ويمتنع عما يسيء اليه والى قرينه. ويمكننا ان نقسم النظام الاخلاقي الى علم الآداب العامة وعلم الآداب الخاصة

يختص الاول بسلوك الانسان وتعامله مع الغير على اساس من الاحترام المتبادل والعفة والكرامة، بينما يختص الثاني بتعامل الانسان مع نفسه في كل لحظة من لحظات حياته. فأدب الجماعة كأدب الفرد وهما عاملان اساسيان في التنشئة الاخلاقية الصحيحة.

وهل هناك من ينكر ان اثر التنشئة الاخلاقية الصحيحة على السلوك

---

١ ـ مجموعة عبد العزيز الخولي، في كتابه عظات بالغة من حديث الرسول القاهرة ١٩٣١ صفحة ١١٨

الاجتماعي وبما يميز البشر، سوى اخلاقهم نحو انفسهم ونحو الغير؟ اما كيف تتم هذه التنشئة فان لها اصولا يجب ان تتبع. وسنتعرض لها في مجال لاحق. ونلاحظ فورا ان الارشاد والنصح يكفيان بفردهما في عملية التعلم ان لم يقترنا بالتدريب والممارسة. انطلاقا من نموذج اخلاقي حي يمثله اجمالا الاب الصالح والام الصالحة والمعلم المثالي فالولد يتأثر بالنموذج السلوكي الذي يشاهده دوما فينطبع في مخيلته مقرونا بالقيم التي يمثلها لان الولد في طور النمو لم يبلغ بعد درجة النضوج الذهني الذي يخوله لاستيعاب المفاهيم المجردة ان لم تكن مقرونة بالحس. فالولد يفكر باحساسه اكثر مما يفكر بعقله لان الحس هو وسيلة اتصال الولد بالعالم الخارجي اخذا وعطاء.

من هنا تظهر لنا اهمية النموذج الاخلاقي الذي يمثله الوالدان والمعلم في طبع مخيلة الولد بالصورة الاخلاقية الزاهية، فان عجزوا عن ذلك او تخلفوا عنه او طبعوا الصورة السيئة فلابد وان مخيلة الولد ستحفظها وتتأثر بها ربما تقليدا في الاول ولكن طبعا وتطبعا فيما بعد.

هذا الواقع ينبهنا الى مسئولية البيئة العائلية في تكوين الصور الاخلاقية المشرقة والزاهية في مخيلة الولد. ولابد ان تكون هي ذاتها قد التقطت واستوعبت وهضمت مثل هذه الصور فاصحبت وحدة اخلاقية مشرقة على الغير ودور التربية الاخلاقية بين في ايجاد هذه الصور نقلا وانتقالا تعلما وتعليما.

ومن ثم لابد من الاشارة الى انه بالرغم من التغيرات التي تطرأ على المحيط الاجتماعي وقيمه الاخلاقية بفعل المؤثرات الحضارية والثقافية المتنقلة بين بيئة واخرى وجيل وآخر، فان القواعد الاخلاقية الاساسية تبقى هي لان طبيعة البشر الاساسية هي واحدة لا تتغير فالانسان فطر على الخير والشر بحد سواء وادرك انه بالخير يعيش ويهنأ وبالشر يسوء ويندثر فكان جهده منذ خلق متهجا نحو تغليب الخير على الشر حفظا للنفس والمجتمع.

قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿ونبلوكم بالشر والخير فتنة﴾ (الانبياء اية ٣٥) ومواصفات الخير لم تتغير منذ الخليقة كما ان مواصفات الشر لم تتغير هي ايضا. ربما اختلفت بعض المظاهر ولكن الحقيقة هي ذاتها. لذلك نقول

ان القواعد الاخلاقية الاساسية التي اقيمت عليها بنية الامم الاخلاقية لم تتغير وان طرأت على اشكالها احيانا تغيرات فرضتها مستجدات العصور والحضارات والثقافات.

والدعوة الى الخير دعوة مستمرة اطلقتها كل الاديان والتعاليم السماوية وذلك بغية تغليب قوة الخير على قوة الشر الكامنة في الانسان. هذه هي طبيعة الانسان وهذا ما فرض عليه من مواجهة طيلة حياته، فقد امر بان يغلب قوى الخير على قوى الشر لديه ولدى غيره وان يدعو للخير حيثما وجد. قال تعالى ﴿ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون﴾ (ال عمران اية ١٠٤) وكذلك ﴿افعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾ (الحج اية ٧٧) وكذلك ﴿لا يسأم الانسان من دعاء الخير﴾ (فصلت اية ٤٩).

ولابد هنا من الاشارة الى ان التطبع بالخير وبالاخلاق الحسنة عملية اقتناع اكثر منها عملية وعظ وارشاد. فالوعظ والارشاد يجب ان يوديا للاقتناع لان الصفة الملازمة للشخص هي تلك المكتسبة عن قناعة والملتصقة بالشخصية وليست ذلك المظهر الخارجي الذي يلمع عند الحاجة ويزول عند الحقيقة.

هذا هو النظام الاخلاقي الذي يطلب من العائلة ادخال ابنائها وافرادها فيه عبر التعلم والتدرب والتمرس، وتلك عملية مستمرة تؤمنها العائلة ما دامت تؤمن بالقيم الاخلاقية التي اعتنقتها ارثا او اكتسابا وذلك هو النداء الذي وجهه الخالق لعباده ﴿لاخير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه اجرا عظيما﴾ (النساء اية ١٤٤).

النظام المدني

لسنا بحاجة للعودة الى الخلف الآف السنين عبر التاريخ لنقف على حقيقة الدين في حياة الانسان.

الدين عقيدة ومعتقد والانسان كون عقيدته من خلال معتقداته، فان

اعتقد بالقوى الطبيعية كقوى مسيرة له ومتحكمة به وبمصيره اصبح معتقده عقيدة وعقيدته دينا بالطبيعة وان اعتقد بالعزة الالهية خالقته ومسيرته وقيمة على مصيره كان معتقده عقيدته بالله عز وجل وكانت عقيدته دينه بالله كخالقه وولي امره.

فالدين عقيدة ومعتقد كما قلنا، وقد برهن الانسان منذ بدء الخليقة على ما حمله لنا التاريخ من انه كون عقائده من خلال احتكاكه بالعالم الخارجي المرئي منه[1] وغير المرئي فارتفع سن اعتقاده بالحجر والحيوان والشمس والقمر الى اعتقاده بالعزة الالهية المهيمنة على البشر دون ان تكون مرئية منهم. هذا الارتقاء كان حصيلة تطور جذري في ادراك الانسان وفهمه لحقيقة الخلق الذي امتزج مع ادراك حقائق الحياة وتلمس سر الخليقة والكيان ونواميس الطبيعة وما خلق الله على الارض وفي السماء من مخلوقات.

ولذا نرى ان الدين امتزج في حياة الامم بكل شيء: امتزج بالمعتقد بالارض وما عليها وما وراء الارض وما فيها، بالوجود والعدم، بالاخلاق والقيم، بظاهر الانسان وباطنه، بعلاقة الانسان بنفسه وبغيره، بقيم الانسان ومفاهيه. ولا عجب ان تكون الاديان كافة قد جاءت مكرسة لمعتقدات الانسان بالخير والشر وبقوى المحبة والهدم، وبتفضيل الاولى على الثانية لان مصير الانسان متعلق بها.

ونتيجة لهذا الانصهار الحاصل بين الروح والمادة وبين المعتقد الالهي والطبيعي جاءت المفاهيم الاخلاقية والسلوكية والانظمة الاجتماعية والنواميس الانسانية ممزوجة بالمعتقدات الدينية مؤلفة معها وحدة في الفهم

---

١ يراجع في الاديان البدائية.

1- F.M. Bergounioux et J. Goetz. Les Religions des Prehistoriques et des Primitifs. Fayard. Paris 1958

2- F.M. Bergounioux et Glory : Les Premiers Hommes. Didier. Paris 1952

3- T. Mainage. Les Religions de la Prehistoire. Paris 1921

4- Teklhard de Chardin. L'Apparition de l'Homme. Le Seuil. Paris 1956

والرابط والمعتقد، فالمفهوم الاخلاقي مفهوم ديني كما هو مفهوم سلوكي وانساني.

وهكذا تكون الاديان قد ادت رسالتها للانسان بان اوجدت في قلبه الايمان، كما اوجدت فيه حب الخير والابتعاد عن الشر لان ذلك من الايمان. ونبت الوازع الديني ضمن الضمير الاجتماعي فالتقيا على اداء وظيفة واحدة هي الارشاد والرقابة ومحاسبة النفس والتحذير والوعد والوعيد.

هذه هي وظيفة الدين في تكوين الضمير الانساني. انها طبعا فرع من اصل، فالاصل هو في اقامة الرابطة الروحية بين الانسان وخالقه من خلال العبادة والتطلع دائما نحو الرضى الالهي والعفو منه وتقبل الدعاء ومنح المغفرة وحفظ النفس والدين، فترجع النفس الى خالقها راضية مرضية قال تعالى ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد﴾ (البقرة اية ٢٠٧) وكذلك ﴿ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم﴾ (البقرة اية ٢٦٥) وكذلك ﴿لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه اجرا عظيما﴾ (النساء اية ١١٤).

وعندما ندرك هذه الوظيفة الاجتماعية للدين بجانب وظيفته الروحية او كفرع لهذه الوظيفة الروحية المتسامية نجد ان التعليم الديني ذاته يشكل جزءا من التعليم الاخلاقي. بل ان التعليم الاخلاقي منبثق من التعليم الديني كما اعتقد به الانسان نفسه منذ القدم وكما مارسه، فاصبح لديه عقيدة غير منفصلة عن العقيدة الدينية. والعقيدة الاخلاقية المنبثقة عن العقيدة الدينية تتمتع بامتيازات لا تتمتع الاولى بها منفردة.

فالعقيدة الاخلاقية المجردة لا تلزم الانسان بشيء، لان الانسان قادر على الاعتقاد بالشيء والقول به دون الالتزام بما يعتقد او يقول، ولكن عندما ينضم للمعتقد الاخلاقي المعتقد الديني يصبح الاول لازما لان الانسان بطبيعته وبتوجيهه الروحاني ملتزم بدينه، فالدين التزام بعقيدة ومن

يلتزم بالأصل يلتزم حتما بالفرع يضاف الى ذلك ان الوازع الديني ينضم الى المعتقد الاخلاقي فيكون الضمير، ذلك المأوى والرقيب لاخلاقية الانسان.

من هذه الزاوية يجب ان ننظر الى الدين كنظام اجتماعي محيط بالنظام الاخلاقي وحافظ له، ومن هذا المفهوم للدين يمكن ان نتصوره كجزء من التربية المدنية.

خلاصة البحث:

١ ـ هل العائلة قادرة على القيام بدورها في التربية المدنية؟

ربما تساءل البعض: وهل من الممكن ان نحمل العائلة، كل عائلة عبء تعليم هذه الانظمة بما تتضمنه من قواعد واصول شاملة جامعة تفترض المعرفة الواسعة والثقافة العالية والعلم الرفيع؟ الا نحمل العائلة عبئا لاقدرة لها عليه لانها ليست مهيأة لحمله كما ان تهيئتها لحمله امر صعب ويكاد يكون مستحيلا؟

نجيب على ذلك ان من اولويات نجاح كل خطة تبديد الاوهام وتبسيط الامور وعدم تضخيم كل ما يقلل او يكتسب، وكأن علمه وقف على النخبة من البشر

ان كل ما سبق ذكره عن التربية المدنية على مستوى العائلة، وكل ما ذكرناه من الانظمة التي حللناها من البساطة بحيث ان الانسان كل انسان مدرك لها ويمارسها على درجات في حياته اليومية. فالانظمة التي تكلمنا عنها بسيطة في فحواها بسيطة في محتواها يدركها كل انسان بمجرد التنبه اليها. ومعظم الناس متنبه اليها بدرجات ومستويات. فهل يوجد من عائلة او فرد ليست لديه اجتماعات واقتصاديات ومسئوليات واخلاقيات ودين ومعتقد؟ هل يوجد انسان ليس لديه من هموم في تحسين احوال معيشته وتأمين رفاهيته ورعاية اطفاله والتعاطف مع ذويه؟ الواقع ان هذه المعطيات متواجدة لدى كل انسان ولكن بدرجات ومستويات تمتد بين القليل والكثير وغاية التنمية الاجتماعية والتربية المدنية بالضبط هي تقوية القليل ودعم الضعيف وتطوير

الكثير لما فيه خير الفرد والجماعة.

فالغاية اذاً من بسط المبادىء والانظمة التي صار الحديث عنها: هي تنمية امكانية الاستيعاب لدى الفرد لعملية التكيف التي يمارسها غالبا بصورة عفوية او فطرية او بدائية في مضمونها واسلوبها والارتقاء بالمفهوم والاسلوب الى مستوى النهج التربوي الصحيح، وهو المطلوب لتحقيق الغاية التي تسعى التربية المدنية لبلوغها وهي رفعة الانسان في نفسه ومجتمعه.

واذا كان الاهتمام الاول والاساسي انصب على العائلة فلانها تصنع الانسان الاجتماعي، ولانها النافذة التي يطل منها الانسان على المجتمع مزودا بما يجب ان يتزود به ليرى الناس ويتعامل معهم كواحد منهم تربطه بهم رابطة المصير المشترك في امة واحدة ومجتمع واحد.

فالطفل اكثر تأثرا بعائلته من اي كائن آخر لانها سبب وجوده وهي ملاذه ومأواه ومستقره وسنده المادي والمعنوي والاخلاقي يفرغ ضمنها همومه ويبحث فيها عن اتزانه العاطفي والنفساني ويتزود منها بالمحبة وحب الخير طالما توفرا فيها، وينقل عنها تقاليدها وثقافتها ونظرتها الى الحياة وقدرتها على مواجهة امور الدنيا.

هذا ما يجعل من العائلة الركن الاساسي في البنية الاجتماعية. والمطلوب منها كثير وكثير جدا مما يوجب تهيئتها التهيئة الكافية لتلبية ما يطلب منها عبر التعليم والتثقيف والتوجيه والمساعدة المادية والمعنوية، وهي حق لها على المجتمع.

وما دور سائر المؤسسات التي سنتعرض لها الا دورا متمما لدور العائلة ولا يمكن لهذه المؤسسة ان تحل بأي شكل من الاشكال مكان المؤسسة الاولى اي العائلة.

هذه هي مبررات اهتمامنا بالعائلة وبتوجيه الجهد التربوي اليها لانها القاعدة والباقي فرع للاصل.

هل العائلة في العالم العربي تقوم بدورها؟

سبق لنا ان تعرضنا للوضع العائلي في العالم العربي مشيرين الى التغيرات والتقلبات التي طرأت على تركيبة العائلة ووظيفتها ودورها فى تنشئة الاجيال الصاعدة وما يتهددها من اخطار، اذا لم تتدارك بالتدابير التوجيهية الصحيحة. ولسنا بحاجة للعودة مجددا الى هذا البحث الذي نحيل عليه، ولكن ما يهمنا قوله هنا هو: وجوب حصول توجيه تربوي اكثر تركيزا حول دور العائلة في المجتمع العربي بحيث تتحمل مسئولياتها كاملة وبصورة صحيحة في المجالين التربوي والوقائي، فتصبح في مستوى مواجهة التطورات المستجدة في مجتمع متطور بسرعة. فلا تغلب على امرها ولا تؤخذ مباغته ولا يشل دورها. بل تبقى ذلك الحصن الحصين الذي ينبت رجال الغد مزودين بالمناعة الخلقية والمقدرة اللازمة على مواجهة الحياة بثقة في النفس وباستعداد كلي للقيام بالدور الاجتماعي العائد لكل منهم، خدمة للمجتمع وحفاظا على الوطن وتعزيزا لمكانته الداخلية والخارجية.

ومن ثم على صعيد الوقاية من الانحراف والاجرام فان دور العائلة عظيم جدا اذ تقع عليها مسئولية الحيلولة دون الخلل السلوكي الذي يمكن ان يطرا على افرادها لا سيما الاحداث منهم. وتؤخذ العبرة مما حصل في بعض المجتمعات، ومنها خاصة المجتمعات الصناعية، حيث انفرط عقد العائلة بسبب عوامل كثيرة اهمها الحاجة الى عمل اعضاء العائلة كافة في سبيل جني المؤثرات المواكبة لارتفاع مستوى المعيشة وكان من نتيجة ذلك ان ضعفت الرابطة العاطفية والوالدية بين الآباء والابناء، كما اصبح اجتماع العائلة مقصورا على الالتقاء في المساء على طاولة الطعام ومن ثم الانصراف الى التلفزيون المتنوع البرامج حتى يكاد يكون لكل فرد في نفس البيت جهازه الخاص به في غرفته.

وترتب على هذا التباعد غياب الرقابة الوالدية وغياب النموذج السلوكي الذي كان يقتدي به الابناء. فنشأ الاولاد بقدر من الضوابط السلوكية أقل بكثير من ذي قبل، وبانتفاخ في الانانية الفردية مما حجب

عنهم الرؤية الصحيحة لواقع العلاقات الانسانية. فانحرف من انحرف منهم، ويكاد يكون المهددون بخطر الانحراف اكثر بكثير مما هو متصور، بدليل الزيادة المطردة في حجم الاولاد الذين يخضعون للعناية الاجتماعية، بينما كانت العائلة هي التي تؤمنها. ويمكن القول ان المجتمع المعاصر في تلك البلدان لم يؤمن بديلا سويا عن العائلة بالرغم من ازدياد عدد المؤسسات الاجتماعية والرعائية التي عرفها ويعرفها كل يوم. والدليل على ذلك ايضا هو اتساع رقعة الانحراف لتشمل طبقات من صغيري السن كانوا خارج اطارها لسنوات خلت. فبينما كانت اكبر نسبة من الاجرام تتواجد بين من هم في العشرين الى الخامسة والعشرين من عمرهم، واذا بها تظهر بين من هم في الرابعة عشرة الى السادسة أو الثامنة عشرة من عمرهم، وهذا امر شديد الخطورة[1].

اما الوضع في العالم العربي فانه يختلف نوعا ما عما هو عليه في المجتمعات الصناعية التي سبقت الاشارة اليها، وان كانت بعض المؤشرات تنبىء باتجاهه في نفس الاتجاه دون ان يصل الى درجة الخطورة.

فالعائلة في العالم العربي مازالت قائمة كركيزة اساسية في البنية الاجتماعية تمتد رعايتها ليس فقط للابناء ولكن للفروع والاصول على درجاتهم، مع حصول بعض التباعد حسب الوضع الاجتماعي المتميز بين بلد واخر

ولكن هل هذه الركيزة الاساسية في البنية الاجتماعية العربية تؤدي دورها الاساسي الذي اشرنا اليه في الصفحات السابقة؟ وهل تقوم بدور واق من الانحراف؟

لا شك ان هنالك نقاط ضعف ومراكز وهن في الدور الوظيفي للعائلة في العالم العربي، وهذا ما يوجب استدراكه بغية تعزيز هذا الدور وتطوره كي يبقى في المستوى الواقي والفاعل في حياة الفرد مع ما يتطلب

---

١ ـ يراجع مؤلفنا : الجريمة والمجرم الفصل الخاص بسن المجرم.

ذلك من انفتاح فكري ومواجهة واقعية لحقائق الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومتطلباتها.

واذا لم تستدرك نقاط الضعف هذه وتعالج فلابد وان العائلة العربية سائرة الى وضع غير ملائم يحول دون ادائها لدورها التربوي وبالتالي الوقائي. فبقاء العائلة على الوضع الحالي او في وضع جامد متحجر سيخلق هوة سحيقة بين الاولاد واسرهم مما سيبعدهم عنها ويعرضهم للعوامل السلبية الكثيرة التي يوفرها العالم المعاصر فيصبحون اكثر تعرضا للانحراف او التحرر من الضوابط السلوكية السليمة، كما يصبحون رافضين للنظام الاجتماعي القائم دون ان يقدموا البديل الصالح

يضاف الى ذلك ان المفهوم الخاطىء للحرية والديمقراطية يؤدي الى تطبيق خاطىء لمبادئهما، كما حصل في بلدان الغرب. فبحجة ان الديمقراطية يجب ان تتميز بالحرية المطلقة وصل اكثر من مجتمع الى اباحية سلكوية تجاوزت كثيرا من القيم الاخلاقية حتى في التعامل الاقتصادي والسياسي والمهني.

ومن ثم فان انتفاضية الشباب على التقاليد والقيم السائدة في اكثر من بلد لم يساير التطور وبقي متحجرا في مفاهيمه، وأدى هذا لانهيار هذه التقاليد والقيم دون ان يقوم لها بديلا مقبولا اجتماعيا. فكانت هنالك عملية هدم لم يتبعها بناء. وهذه آفة ايامنا الحاضرة كما سيسجلها تاريخ الشعوب.

ولا شك في ان معالجة هذا الوضع الناشيء لايمكن ان تتم الا عبر عمل تربوي فاعل يتوجه الى كافة طبقات وافراد المجتمع كلا حسب ادراكه وفهمه حتى يحصل نوع من الترميم لما اهتز، وبناء جديد يجب ان يقام.

وسنرى في مكان لاحق مقومات هذا العمل التربوي والاساليب التي يجب ان يتبعها ليصل به الى من يتوجه اليه.

النبذة الثانية: التربية المدنية على مستوى المدرسة:

تشكل المدرسة المؤسسة الثانية بعد العائلة التي تتولى مسئولية تأهيل الولد اجتماعيا الى جانب تأهيلة علميا. اوجد المجتمع هذه المؤسسة لان العائلة بمفردها غير قادرة على حمل عبء التأهيل الاجتماعي والعلمي بعد ان يبلغ الطفل سنا معينة، اذ ليس لها المؤهلات العلمية اللازمة للقيام بعملية التعليم هذه كما ان لها وظائف اخرى يجب ان تقوم بها.

يقول اوليفيه ربول في كتابه فلسفة التربية (اشير اليه سابقا ص ٢٥) «اذا كانت الاسرة الحديثة تضطلع بالوظيفة الاولى في التربية، اى تنشئة المشاعر، فهي تضطلع ايضا بالوظائف الاخرى اجمالا وهي تلقن وتنشيء وتعلم بيد انها سرعان ما ترى نفسها غير كافية لتلك المهام التي تؤلف التعلم والتي تأخذها على عاتقها مؤسسات خاصة تطابق كلا منها نوعا مختلفا من التعلم».

لذلك قامت المدرسة بقيادة افراد في المجتمع اختاروا تأهيل الغير كمهنة لهم يصرفون فيها حياتهم مما يكسبهم خبرة يوما بعد يوم. هذه الخبرة التي لا يمكن ان تتوفر عند غيرهم. ولكن المهم ان يكون توجه المعلمين نحو اكتساب مثل هذه الخبرة، ونحو توظيفها في سبيل تطوير اساليب تعليمهم وتعاملهم مع التلاميذ في المدرسة، والقيام بالوظيفة الاجتماعية المنوطة بهم.

فالمدرسة هي حلقة مكملة للعائلة تتولى الطفل عادة بعد الخامسة من عمره وعلى مدى عشر سنوات على الاقل، اي في مرحلة من العمر يكون فيها الطفل في اقصى حالات التأهب النفساني للتعلم والتقليد والتطبع والائتلاف مع القيم التي يصادفها في مرحلة نموه هذه.

هذا ما يعطي المدرسة في تنشئة الطفل وتنمية شخصيته الاجتماعية وتأهيله علميا دورا هاما بل مؤثرا جدا في حياته اذ منها ينعطف نحو المستقبل مزودا بالقيم والمفاهيم التي تقوده في مسيرته وتحدد الى حد كبير دوره في مجتمعه

فالدور الاجتماعي بحاجة لعناصر مؤهلة له ومؤازرة لادائه وهذه

العناصر تنمي في المدرسة.

دور المدرسة الاجتماعي والتربوي:

اذا تمعنا في الدور الاجتماعي والتربوي الذي تقوم به المدرسة لوجدنا انها كنظام او كمؤسسة تتألف من عناصر تكون هيكلها: انها بيئة جغرافية ومحيط انساني تضم طبقات من الناس مختلفة سنا وثقافيا واجتماعيا: فمدير المدرسة ومعاونوه الاداريون يأتون اجمالا من محيط اجتماعي معين ربما اختلفوا درجة ونوعا عن محيط معلميه وتلامذته، وكذلك المعلمون ومنهم الممتهن ومنهم عابر السبيل، وكلهم يحمل ثقافة اجتماعية معينة ربما اختلفت بين احدهم والاخر تباعا لمصدرها ولظروف تلقيها الخاصة بكل منهم. ومن ثم فان التلاميذ انفسهم يختلفون سنا وثقافة اساسية، اذ يأتون من بيئات اجتماعية مختلفة لها مفاهيمها السلوكية الخاصة بها ولها مثلها العليا وان كانو اجمالا في الصف الواحد من اعمار متقاربة تتحكم بهذا الاطار الاجتماعي الانساني الذي يضم هذه الفئات من المواطنين برامج مدرسية تضعها اجمالا السلطة التربوية تبعا لمفاهيمها وللحاجات العلمية التي تستشعربها، مضافا اليها تقاليد حضارية وثقافية ودينية، تكرسها الدولة كسياسة موجهة للمواطنين عبر اجهزتها المختلفة ومنها المدرسة

فالمدرسة تنقل للناشئة عبر المعلمين المفاهيم التربوية والاخلاقية والاجتماعية، كما تنقل اليهم العلوم الاساسية المؤهلة لتحصيل اوسع وادق في المراحل اللاحقة على مرحلة التأسيس العلمي. وعملية النقل هذه لا تتم باساليب موحدة بل تختلف باختلاف مفاهيم المعلم ونظرته اليها وادراكه لدورها في التأهيل الطلابي. كما تختلف باختلاف شخصية كل معلم، لما لهذه الشخصية من اثر على الاسلوب التعليمي وعلى نفسية التلاميذ فالمعلم يشكل في نظر التلاميذ نموذجا سلوكيا معينا غالبا ما يسعى التلاميذ للاقتداء به.

ومن ثم فان نقل المعرفة عبر عملية التعليم يتم بدرجات مختلفة تبعا لدرجة ثقافة المعلم نفسه وهضمه لعلمه وفهمه لدوره كمعلم واستيعابه لوظيفة العلم المنقول في حياة تلامذته والدور المطلوب منه اداؤه.

لذلك كانت عملية اختيار المعلم من ادق عمليات الاختيار الانساني لانها لا تتوقف فقط على درجة ثقافته، ولكن على وقوة شخصيته وعلى مقدرته على الاتصال بالغير عبر الاتصال بالعقل والنفس والقلب والحس الاجتماعي. فالمعلم يتعامل مع شخصية انسانية قيد التكوين، وهي مقلدة الى حد بعيد ومتأثرة بالنماذج السلوكية التي تتعايش معها، فكيف اذا كانت هذه النماذج ذاتها مقرونة بسلطة آمرة على الغير؟

المدرسة في التاريخ العربي:

مرت المدرسة بمراحل تكوينية حملتها من طور المؤسسة التعليمية الى طور المؤسسة التربوية، فبينما كانت في الماضي تتوقف وظيفتها عند تقديم علم اللغات والآداب وبعض العلوم الاساسية لتكوّن ثقافة التلميذ وتهيئته لولوج ابواب العلوم الاكثر تخصصا. اصبحت اليوم مؤسسة تربوية يطلب منها تأهيل رجل الغد والمواطن الصالح لتزويده بكافة المعلومات التي تجعل منه شخصا اجتماعيا مؤهلا للقيام بدور معين في المجتمع، كما اصبحت مؤسسة تلبي حاجات تقنية واقتصادية لم تكن معروفة من قبل ووسلية لتهيئة العنصر البشري المنتج في دوره لعمل النظام الاقتصادي والصناعي. ومن ثم اصبحت المدرسة مؤسسة مكملة للمؤسسة العائلية، وظيفتها التعليم والتدريب على الحياة الاجتماعية، والتأهيل الاولي لتقي العلوم المهنية، لان التطور الصناعي ابعد الاهل عن البيت وخلق نوعا من التخاذل في اداء واجبهم التربوي، كما اضعف دورهم التوجيهي.

وبما اننا لسنا بعرض دراسة التاريخ التربوي بتفاصيلة، فلن نتوقف الا قليلا عند التطور البطيء الذي طرأ على المدرسة منذ تكوينها. وبالتالي نتجاوز مرحلة «مدرسة الشيخ» في ظل شجرة السنديان لنقف قليلا عند «المدرسة القرآنية» التي وصفها ابن خلدون[1] في فصل خصصه للبحث في

---

١ ابن خلدون المقدمة الفصل ٣١ وما يليه من الكتاب الاول من الباب السادس.

تعليم الاولاد واختلاف المذاهب في طرقه فيقول: «اعلم ان تعليم الولدان للقرآن شعار الدين اخذ به اهل الملة ودرجوا عليه في جميع امصارهم لما يسبق الى القلوب من رسوخ الايمان وعقائده من ايات القرآن وبعض متون الاحاديث وصار القرآن اصل التعليم الذي يبني عليه ما يحصل بعد مس الملكات».

وذكر الامام الغزالي[1] س قبل عن تربية الولد في المكتب ما يلي: «ثم يشغل في المكتب فيتعلم القرآن واحاديث الاخبار وحكايات الابرار واحوالهم لينغرس في نفسه حب الصالحين ويحفظ (بضم الياء اي يحال بينه وبين) من الاشعار التي فيها ذكر العشق واهله ويحفظ (ايضا بضم الياء) من مخالطة الادباء الذين يزعمون ان ذلك من الظرف ورقة الطبع فان ذلك يغرس في قلوب الصبيان بزر الفساد».

اما التعليم العالي فكان ينقسم حسبما قدمه ابن خلدون الى قسمين: «علوم مقصودة بالذات كالشرعيات من التفسير والحديث والفقه وعلم الكلام وكالطبيعيات والالهيات من الفلسفة وعلوم هي وسيلة آلية لهذه العلوم كالعربية والحساب وغيرهما للشرعيات كالمنطق للفلسفة وربما كان آلة لعلم الكلام ولاصول الفقه على طريقة المتأخرين».

اما بشأن الاسلوب التعليمي فكان الاهتمام منصبا على النصح بعدم استعمال التسلط والقهر والاكراه في التعلم كما كان ذلك منتشرا في العصور الغابرة وذلك بغية تفادي خلق الازدواجية في شخصية الولد فيربى ويشب على الخداع والكذب والنميمة اذ يتظاهر بالخضوع والخنوع امام معلمه.

وكأني بعالم نفسي معاصر يصف هذا الوباء عندما اقرأ المقطع التالي لابن خلدون: «في ان الشدة على المتعلمين مضرة بهم وذلك ان ارهاف الحد بالتعليم مضر بالمتعلم سيما في اصاغر الولد لانه من سوء الملكة ومن كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين والمماليك او الخدم سطا به القهر وضيّق

---

١ - الامام الغزالي: احياء علوم الدين. الجزء الثالث. طبعة عثمان خليفة ١٩٣٣ صفحة ٦١

عن النفس في انبساطها وذهب بنشاطها ودعاه الى الكسل وحمل على الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفا من انباسط الايدي بالقهر عليه وعلّمه المكر والخديعة لذلك وصارت له هذه عادة وخلقا وفسدت معاني الانسانية التي له من حيث الاجتماع والتمرن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله وصار عالا على غيره في ذلك بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل فانقبضت عن غايتها ومدى انسانيتها فارتكس وعاد في اسفل السافلين. وهكذا وقع لكل امة حصلت في قبضة القهر ونال منها العسف فينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده ان لا يستبدأ عليهما في التأديب».

كما انه يخيل اليّ الاستماع الى احد المعاصرين الذين درسوا علم النفس التربوي الحديث عندما اقرأ للامام الغزالي[1] ما ينصح به المربين في تربية الطفل عندما يقول لهم «. . . مهما ظهر من الصبي خلق جميل وفعل محمود فينبغي ان يكرم عليه ويجازى عليه بما يفرح به ويمدح بين اظهر الناس. فان خالف ذلك في بعض الاحوال مرة واحدة فينبغي ان يتعامل عنه ولا يهتك ستره ولا يكاشفه ولا يظهر له انه يتصور ان يتجاسر احد على مثله ولا سيما اذا ستره الصبي واجتهد في اخفائه، فان اظهار ذلك عليه ربما يفيده جساره حتى لا يبالي بالمكاشفة. فعند ذلك ان عاد ثانية فينبغي ان يعاقب سرا وبعظم الامر منه ويقال له اياك ان تعود بعد ذلك لمثل هذا وان يطلع عليك في مثل هذا بين الناس. ولا تكثر القول عليه بالعتاب في كل حين فانه يهون عليه سماع الملامة وركوب القبائح ويسقط وقع الكلام من قلبه. .»

ففلسفة التربية اذاً تتجه الى الابتعاد عنالتسلط على الولد وتخويفه والتشهير به، بغية خلق الثقة في نفسه ومساعدته على ضبط نزواته وتجاوز اخطائه دون ان يرافقه الشعور بالذنب كلما هفا هفوة. وإلا تكونت لديه عقد نفسية تؤدي به الى الخروج على الطريق القويم بايجاد شخصية مستترة

---

١ الامام الغزالي احياء علوم الدين الجزء الثالث صفحة ٦٣

لديه تختلف في جوهرها عن شخصيته الظاهرة ملؤها الحقد والنقمة، وهذا اول طريق الانحراف والاجرام.

وبالفعل بنينا العلم الجنائي الحديث ان كثيرا من المنحرفين والمجرمين نالوا قسطا وافرا من القهر والاذلال والمعاملة القاسية في المدرسة، مما خلق لديهم شعورا بالكرّه لها حملهم على الهرب منها تفاديا لنقمة معلم ظالم او رفيق شامت ومن ثم انقلت ازدواجية الشخصية لديهم الى انحراف سلوكي تعويضا سلبيا لما اصاب نفوسهم من قهر واذلال واستبداد.

المدرسة في التاريخ الغربي:

اذا كانت هذه هي الحال في الشرق العربي، فلم تكن بافضل منها في الغرب حيث يلاحظ نفس الاوضاع المدرسية عندما كان العلم وقفا على ابناء الاثرياء من القوم، يتناول بعض الآداب واللغات وفي احسن الاوضاع بعض العلوم الطبيعية ولنقرأ ما كتبه الدكتور فاخر عقل عن رابليه (١٤٨٣ ـ ١٥٥٣ ميلادية) المصلح التربوي الشهير[1]: «حارب التربية الكلامية غير الواقعية التي كانت تسود زمانه حربا لاهوادة فيها وطالب بان يستعاض عن التربية اللغوية الشكلية القديمة بتربية تقود الى حرية الفكر والعمل عوضا عن الخضوع للسلطة، سلطة المدرسين او الانسانيين او رجال الدين . وشدد على اهمية العلوم وان التربية لا تكون من خلال الكتب ونصح بالترغيب لا بالترهيب».

والجدير بالذكر ان رابليه دعا الى تعلم اللغة العربية الى جانب اليونانية واللاتينية، كما دعا الى الاحاطة بكتابات كبار الاطباء العرب واللاتين.

وجاء بعده مونتن (١٥٣٣ ـ ١٥٩٢م) ليقول: «راقب الطفل عند عودته من المدرسة وبعد ان يكون قد قضى فيها خمسة عشر او ستة عشر عاما فانك لاتجد من يفوقه غرابة وسخافة وعدم صلاح للصداقة او العمل. انك

---

١ ـ دكتور فاخر عقل التربية قديمها وحديثها دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٧ صفة ١٠٩

لتجد ان كل بضاعته قليل من اليونانية واللاتينية جعله اكثر خيلا وعجرفة منه حين غادر البيت»[1].

ويرى مونتن ان هدف التربية هو الفضيلة وعلى المعلم «ان يشعر تلميذه بان عظمة الفضيلة الحقيقة وقيمتها تتجلى في سهولة القيام بها وفائدة هذه الممارسة والسرور كما يشعر بان الحصول على الفضيلة انما يكون بالنظام والسلوك الحسن لا بالقوة. .» ويضيف مونتن: «انظر الى صلاح تلميذك من استقامة سلوكه وتعرّف على لفظه وعقله من حديثه واختبر عفته واعتداله بمراقبته في ملاذه ومسراته ان الحفظ عن ظهر قلب ليس معرفة انه خزن للكلمات في الذاكرة لا اكثر ولا اقل. اما المعرفة الحقيقة فتتجلى في السلوك».

نلاحظ مما تقدم انه وجد منذ قديم الزمان مصلحون تربويون في الشرق والغرب لفتوا الانتباه الى الدور الذي يجب ان تلعبه المدرسة في بناء الشخصية الانسانية السليمة، فتبع اراءهم بعض الحكام بينما اظهر البعض الآخر عدم اهتمام بالمسألة التربوية، فكانت الفوضى في المناهج والاساليب وتأخرت المدرسة تأخرا هائلا في اداء وظيفتها التربوية.

مدرسة اليوم ودورها التربوي:

واليوم بالرغم مما طرأ من تبدل وتغيير في هيكل المدرسة وبرامجها، إلا ان الانتماء ينصب عليها لانها في حالة تخلف وتأخر عن تلبية الحاجات التربوية الملحة التي اوجدها المجتمع المعاصر

كما انها تظهر من اسباب العجز الذي جعل الاخطاء تتراكم، لدرجة ادخلت المسألة التربوية في دوامة اختلط فيها الحابل بالنابل فلم يعد يتبين للناظر اليها سمات التقدم من سمات التأخر

وهذا واقع نلمسه ويجب ان نعبّر عنه بنظرة تأملية حتى نتمكن من

---

١ ـ نفس المرجع السابق صفحة ١١١

اعطاء المدرسة دورها الوظيفي في بناء الفرد والمجتمع. يقول التربويون[1]: «يلاحظ للناظر في المدنية الحاضرة ان طابعها المميز هو النظام والتنظيم ادرك الانسان اليوم ان الفوضى لا تنتج الا الفوضى وان عدم التنظيم ينتج عنه تعقيد الامور وتأخيرها وقلة النتاج مكان التربية النظامية هو البيت اولا والمدرسة ثانيا والمجتمعات المختلفة ثالثا والحياة اليومية العامة اخيرا والحق ان الانسان السوى والعادى يولد بقدرة كامنة كافية على التنظيم والانتظام ويبقى للبيت ان يستغل هذه القدرة ويوجهها كما يبقى للمدرسة ان تنميها وتحث عليها فيخرج الانسان الى المجتمع منتظما محبا للنظام وهنا محل الاشارة الى الحلقة المفرغة التي تدور فيها بعض المجتمعات التي ينقصها النظام والتنظيم فالحياة الاجتماعية فيها غير منتظمة وكذلك الحياة اليومية. كما ان الحياة البيتية والمدرسية فيها تتصف بالفوضى والاضطراب

» ويضيف المؤلف «ان البيت الراقي والمدرسة الذكية هما طريق المجتمعات العربية الى النظام والتنظيم. وان نشر العلم وتعميم التعليم بين مختلف طبقات الشعب وعند سائر ابنائه هما السبيل الوحيد لحصول المجتمعات العربية على التنظيم والانتظام اللذين لا يستغني عنهما شعب يطمح الى الحياة السعيدة المستقلة العزيزة. ولكن نشر العلم والتعليم رهين بتحسين الحال الاقتصادي في البلاد وتمكين المواطن العربي من حياة تليق بالبشر».

اليست هذه هي مقومات الامن الاجتماعي التي استعرضناها في القسم من الاول من دراستنا؟

فالمدرسة اذاً عامل اساسي في تأمين الامن الاجتماعي للمواطن عبر ما تمنحه للاجيال من تهيئة نفسانية واجتماعية وعلمية في سبيل قيامها بدورها في المجتمع

وتجمع الاراء اليوم على وجوب البرمجة في التعليم بصورة تجعل التحصيل العلمي متوازنا، مع صقل الشخصية الانسانية الاجتماعية من

---

١ دكتور فاخر عقل المرجع ذاته صفحة ٣٤٠ ٣٤٣.

جهة، ومع التأهيل المهني من جهة اخرى لا تصبح المدرسة منبتا لاشباه المثقفين الذين سيضاعفون حتما جيوش العاطلين عن العمل بان يلتحق بهم العاجزون عن كسب رزقهم بعمل مجدٍ. لذا سنرى ان بعض الاتجاهات التربوية الحديثة تربط بين اقتصاديات البلاد وبين المناهج التعليمية بحيث تحدد الاخيرة بالنسبة لمتطلبات الاولى.

اذاً نحن امام تطور جذري في نظرة المجتمع للمدرسة كوسيلة اساسية من وسائل تهيئة المواطن لوظيفته الاجتماعية ومواطنيته وسلوكيته المتزنة

فهل تجاوبت المدرسة الحديثة مع هذه المتطلبات؟

الوظيفة الاجتماعية لمدرسة اليوم:

هل قامت المدرسة بالوظائف التي فرضت عليها بحكم الدور الذي اعطي لها في المجتمع المعاصر؟

مدارس اليوم واقعة تحت وابل من الانتقادات توجه اليها من كل حدب وصوب. توجه اليها من الاهل ومن التلاميذ ومن المؤسسات الحكومية والخاصة ومن الجامعات والمعاهد العليا، كما توجه اليها من علماء الاجتماع والتربية فلماذا؟ لان الجميع يلاحظون تقصير المدرسة في اداء الدور التربوي الاجتماعي المنوط بها الجميع يعتقدون ـ غالبا عن صواب ـ ان المدرسة لم تكن او لم تصل الى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقها.

يقول المفكر اللبناني المعاصر ميخائيل نعيمة «من المؤسف ان تكون لنا وزارة تربية وان تهتم هذه الوزارة باشياء كثيرة الا بالتربية فهمها الاكبر ان تكثر من المدارس والمدرسين دون ان تلقي اي بال الى التربية الحقة والمربين الحقيقيين. فالتربية في نظري تعني قبل كل شيء وبعد كل شيء تربية النفس على الفضيلة والفضيلة تعني ان يسلك الانسان مع اخيه الانسان سلوكا يجعل من حياة الاثنين متعة وبركة لاعذابا ولعنة فلو كانت لنا التربية الصحيحة لما كانت هذه الفوضى في الاخلاق وهذه الموجة العارمة من الاجرام. ثم لما كنا نرى شبابنا وشاباتنا يتلهون بقتل المخلوقات كصيد

العصافير مثلا وتشويه جمال الطبيعة ولما كنت ترى في مدننا هذه الاقذار المتراكمة في الشوارع ولما كنت تشم هذه الروائح الكريهة (ما اقرب ميخائيل نعيمة بهذا من المحافظة على البيئة كهدف اساسي للتربية المدنية. وقد تكلمنا عن ذلك من قبل) او تسمع هذه الكلمات النابئة التي تصم اذنك في كل ساعة من ساعات النهار ولا هذه الضجة التي تجعلك تشعر وكأنك في بيت للمجانين. تلك التربية التي لاتلمسها في مدارسنا وفي حياتنا التي كان على المدرسة ان تجعلها اجمل مما هي بكثير لو ان المدرسة كانت في الواقع مكانا للتربية لا لحشو الدفاع باشياء قد يكون ضررها اكثر من نفعها بكثير. انني لأوثر ان اعيش في عالم يجهل القراءة والكتابة ولكنه لا يجهل جمال الصدق والامانة والمحبة والتعاون على ان اعيش في عالم يستوعب كل علوم هذا الزمان ولكن لايقيم اي وزن للجمالات الخلقية والمسلكية»[1]

فالكل يلاحظ ان البرامج المدرسية جامدة جمودا قاتلا يجعلها مختلفة جدا عن متطلبات العالم المعاصر مع ما استجد فيه من علوم ومعطيات علمية، القت بالغبار الكثيف على البرامج التقليدية القديمة التي اثبتت عدم جدواها. ان البرامج المدرسية الحالية في معظم انحاء العالم العربي لا تواكب التطور العلمي، ولا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الطلاب الذين سيلجون ابواب مجتمع متغير دوما في متطلباته واحتياجاته ومفاهيمه وقيمه وفروضه، وكأنهم اضاعوا وقتهم في تحصيل ما لاينفعهم شيئا ولا يغني مؤهلاتهم الذهنية بما فيه الكفاية لانجاح عملية المواجهة القائمة بين تلك المتطلبات وبين الناشئ الداخل الى عالم وكأنه غريب عنه. ويكفي ان نقف عند بعض المعطيات المذهلة لندرك خطورة الموقف في العالم العربي.

ففي العالم العربي يبدو ان ٦٠٪ من الناس اميون لا يقرأون ولا يكتبون[2] وان عددا كبيرا ممن هم في سن التعليم لا يتعلمون لاسباب عديدة منها، الفقر وعدم وجود مدارس او عدم الاقبال عليها. وان قسما

---

١ ميخائيل نعيمة ـ صحيفة «صباح الخير» بيروت نقلته صحف اخرى في ٣٠ اذار ١٩٦٦

٢ دكتور فاخر عقل المرجع السابق صفحة ٢٦٨

كبيرا من المتعلمين لا يجاوز مستواهم العقلي مستوى الاطفال في الثانية عشرة من عمرهم.

فكيف يمكن التوجه الى هؤلاء الاميين او اشباههم لتعليمهم على الحياة الاجتماعية وهم عاجزون عن القراءة والكتابة وبالتالي عن فهم بعض المعطيات الاساسية في تعليم الانسان. وكيف يمكن تعليم انسان اذا كان تفكيره بمستوى الطفل غير النامي.

ومن ثم ينصب الانتقاد على تحجر البرامج المدرسية خشية التغيير وتعلقا بنظريات تعليمية اصبحت بالية وغير ذات شأن في التأهيل العلمي. كما ينصب على عملية حشو المعلومات في ذهن التلميذ دون تمكينه من استيعابها وهضمها ولمس فائدتها مما يجعلها لغوا. وينصب الانتقاد ايضا على عدم التوجيه المهني مما يساهم الى حد بعيد في تضخيم حجم ما يمكن ان نسميه «بطالة المثقفين» او اشباه المثقفين. فبينما نحن اليوم نعطي دراسة الادب والشعر الوطني والاجنبي اهمية كبرى ونصرف الوقت في التعليق على خيال الشعراء والكتاب، ينصرف طلاب البلدان الاخرى الى الانشغال بدراسة الالة والصناعة والاقتصاد، بغية تأهيل انفسهم لمواكبة التطور الصناعي واحتلال مكانتهم في دورة بلادهم الانتاجية دون اهمال الجماليات على الا تطغى على اهتماماتهم الاولى. وهذا النهج يؤدي حتما الى ايجاد طبقة من الشباب لدينا حائرة، ناقمة رافضة، شاعرة بعدم تأهيلها المهني والاجتماعي وبفقدان الاهتمام بها وعدم الاحساس بمتطلباتها والاستخفاف بمشاعرها. كما يؤدي بهؤلاء الشباب الى القيام بأعمال ثائرة على الاوضاع السائدة، وعلى اعتماد وسائل العنف كوسائل للتعبير عن نقمتهم ورفضهم للأنظمة القائمة. واذا لم تصل ردود الفعل الى هذه الدرجة من التعبير الثائر العنيف، فانها تتخذ منحى آخر لايقل خطورة عن المنحى الأول الا وهو الهروب المنحرف من الواقع الأليم عبر تناول المخدرات والادمان على المسكرات وكلاهما مرض اجتماعي يهدد الكيان الاجتماعي ككل.

وللوقاية من هذا الانحراف الخطير في اخلاق الشبيبة الناشئة والحليولة دون حدوث عمليات النقمة والرفض هذه، فان لابد من اعادة تقييم دور المدرسة في المجتمع واعطائها دون وجل او تردد وبشجاعة وقوة دورها الحقيق والفعال في تربية النشيء التربية الاجتماعية الصالحة وفي تهيئته التهيئة العلمية المفيدة له ولوطنه

ان عملية التقييم والتحديث والتطوير تتطلب الجرأة والشجاعة كما قلنا، لان القائمين على المؤسسات المعتبرة في المجتمع ينتمون اجمالا الى طبقة من الموظفين الخالين من المبادرة الخاضعين لرقابة وظيفتهم الخائفين من كل تغيير متعلقين بما اكتسبوا في حداثتهم من مفاهيم متعامين عن الحاضر ومتجاهلين للتطورات الحاصلة في المجتمع وكأنها كلها وباء بينما فيها الغث والسمين، المفيد والعاطل. والبراعة كل البراعة في اخذ ما هو مفيد واستبعاد ماهو عاطل لا الجمود والتقليد والاستمرار بالخطأ وان بدأ ظاهرة للأعين كما هو حاصل الان.

وانطلاقا من هذا الواقع الاليم في الوضع المدرسي المعاصر، كان لابد من عملية ادراك للذات لدى القائمين على المؤسسات المدرسية بغية الوقوف على المتطلبات المستجدة وعلى التكيف معها وتلبية الحاجات التربوية والعلمية المستحدثة ان المجتمع في تطور مستمر وهذا ما يفرض مواكبة مؤسساته لتطوره حتى تؤدى هذه المؤسسات وظائفها ضمنه

المطلوب من المدرسة اليوم على ضوء متطلبات التربية المدنية:

أول ما يطلب من المدرسة في يومنا هذا هو ان تكون اداة تأهيل وتكييف اجتماعي لا اداة اضطراب واخلال بالتوازن المفروض بين الفرد والجماعة فاذا دأبت المدرسة على التحجر في المواقف والمفاهيم تكون في الواقع قد مهدت السبيل امام الاضطراب الاجتماعي والصدام الحتمي بين الناشئة وواقع الحياة مع ما يولده هذا الصدام من انحرافات في السلوك والمفاهيم والقيم. وهذا هو اخطر ما يهدد التماسك الاجتماعي وهو الشرط الاساسي للامن الاجتماعي

وفي سبيل تمكين المدرسة من اداء دورها في التأهيل الاجتماعي يقتضي الالتفات الى برامج التربية المدنية فيما اذا وجدت لاجراء تقييم شامل لها والا عمل على وضع برامج حديثة تفي بالغاية المنشودة. يتبين في الواقع ومن خلال عملية استقصاء عابرة في مختلف البلدان العربية ان برامج التربية المدنية تكاد تكون غائبة تماما عن المدرسة. وحيثما وجدت فانها من التشتت والسطحية ينفي عنها اي دور تربوي ويجعلها عبئا على المعلمين والتلاميذ بسبب جفافها وعدم استيعاب وظيفتها وعدم الاعداد النفساني والذهني لتعليمها وتعلمها هذا واقع اليم يعطل دور المدرسة في المجتمع العربي.

نرى مثلا في بعض البرامج التالية انها تعالج بمستوى تلاميذ لم يتجاوزوا الثانية عشرة من عمرهم، وبمفاهيم مجردة يصعب ادراكها من الاولاد بهذه السن لعدم مخاطبتها حواسهم وشعورهم ومخيلتهم. فالولد يتدرج من المحسوس الى المجرد تدرجا بطيئا متناسبا مع نمو مشاعره وقوة ذهنه على استيعاب المفاهيم المجردة. فكيف بامكانه استيعاب مثل المواضيع التالية دون ان يدعى لممارستها عمليا في احدى صورها او يعايشها بصورة حية وملموسة: الضمير وموجباته الواجب، الحق، المسئولية، تربية الضمير، احكام الضمير واحترام الحياة والثقة بالذات والعائلة وتأليفها ومبدأ الحرية وحقوق المواطن ومبدأ المساواة واطاعة القوانين واحترام السلطات.

نرى مثل هذه المواضيع تعطي للتلاميذ على شكل دروس نظرية مع شرح من المعلم لا يغني عن خبرة عملية ملموسة، نجد هؤلاء التلاميذ انفسهم لا يعرفون معني المحافظة على الصحة العامة وعلى السلوك في الشارع. فهم ابعد ما يكونون من احترام قواعد النظافة في البيت وفي المحلات العامة. نراهم فوضويين في كل منعطف من منعطفات يومهم، بينما هم يستظهرون بعض العبارات عن مواضيع مثل تلك التي ذكرناه اعلاه.

يحق لنا ان نتساءل هل هذا يشكل تربية مدنية؟ التربية المدنية علم

يكتسب، وفن يمارس، يبدأ العلم بالانسان نفسه بصحته وسلامة جسده ونظافته وعلاقته باهله واقرانه وبمجتمعه وعلاقة المجتمع به ومسئوليته عن امن مجتمعه، لانه عنصر فاعل فيه ويبدأ بهذا قبل ان يبدأ بدراسة مواضيع تستوجب قدرا من النضوج لم يراع لدى التلاميذ عندما فرضت عليهم مثل هذه البرامج.

واذا انتقلنا الى الصفوف العالية نجد ان التربية المدنية تتوقف على عتبة التخرج من المدرسة الثانوية ونرى ان البرامج ايضا لا تتوافق مع المتطلبات التي ذكرنا ونرى هذه البرامج تذكر كمواضيع في التربية المدنية: المراهقة والنضج، الارادة وتربيتها، اعلاء الغرائز والنوازع، اكتساب العادات مثل الشجاعة والتهور التضحية والايثار ان كلا من هذه المواضيع خصصت له ساعة درس فقط. بينما خصصت ساعتان للروابط العائلية والاجتماعية والانسانية وساعتان لتطور القيم الخلقية والاجتماعية واختلافها فهل هذا بالقدر الكافي لتنمية الشخصية الانسانية؟ هل هذا يأتلف مع الغاية التى توخاها المشرع (اللبناني) مثلا عندما ادخل منذ ستة عشر عاما مادة التربية المدنية ضمن برنامج المرحلة الثانوية معدلا المادة الثالثة من المرسوم رقم ٧٠٠٤ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/١ ممهدا لهذا التعديل باسباب موجبة نقرأ من ضمنها «ان منهج التعليم الرسمي المحدد لمواد التدريس في مرحلة التعليم الثانوي خلا في نصوصه من مادة تبحث في تربية مدنية تساعد الطالب على الضلوع في شئون المجتمع والاسهام في تقرير مصير الوطن، والوقوف على كل ما من شأنه ان يجعل منه مواطنا صالحا يعي حقوقه ويفي بالتزاماته ويقوم بما فرضته عليه مواطنيته من واجب».

(ملاحظة: الجدير بالذكر انه عندما دخل لبنان محنة سنة ١٩٧٥ وما زال مستمرا بها الغيت التربية المدنية من البرامج الرسمية للباكالوريا بحجة ضغط المواد المدرسة مع ان المحنة ذاتها وليدة فقدان التربية المدنية الى حد بعيد لدى كثير من المواطنين).

وفي الواقع يجب ان تؤخذ مادة التربية المدنية بجدية اكثر، وان تمارس تلك التربية بصورة فعلية في المدرسة من خلال التمرس بمسئوليات محددة

ضمن المدرسة وخارجها بصورة تنمي الشعور بالمسئولية لدى الطالب والثقة بالنفس والمقدرة على التصدي لمشكلات الحياة وحلها وتجاوزها، وتنمية علاقات انسانية واجتماعية بين كافة طبقات الشعب بحيث يشعر الجميع انهم مرتبطون برابطة انسانية تعلو الفروقات الفردية.

التربية المدنية في المدرسة

ان عملية التربية المدنية في المدرسة عملية مستمرة تنصهر في البرامج العامة بحيث تصبح وحدة متكاملة معها، ففي المدرسة تتوفر معطيات مصغرة عن المجتمع الاكبر: تتوفر علاقة الاقران ببعضهم البعض، الدور القيادي للطلاب بين بعضهم البعض، الزمالة المزاحمة، التقارب والتنافر، السلطة على مستويات معينة كل هذا لايشكل مواضيع تشرح ضمن ساعة او ساعتين بل انها موجهة، كما انها محطات توقف وتعليق وتقييم مستمر، وكذلك مواقف محاكمة للنفس والغير، للضمير الفردي والضمير الجماعي. انها عملية مستمرة ما استمرت الحياة ضمن المدرسة وما استمر التواصل البشري.

الاسس التي يجب ان تعتمدها التربية المدنية في المدرسة:

نرى ان التربية المدنية في المدرسة يجب ان تعتمد الاسس التالية:

اولا: ان المدرسة مجتمع مصغر مهيء للمجتمع الاكبر تتوفر فيه جميع عناصر الاتصال البشري والعلاقات الانسانية والتفاعل بين الفرد والجماعة انها عالم يلجه الطفل بخطوة اولى نحو العالم الاكبر وفيه خشية من كل شيء جديد لديه وعالم فيه الزمالة كما فيه السلطة التي يمارسها معلم غريب عن الطفل مما يولد لديه احساسا بالغربة وتخلي الاهل عن الاحاطة الدائمة به، اذ اصبح في الواقع بين يدين جديدتين مبسوطتين عليه فيهما الخير كما فيهما الشر

ومن ثم فان هذا العالم يتميز بقيم سلوكية مختلفة عن قيم البيت، ففي المدرسة نظام وانتظام، سكوت وكلام عند السؤال فقط، كتم

للانفعالات وضبط للحركات، خشية من النفس ومن الغير، تطلع خائف نحو الحاضر والمستقبل تخل عن عادات واكتساب لاخرى جديدة.

المدرسة عالم قائم بذاته حاكمه المعلم وحدوده المنهج الدراسي. والتجول في هذا العالم محظور الا بما هو مسموح به بتدرج مكتسب بالجهد والعطاء. والمدرسة نظام تتواجد فيه قوى مختلفة ممثلة بالمدير والمعلم والمرشد والناظر والتلميذ. يتأثر هذا النظام بقوى خارجية البيئة، الحكم السياسي، الادارة التربوية، التيارات الفكرية والتربوية والسياسية والاجتماعية، الرأي العام، طبقات المجتمع. فالمدرسة كنظام خاضعة لانظمة اخرى متكاملة او متنافرة ولكنها متواجدة مع بعضها البعض تتجاذب الحياة الاجتماعية كما تتدافع فيما بينها. فالمعلم يحمل اثار بيئته ونظامه الاجتماعي كما يحمل اثار ثقافته وكذلك المرشد والولد.

في هذا الخضم من التواجد والتجاذب والتدافع، تشاد مبادىء التربية المدنية المؤهلة للحياة الاجتماعية فيخطىء من يعتقد ان هذه المبادىء تفرض فرضا وتقبل دون ان تجد مقاومة ربما كانت لا شعورية، من جانب تلك القوى المتفاعلة في ذهن كل من تصدر عنه او تنصب عليه هذه حقيقة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند ايجاد المرتكز النفساني والنظري والعملي المناسب لتشييد المواطنية الصحيحة لدى التلميذ.

ومن المفيد ان نذكّر بقول بعض الحكماء بان تحقيق كل عمل جديد يتم بانتصاريين: انتصار على مراكز المقاومة في النظام القائم، وانتصار في تجسيد العمل الجديد ميدانيا فكل فكرة جديدة وكل مشروع جديد يلقيان مقاومة عفوية ضمن النظام القائم لان الانسان عدو ما جهل، او لان القائمين على النظام يجدون صعوبة في تقبل افكا جديدة ستخرجهم من رتابة عملهم اليومي الى اسلوب جديد في العمل. وفي كلتا الحالتين تقتضى تحقيق نصر بالتغلب على تلك المقاومة العفوية، ومن ثم تحقيق الفكرة او العمل بصورة ميدانية تقنع المترددين بصوابها وبافئدتها، فانتصار كل فكرة جديدة تأتي من انتصارين: الاول على مقاومتها والثاني في تحقيقها ولا تشذ اي فكرةعن هذه القاعدة وكفانا مثالا حيا رسالة الرسول (صلعم) بتغلبها

على سن قاومها ومن ثم ترسيخ اركانها وانتشارها في العالم اجمع. فانتصار الاسلام كان انتصار على من عاداه، وانتصار في ترسيخ اركانه ونشرها.

ثانيا: يجب ان تحدد اهداف التربية المدنية للمعلم قبل المتعلم حتى يدرك الاهمية المعاطاة لهذه المادة ضمن البرنامج المدرسي، وهذه الاهداف تلخص بتعليم التلميذ على الحياة الاجتماعية السليمة بحيث يخرج الى المجتمع وهو مزود بكافة المؤهلات التي تجعل منه المواطن الصالح القادر على مواجهة صعاب الحياة ومسالكها بثقة في النفس وبمقدرة على حسن تدبر الامور.

ثالثا: ان المعلم بحاجة للتدرب على تعليم التربية المدنية نظريا وعمليا. ولذا لابد له س الانضمام الى الدورات التدريبية التي تنظمها الهيئات المتخصصة فتضعه في اطار التطور والتقنيات الحديثة لنقل المبادىء السليمة للطلاب.

رابعا: ان المعلم يقوم بدور قيادي في المدرسة فهو نموذج سلوكي يقتدي به غالبا تلامذته، كما انه الاب الروحي لطلابه ان لم يعطهم من قلبه وروحة بقي تعليمه جافا ومجردا من الطابع الشخصي والانساني. فالتعليم وظيفة اجتماعية انسانية قبل ان يكون وظيفة نقل للمعلومات. وقد اكد كل علماء التربية والاجتماع على الطابع الاجتماعي والانساني لعملية التربية[1] كما تنبهت وزارة التربية في لبنان الى دور المعلم في هذا المضمار فذكرت في الكتاب الذي ضمنته التوجيهات التربوية للمعلمين (١٩٦٦) ما يلي: «خير درس في الاخلاق يلقيه المعلم على تلامذته هو المثل الذي يضع امام اعينهم بسلوكه الشخصي. وخير كلام يقوله لهم هو الكلام الصادر عن القلب لان ما لايخرج عن القلب لا يذهب الى القلب يؤكد جميع المربين ان التربية

ذكر سابقا وكذلك.

(1) - P.W. Musgrave. The Sociology of Education. Part III
The Sociology of Teaching
- Harold Bernard. Human Development in Western Culture Allyn and Bacon. Boston. 1973 p. 462
W. Waller. The Sociology of Teaching. New York 1933
- اوليفيه ربول : فلسفة التربية - ترجمة الدكتور جهاد نعمان - منشورات عويدات بيروت ١٩٧٨.

هي في الدرجة الاولى عمل تأثير عن طريق القول المقنع وخاصة عن طريق المثل الحي الذي هو اهم من القول وابعد منه اثرا في النفس. فالمعلم الصالح الذي يستحق التقدير هو الذي يعلم كيف يحضر دروسه ويبنيها على خبرته الشخصية ويضع فيها قلبه وروحه».

خامسا: يجب ان يدرك المعلم ان ما يهيء لتلامذته ليس فقط ترنما بحضارة ماضية بل تهيؤا لحضارة معاصرة متطورة. وبالتالي يجب ان يكون لديه من قوة الابداع ما يجعله يستبق الحاجات والتطورات فيهيء التلميذ لمواجهتها. الا اذا اكتفى بنقل ما تعلمه في الماضي ولم يواجه ما سيواجهه تلميذه في الحاضر والمستقبل فيبقى الناس مكانهم بينما الاحداث والتغيرات تتسارع حولهم وهم عنها غافلون. ونرى ان معظم الباحثين ركزوا على الدور المبدع الخلاق الذي يجب ان تتصف به التربية[1] الا ان هذا طبعا لا يحول دون تأهيل الثقافة التقليدية وربط الانسان بماضيه، لان الثقافة سلسلة مترابطة من المعلومات والخبرات، فالانسان دون ماضي لا حاضر ولا مستقبل له.

سادسا: ان عملية التعلم في الحياة الاجتماعية عملية تدرب وتمرس ابتداء من حمل المسئوليات الطفيفة في المدرسة وتدرجا في سلم المسئوليات حتى تبلغ درجة مسئولية المواطن نحو وطنه ومجتمعه فيصبح ذلك المواطن الصالح.

سابعا: ان التربية المدنية تهدف الى تنمية وتعزيز العلاقات الانسانية والاجتماعية، والى تدريب الانسان على دوره في الحياة مع اقرانه.

ثامنا: ان التربية المدنية في المدرسة عمل تكميلي للتربية البيتية لذلك وجب الا تتعارض مع هذه التربية بل تنسجم معها بالقدر الذي تكون فيه

١ - تراجع دراسة ايفان مالك من اكاديمية العلوم في تشاكوسلوفاكيا المقدمة للندوة الرابعة عشرة - نوبل للسلام. ستوكهولم ١٩٦٩؛

- Ivan Malek: Creativity and Social Change in: The Place of Value in a World of Facts. John Wiley and Sons. New York. 1970 p. 165. Margaret Mead. Education for Humanity

وكذلك نفس المرجع ص ٤١٩.

هذه التربية صحيحة وفقا لسلم قيم مشترك بين المؤسستين العائلية والمدرسية الا اذا كان الجهل مسيطرا في البيت فلا يجوزالقول بوجوب عدم تعارض تربية المدرسة مع تربية البيت بل يجب على المدرسة ان تستدرك ما افتقده الولد في بيته وتعويضه عنه

تاسعا: ان التربية المدنية في المدرسة تتناول نفس المواضيع التي تناولتها في البيت، الا انها تطورها وتعطيها القاعدة النظرية والعلمية اللازمة لاقامتها بصورة ثابته ومتينه وتهيء لها المجال الحيوي لتحقيق مداها الطبيعي بما يوفره الجو المدرسي من معطيات غير متوفرة في البيت. وبالتالي فان دراسة السلوك الاجتماعي واقتصاديات الفرد والجماعة كلها مواضيع يجب التركيز عليها في المدرسة انطلاقا من مفهومها النظري العلمي، مع ما يوفره هذا المفهوم من توسع في افق الطالب وتدريب بشتى الوسائل التربوية الممكنة، فيصبح مفهومه للتربية المدنية مفهوما مبنيا على اسس علمية صحيحة وثابتة تسيطر عليها الخبرة العلمية فتصبح تربيته المدينة تربية متكاملة

وقد سبق لنا استعراض هذه المواضيع بتفصيل في القسم الاول من هذه الدراسة ولا داع لاعادة ذكرها اذ يكفي الاحالة على ماورد بشأنها ومن ثم تطبيقه ضمن الاطار المدرسي وعلى الاسس المبينة انفا.

عاشرا: يجب ان يؤخذ دوما في الاعتبار ان معظم حالات الانحراف والاجرام توحي بوجود ضعف في دور المدرسة التربوي، بدليل ان نسبة لا بأس بها من المنحرفين الاحداث هم من تلاميذ المدارس او كانوا تلاميذ قبل ارتكابهم الافعال المنحرفة كما ان الافعال المرتكبة منهم وهي بمجملها الاعتداء على ملك ومال ونفس الغير، ومخالفة الأنظمة المدنية تندرج ضمن المواضيع التي يفترض انها درست ضمن برامج التربية المدنية

فاما ان هؤلاء لم يستوعبوا مادرسوا او انهم لم يتلقوا تعليما قط بشأنها او انهم رافضون لما علموا لاسباب مختلفة، اقلها الكره الذي نما لديهم تجاه المدرسة والمعلمين، بسبب سوء التصرف او سوء الفهم او بسبب الشعور بالتأخر الدراسي او بالظلم في المعاملة او رفضا لواقع سيء تخبطوا فيه نتيجة

لتراكم عوامل سلبية مختلفة وربما مشتركة بين البيت والمدرسة لم يستطيعوا مقاومتها لضعف في التأهيل المدني والشخصي.

حادي عشر: ان الوقاية من الانحراف عبر التربية المدنية في المدرسة يفترض تقصيا من قبل المعلم لاسباب عدم تكيف تلامذته مع المتطلبات اليومية في المدرسة. فاذا وجد تأخر في الفهم والحفظ او الاستيعاب، او وجد اضطرابا نفسيا او عدم استقرار في الطبع او هياجا او رفضا، ترتب عليه واجب البحث عن الاسباب حتى تتم معالجتها بالطرق المناسبة كي لا تتعاظم فتؤدي لسلوك شاذ وربما منحرف او مجرم.

ثاني عشر: ان برمجة التربية المدنية في المدرسة تتطلب تدرجا في الاقتراب من المواضيع بحيث تبدأ بالفرد ومن ثم بالعائلة فالمدرسة فالبيئة والمجتمع مع كافة مؤسساته العامة والخاصة، وصولا الى الدور الاجتماعي للانسان. ومهما اكدنا على وجوب تركيز التربية المدنية على مفهوم الدور وعلى التدريب على الدور نكون مقصرين لان علم الدور مستمر مع الانسان نظرا للوظائف الاجتماعية المطلوبة منه كلما خطا خطوة في العالم. فلكل انسان ادوار عدة في الحياة وكل دور يتطلب معرفة خاصة وتدربا خاصا به فهو الولد والتلميذ والطالب والجامعي والمهني والزوج والوالد والرفيق والصديق والمعلم. كل انسان يقوم باكثر من دور في حياته والمطلوب منه ان يتقن دوره.

ثالث عشر: ان انفتاح المدرسة على المجتمع كرائدة في تعميم المعرفة اجمالا والتربية المدنية خاصة، يوجب عليها ان تطور هيكلها بصورة تصبح معها مفتوحة الابواب امام فئات الاعمار المختلفة، تمدها بالمعرفة عن طريق الاجتماعات الدورية والدورات الدراسية والدراسات المسائية ويجب ان يحصل تفاعل بين المدرسة ومحيطها بشكل يجعل منها مؤسسة مفتوحة ذات وظائف متعددة، لامكانا مغلقا امام الجميع الا بوجه تلاميذ هم في سن معينة ان انفتاح المدرسة هو انفتاح على العالم وهذا ما يغنيها ويغني العالم، كما يسهل لها متابعة رسالتها السامية في ايجاد المواطن الصالح بتتبع احواله واحتضانه عند الاقتضاء ومساعدته وتوجيهه.

ولابد من الاشارة الى انه احيانا ينحرف الشاب عن السلوك القويم بسبب شعوره بالعزلة في مجتمعه حيث يذوب الطابع الشخصي عن العلاقات الشخصية. وبوجود المدرسة كرابطة ثقافية وعاطفية حاضنة لابنائها وان كبروا في السن يخلق لديهم شعورا بالانتساب لمؤسسة قضوا فيها زهرة عمرهم، ويلجأون اليها عند الحاجة او في المناسبات المختلفة فيزول من انفسهم الشعور بالعزلة

لذا نرى في معظم البلدان رابطة الخريجين تقوم بالحفاظ على العلاقات الشخصية بين اعضائها. تلك العلاقات التي نسجت ايام المدرسة وهي خير معين للانسان في الابقاء على عاطفته الانسانية نحو الغير، وان كان العالم حوله يموج بالمصالح المادية وبالعلاقات المبنية على المصلحة دون سواها، ويجب الا ننسى ان من بين اسباب الانحراف ذلك الشعور بالغربة والعزلة على ما ذكرنا سابقا.

رابع عشر: ان تنمية المواطنية الصحيحة لدي الطالب في المدرسة تفترض توجه التعليم نحو خلق الشعور بالنظام والتنظيم لديه، بحيث يتهيء ذهنيا ونفسيا للتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية. وكما يقول الدكتور فاخر عاقل في مؤلفه السابق الذكر (ص ٣٤٢) «ان النظام والتنظيم امران نفسيان قبل ان يكونا واقعين ماديين ذلك بان النظام لايصدر الا عن عقل منظم دقيق والتنظيم مرده دوما الى نفس منظمة ذات ارادة منظمة وعاطفة منظمة وفكر منظم. كما لا يفوتنا الاشارة الى ان وراء التنظيم الاجتماعي او العملي او الاقتصادي عقلا منظما ذكيا، ولذلك كان تقدم المدنية ورقي الانسانية يرافقهما دوما زيادة في التنظيم وتزايد في النظام والتخصص» ويضيف «اما مكان التربية النظامية فهو البيت اولا والمدرسة ثانيا والمجتمعات المختلفة ثالثا والحياة اليومية العامة اخيرا».

وبالفعل اذا ما ادركنا ان معظم حالات الانحراف والاجرام مردها الى عدم انتظام الفرد الجانح او المجرم ضمن مسالك الحياة الاجتماعية القومية، والى فقدان التنظيم في حياته الشخصية لا سيما الاتزان العاطفي والانفعالي واذا ما ادركنا ان معظم الجرائم المرتكبة تقع على القوانين المنظمة

للحياة الاجتماعية الحامية للملكية الفردية، تبين لنا اثر التربية المدنية المركزة على خلق الشعور بالنظام والتنظيم لدى الفرد ابتداء من بدء احتكاكه بالحياة الاجتماعية

والتعليم على النظام والتنظيم لايتم بصورة نظرية بل انه تعليم عملي تطبيقي يبدأ بالبيت حيث يعلم الطفل كيف ينتظم ضمن اطر سلوكية معينة وكيف ينظم حياته ويقاوم نزعاته الانفعالية ويضبطها. ومن ثم يتم هذا التعليم في المدرسة بما تفرضه الحياة ضمنها من نظام وتنظيم بطلب من التلميذ المتدرب عليهما. ومن ثم اتباعهما في كل لحظة من لحظات تواجده ضمن البيئة المدرسية. ولا شك في ان العادات الحميدة المكتسبة في مرحلتي البيت والمدرسة، وهما مرحلتا التكيف الاجتماعي الاولى ومرحلتا الاختيار العملي لدرجة التكيف فتوافق الانسان طيلة حياته وتحول دون انحرافه عن المسلك الاجتماعي القويم.

خامس عشر: ان التربية المدنية على مستوى المدرسة والرامية الى تحصين الناشئة من الانحراف وتنمية الشعور بالمواطنية الصحيحة لديها واكسابها العادات الحميدة، لا تؤتي ثمارها الكاملة اذا لم تقترن بنظرة جمالية للحياة الاجتماعية وللمبادىء التي تسودها، ونقصد بالنظرة الجمالية تلك التي تسمو بالانسان فترتفع به الى مستوى رؤية الاشياء المحيطة به بمنظار السمو الروحاني الذي يطبع المشاعر بطابع بعيد عن المادية المحضة، فيصبح لكل شيء معنى خاصا في الحياة له مسحة من الحياة الخاصة به تقربه من مسحة الحياة الانسانية، فيحصل تجاوب بين الانسان وما يحيط به من جماد وبشر وحيوان، فالانسان بحاجة لروح جمالية تنمو مع مواهبه حتى يطمئن الى ما يحيط به وكأنه اصبح جزءا منه، فيرى فيه انعكاسا لحضارته ومدنيته وانسانيته ولا يبقي هناك شيء مجرد من الحياة ومن المعاني السامية التي يوحيها اليه وجوده حوله فالنظرة الجمالية تصقل الشخصية الانسانية وتعزز انسانية الانسان باضفاء المعاني الروحانية الجميلة المتسامية على جزئيات وكليات حياته فيصبح اكثر انسانية في تصرفاته نحو نفسه ونحو الغير

والنظرة الجمالية تكتسب اكتسابا بتفتح زهورها الكامنة في النفس

الانسانية لان الانسان بطبيعته يميل الى ما هو جميل. ولكن هذا الميل الفطري بحاجة لتنمية وصقل وترسيخ حتى يصبح ميلا شعوريا ناميا، بدلا من بقائه فطريا ومعرضا للجفاف والضياع.

ومتى اضفى الطفل تلك النظرة الجمالية على مايحيط به من اشياء وعلى علاقاته بالاخرين، نشأت رابطة روحية بينه وبين بيئته ومحيطه الانساني تحول دونه ودون نزواته الفطرية الاخرى، اذ تضع لها حدودا قوامها المعاني الانسانية لوجوده ضمن مجموعة من البشر يشاركها في العيش المشترك.

والنظرة الجمالية ليست وقفا على الشعراء والفنانين بل هي صفة ملازمة لكل فرد، شريطة ان يهيء له من يجعلها تشع في نفسه وتنمو نموا طبيعيا فيه يقول افلاطون «اعني بالتربية الفضيلة التي يكتسبها الولد اولا وهي في تنشئة المشاعر الاكثر بداءه عن طريق عادات حسنة اعني بتلك المشاعر اللذة والعاطفة والالم والحقد بحيث انها تنسجم تلقائيا مع العقل عندما يظهر فيما بعد لدى الولد. تقوم الموسيقى بدور التربية الاولى في تنشئة الولد عن طريق وسائل جمالية على محبة الخير وكره الشر قبل ان يكون قادرا على التفكير والفهم الكثير وعندما ينمو العقل يحتضنه الولد ويسلم به تسليمه بقريب له في حنان بمقدار ما يكون قد تغذى بالموسيقى[1]» وطبيعي القول انما يقصده افلاطون بالموسيقى هو الفن الجمالي بصورة شاملة اي ما يربي في النفس الانسانية الفن والجمال والذوق والمعاني السامية التي ترتفع بالطبيعة البشرية الى ما يعلوها من مثل عليا، سعيا وراء تحقيقها والتمثل بها.

سادس عشر: فيما يخص موضوع مساهمة التربية المدنية في الوقاية من الانحراف والاجرام لابد من الاشارة الى دور المدرسة في تضمين برامج هذه التربية بفصول خاصة بهذا الموضوع بالذات. مع العلم ان كل المواضيع التي يتضمنها برنامج التربية المدنية تنصب في قناة الوقاية من السلوك

١ ـ ذكره اوليفيه ربول فلسفة التربية ـ ذكر سابقا ص ١٦

المنحرف عن طريق تلقين المبادىء السلوكية القويمة ومبادىء الفضيلة والاخلاق.

الا ان موضوع الوقاية من الانحراف يتفق بنوع من التخصيص في بحث مشكلة الاجرام والانحراف واثرها في حياة الفرد والجماعة، والمخاطر الكائنة وراء انتشارها والاخطار والمضار التي تلحق بالمجتمع ككل. ومن ثم هنالك تخصيص في موضوع دور المواطن في الوقاية الخاصة والعامة ودور الشرطي في المجتمع ودور المؤسسات العامة المتعاملة مع المشكلة الاجرامية كالمحاكم والسجون والاصلاحيات والمكاتب الاجتماعية

ولا شك في ان تدريب الطفل منذ حداثته على احترام حقوق الاخرين وعلى تجاوز المشاكل الصغيرة التي تنشأ عادة من احتكاك البشر مع بعضهم البعض، وعلى احترام الانظمة والقوانين بعد ان يتفهم معناها الاجتماعي والتنظيمي، وعلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة الواقعية من الجريمة كالسهر على المحافظة على نفسه من المغريات الفاسدة ومن عشرة ابناء السوء بالابتعاد عما يزينونه له من افعال، والسهر على المحافظة على امواله وممتلكاته باتخاذ الاحتياطات الامنية اللازمة حتى لا تكون عرضة للاعتداء، كل هذا يسهم الى حد بعيد في تشييد نظام وقائي شخصي وجماعي قائم على اسس واضحة وثابتة في التصدي للجريمة والانحراف، ويخلق مناعة خلقية واجتماعية لدى الفرد تحصنه ايضا الى حد بعيد تجاه العوامل السلبية التي يمكن ان تؤثر في مسلكه فيما اذا ترك دون توجيه وتدريب خاص للوقاية منها.

صحيح ان التربية المدنية بعموميتها والتربية الاخلاقية والاجتماعية بشموليتها تشكلان في الواقع وسيلة واقية من الانحراف والاجرام الا انهما غير كافيتين اذا لم تتضمنا فصولا خاصة بالوقاية من هذين العاملين السلبيين في حياة المواطن وحياة الجماعة لان لهذه الوقاية مسائلها وتقنياتها الخاصة.

والصورة الواقعية التي يمكن تقديمها عن هذه التربية الخاصة هي التي تتجلى في بعض البلدان الاوروبية كسويسرا مثلا، حيث يقوم رجال الشرطة انفسهم بمهام تعليم الاولاد في المدارس اصول الوقاية من الانحراف

والاجرام والتصدي لهما، كما يعلمونهم مبادىء التربية المدنية بصورتها الشاملة من خلال التمرن على القيام بما تفرضه من تدابير وسلوك في المجتمع. فتتجسد في مخيلة الولد تلك الاصول منصهرة مع وظيفة الشرطي في المجتمع، فيصبح في نظرهم ومفهومهم ذلك الحارس الامين الساهر على امنهم وعائلتهم ومنزلهم وبلدتهم، مما يولد الشعور بالثقة والتعاطف بينهم وبينه، فيتعاون المجتمع على صون الفرد والجماعة من مخاطر الانحراف والاجرام. تلك هي الصورة الحقيقة التي يجب ان يظهر بها رجل الامن امام المواطنين. فهل هذه هي صورته في العالم العربي؟ اذا قمنا باستقصاء للرأي في معظم البلدان العربية حول نظرة الولد للشرطي لوجدنا اجماعا على عدم فهم وظيفته الواقية الحارسة الساهرة على امن المواطن. بل ربما كان القول صحيحا بان الشرطي يمثل في نظر الولد وفي نظر المواطنين اجمالا ذلك الرجل الذي بيده اداة التسلط والقهر والشدة، مما يولد شعورا بالكراهية تجاهه وموقفا متجنبا له حتى وان احتاج للمواطن في اداء مهامه.

فكيف يمكن في مثل هذه الحالة ان ننتظر تعاونا بين المواطن ورجل الامن في الوقاية من الانحراف والاجرام طالما ان هذا الخير يمثل عنوان العداوة للمواطن؟

هذا واقع اليم يجب ان تسعى التربية المدنية الى ازالته سن الوجود على ان تتوجه الى الشرطي والمواطن معا. وهذا ما سنتناوله في بحثنا في موضوع التربية المدنية على مستوى الحياة العامة.

ان عرض هذا الموضوع ضمن اطار التربية المدنية على مستوى المدرسة يؤكد لنا ان هذه التربية بمفهومها الشامل تبقى قاصرة اذا لم تتضمن تخصيصا لموضوع الوقاية من الانحراف والاجرام، انطلاقا من دراسة هذه المشكلة الاجتماعية بمسبباتها وعواملها وظواهرها وتطوراتها، ومسئولية المواطن ورجل الامن في الوقاية منها والحد من انتشارها ومسئولية سائر الاجهزة والمؤسسات في التصدي لها ومعالجتها. وهذا موضوع خاص من الواجب ان تحيط به المدرسة كما يحيط به تلامذتها اذ ان معالجته ضمن

اطارها اسهل واجدى من الالمام به خارج اطارها لما تؤمنه من جو تعليمي جامع ووسائل تعليمية لايمكن ان تتوفر في غير اطارها

الخلاصة :

هذه هي الاسس والوظائف التربوية التي نرى ان على المدرسة القيام بها كوسيلة للتنشئة المدنية الصحيحة، فيتزود الولد بما يؤهله لمواجهة الحياة الاجتماعية بثقة في نفسه وفي امكانياته الشخصية ومقدرته على تجاوز الصعاب والسلبيات، والالتزام بسلوكية اجتماعية واقية من الانحراف عاملة نحو تحقيق المثل العليا بما فيها من جماليات، ومرسية بالتالي اسس امن اجتماعي صلب الرواسي جميل البنية مشع بالامان والاطمئنان وهما عاملان اساسيان في ازدهار الانسانية

النبذة الثالثة: التربية المدنية على مستوى الحياة العامة:

الحياة العامة مجموعة من النشاطات والعلاقات الفردية المختلفة تتداخل في بعضها البعض بصورة تجعل الانسان يتفاعل معها مفتشا دوما عن مكانته ودوره ضمنها، محاولا التكيف مع متطلباتها المتزاحمة والمتشبعة ساعيا الى جعل نفسه مقبولة من اقرانه ومجتمعه.

في سبيل تحديد هذه المكانة وهذا الدور في الحياة العامة وقبوله فيها يستعين الانسان بما أوتي من مقدرة على التعامل مع متطلبات الحياة، وبما زود به من ثقافات ومهارات منميا علاقاته الانسانية بما يتلاءم مع الثقافة العامة المهيمنة على مجتمعه. وبما ان الناس لم يخلقوا متساوين في المواهب والتكوين كما لم يختاروا طوعا البيئة العائلية والاجتماعية التي نشأوا فيها، فهم حتما مختلفو الثقافات والمستويات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية.

فكل انسان عالم قائم بذاته تكوّن بفضل عوامل ذاتية وشخصية لا يشاركه فيها احد وقد تضافرت هذه العوامل لتجعل منه كائنا فريدا في شخصه. وهذه هي السمة المميزة للشخصية الانسانية.

فاذا تصورنا ـ وهذا واقع ملموس ـ ان المجتمع مؤلف من مجموعة شخصيات انسانية لها ذاتيتها الخاصة الفريدة في تكوينها، لادركنا كم من الجهد يجب ان يبذله كل فرد للتكيف مع سائر الافراد لئلا يحصل صدام بينهم نظرا لاختلاف تكوينهم الثقافي والفكري. ولادراكنا كذلك ان درجة التكيف الاجتماعي كبيرة لدى الافراد في مجتمع تسوده الحياة العامة المتوازنة المتكافئة الآمنة.

ان تكيف الفرد مع بيئته وافراد مجتمعه هو حصيلة مجهود تربوي اجتماعي يصقل الشخصية الانسانية من خلال تنمية قدراتها الشخصية على التعامل مع الاخرين بصورة يبقى معها التوازن قائما بين المتطلبات الفردية ـ ان لم نقل الانانية ـ والمتطلبات الجماعية.

وبما ان الحياة العامة تتميز بالاستمرارية ـ وان اختلفت ذاتية الافراد ـ فان عملية التكيف الاجتماعي تصبح ايضا عملية مستمرة ما استمرت

الحياة. وهذا ما يبرز التركيز على اهمية عملية التكيف المتميزة باستمراريتها تبعا لاستمرارية الحياة العامة

من هذا المنطلق يجب النظر الى مقومات التربية المدنية كعامل اساسي في عملية التكيف الاجتماعي على مستوى الحياة العامة

وحدة المجتمع واختلاف الثقافات:

يتفق علماء الاجتماع على القول بان المجتمع الواحد يضم ثقافات مختلفة تتحكم بها مفاهيم مأخوذة عن التربية الاساسية التي تلقاها الافراد عن عائلاتهم وبيئتهم الاجتماعية متفاعلة مع ما يحيط بها من ثقافات اخرى متجاورة.

وكثيرا ما يصدف ان تكون هذه الثقافات متنافرة نظرا لاختلاف المفاهيم التي كونتها، فتتولد طبقات ثقافية مختلفة ضمن المجتمع الواحد اي ما اصطلح على تسميته بالثقافات الثانوية مقارنة مع الثقافة المسيطرة فاذا وصلت درجة التنافر الى حد الاصطدام تولدت اضطرابات تمس بالامن الاجتماعي بسبب انتصاب افراد المجتمع الواحد في مواجهة اكثر من مجال في الحياة العامة

فالامن الاجتماعي يفترض اذاً توافقا بين الثقافات المتواجدة في مجتمع واحد، لان هذا التوافق لابديل عنه طالما انه يتعذر عمليا ايجاد مستوى ثقافيا واحدا لدى كافة الافراد بالنظر للتفاوت في التكوين الشخصي والذهني والفكري وفي مستويات التحصيل الثقافي والعلمي والمهني.

والسبيل الى التوافق بين الثقافات المختلفة في مجتمع واحد هو في ايجاد الاتصال بين الافراد بصورة تضمن الحوار المستمر والتعامل العادل الذي يحول دون الامتيازات النابعة عن التسلط والطغيان او القهر المولد للنقمة والرفض والعنف احيانا.

ولكي يتم هذا الاتصال البشري المتضمن بحد ذاته تنمية للعلاقات الشخصية وللثقة المتبادلة بين افراد المجتمع الواحد واحتراما متبادلا، لابد من تكييف في الثقافات المختلفة بصورة تصبح س جهة منفتحة على بعضها

البعض، ومن جهة اخرى قابلة للتطور مواكبة بذلك المتطلبات المستجدة في كل مجتمع.

ومثال على تطوير الثقافات وتكيفها مع المستجدات، ما حدث في بعض البلدان من تطوير الجامعات بحيث اصبحت تضم فروعا تؤمن نوعا من الثقافة المستمرة المفتوحة امام كافة الاعمار، مما اتاح المجال امام المواطن العادي لتطوير معلوماته العامة والمهنية بالقدر الذي يسمح به وقته واستعداده الفكري والذهني ومستواه الثقافي والمهني. ولا يقصد بالثقافة المستمرة تلك الناتجة عن عقائدية او حزبية معينة كما يحصل في بعض البلدان التي وصفت بانها وسيلة لغسل الدماغ، بل تلك الثقافة الحرة المتحررة من اي عقائدية سياسية او اجتماعية او اقتصادية. تلك التي تؤمن المعرفة العلمية المجردة من اي دافع سوى التحصيل الثقافي والعلمي.

ولا شك في ان بلوغ هذه الاهداف يوجب اتباع سياسة تربوية مركزة على تنمية الشعور بالمواطنية الصحيحة لدى الافراد بحيث يتقبلون بعضهم البعض، بالرغم من الاختلافات التي يمكن ان تحصل في مستويات ثقافتهم وفي بعض المفاهيم المتعلقة بالحياة العامة دون ان تمس الركائز الاساسية لهذه الحياة التي يجب ان تبقى صلبة ومتينة في كل بنية اجتماعية سليمة.

ركائز الحياة العامة

يمكن ان نميز بين الركائز الاساسية في الحياة العامة والركائز الخاصة بنواح معينة منها:

الركائز الاساسية في الحياة العامة:

تتألف الركائز الاساسية في الحياة العامة من شعور عام بالانتساب لوطن اي لارض وشعب. وهذا الشعور يجب ان يكون من القوة بحيث لا تزعزعه الاهواء مهما تضاربت لان كيان الوطن قائم عليه.

وحب الوطن كحب الوالدين ينمو مع الانسان بصورة فطرية ومن ثم بصورة اكثر شعورية، فتتفرع عنه قواعد ومفاهيم وواجبات ينمو ادراكها مع نمو الفرد وادراكه ويتفرع عن حب الوطن الشعور بالانتساب لارض

ومجتمع، فيشعر الانسان بانه جزء من الارض والمجتمع ويدرك دوره في المحافظة عليهما من خلال تأديته لما يطلبه منه المجتمع والارض وما يرتباه عليه من واجبات وفروض.

واهم الواجبات التي يفرضها الانتساب للوطن هي : خدمة العلم كسبيل للمحافظة على الكيان الجغرافي والقومي للوطن، وخدمة الشعب بالمساهمة في الحياة العامة بصورة فاعلية وبناءه، وتحمّل نفقات ما يفرضه تنظيم الحياة العامة من اعباء ماليه وغيرها، كالمساهمة في الاعمال الاجتماعية ونشاطات التنمية العامة، وتحمّل تضحيات تتضمن احيانا الحد من حرية الاستهلاك المطلق والاستيراد الحر محافظة على اقتصاديات الوطن وما تمليه المصلحة العامة صونا لها.

ويستتبع ذلك احترام القوانين والانظمة التي تسن في سبيل المحافظة على المصلحة العامة فيصبح مقدار المواطنية الصحيحة مقاسا بدرجة التوافق مع هذه القوانين والانظمة واحترامها وعدم الخروج عليها.

وبالفعل اذا القينا نظرة على الاحصاءات الجنائية لوجدنا ان قسما كبيرا من الجرائم المسماة بالجرائم الواقعة على الانظمة البلدية والاقتصادية والصحية يرتكب من قبل فئات في المجتمع مفترض ان يكون لديها درجة من التربية المدنية تحول دونها وارتكاب مثل هذه الجرائم مهما اختلفت درجة جسامتها. وان الجرائم الواقعة على القوانين الضريبية والاقتصادية وجرائم الرشوة واساءة الامانة ومخالفة الانظمة المحافظة على البيئة وسلامة السير والنظافة العامة ترتكب في الواقع من الاشخاص ذوي الدخل الذي يمكنهم التعاطي بالاعمال الاقتصادية والمالية واقتناء السيارات واستعمال الالات الملوثة للبيئة كالصناعيين مثلا، ومع ان الدخل الاقتصادي والمالي لايشكل مؤشرا على ثقافة الانسان الا انه في معظم الاحيان يفترض لديه مستوى معينا من هذه الثقافة مما يجعل الالتزام بالقوانين والانظمة امرا في متناول فهمه وادراكه.

ان اقدام هذه الطبقة من الناس على ارتكاب الجرائم المنوه عنها آنفا يعني ان هنالك خللا في تربيتها المدنية، يجعلها لا تشعر بالانتساب لوطن

يعول على مجهودها وعلى مساهمتها في سبيل بقائه ونموه وتطوره. وان هذا يعني ان النظرة الفردية الانانية ـ وهي شعور طاغ لدى الانسان ـ لم تصقل بصورة تجعلها تمتد الى ما فوق المصلحة الفردية فيما يشكل مصلحة عامة يجب ان تحترم وتصان حتى تصان معها المصلحة الفردية الذاتية.

ان النظرة الشمولية للمصلحة العامة تفترض تربية مدنية صحيحة مركزة على امتداد افق الانسان نحو ما هو اعم واشمل من عالمه الضيق المتمثل بعمله ومكسبه ومنزله. وهذه التربية تكتسب اكتسابا. فاذا تخلفت نتجت عن ذلك تلك الفوضى المشاهدة في اكثر من بلد في العالم العربي والاجنبي لاسيما المتخلف منها.

فالتربية المدنية على مستوى الحياة العامة تسعى في الواقع الى تنمية شعور المواطن بالانتساب للوطن مع ما يرتبه هذا الانتساب من واجبات واعباء معينه في حياة الوطن. فاذا تأمنت هذه التربية المدنية على مستوى الحياة العامة تأمن ركن من اركان سلامة الوطن وكذلك ركن من اركان الامن الاجتماعي الذي هو سياج الوطن من الداخل.

الركائز الخاصة بنواح معينة من الحياة العامة:

الى جانب الركائز الاساسية للحياة العامة تقوم ركائز خاصة تضمن حسن سير هذه الحياة في نواح محددة تساهم في مجموعها على تأمين السلامة الاجتماعية

فالحياة العامة مجموعة من النشاطات والعلاقات الفردية تتضافر فيما بينها وتتداخل فتتكون منها تلك الحياة. ونجد ان التركيز على تشييد الركائز الاساسية للحياة العامة يشمل نواح من النشاطات والعلاقات المذكورة انفا، فان بعضا منها يتطلب منا توقفا عندها لاقامة دعائم خاصة بها واهمها المحافظة على سلامة البيئة الطبيعية المحيطة بالانسان لانها تشمل مجاله الحيوي الذي يمكنه من الاستمرار في الحياة كشرط اساسي له وقد تعرضنا لموضوعها بصورة مفصلة فيما سبق.

سلامة البيئة الطبيعية:

تفترض المحافظة على سلامة البيئة الطبيعية اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من التلوث والاوبئة والامراض، والتعدي على ما تنبته الارض من زرع وشجر ومياه وما يؤمنه الجو من هواء نقي مجدد لنشاط الخلايا الحية وهذا يستتبع سن قوانين لهذه الغاية

ويصبح الالتزام بهذه القوانين والانظمة تحقيقا لاهدافها وواجبا وطنيا على المواطن وركيزة خاصة من ركائز الحياة العامة وبالتالي من ركائز الامن الاجتماعي واذا استعرضنا حجم الجرائم التي تقع على البيئة الطبيعية سواء ضبطت او لم تضبط، واذا استعرضنا ما يقع من مخالفات على الانظمة البلدية والصحية لوجدنا انها في الواقع تؤلف القسم الاكبر من الجرائم المرتكبة في بلد ما.

فالاحصاءات الجنائية تهتم خصوصا بالجرائم الواقعة على الانسان والاموال، وقلما تلتفت الى المخالفات الواقعة على الانظمة الصحية والبلدية مع ان هذه المخالفات تجاوز بكثير تلك الجرائم الواقعة على الانسان والاموال وعدم ظهورها مرده غالبا الى كون العقاب عليها يقتصر على الغرامات النقدية بالاستناد لمحاضر ضبط تنظم من قبل الشرطة البلدية وتدفع قيمتها دون محاكمة

ولكن مع ادراك الانسان المعاصر للأخطار التي تشكلها الاعتداءات على البيئة الطبيعية وعلى الانظمة الصحية والبلدية، بدأ يعطي لتلك المخالفة مكانها من اهتمامه على سبيل الوقاية والقمع فاصبح معظمها معاقبا عليه بعقوبات شديدة تبلغ حد السجن وتجاوزه مع غرامات هامة تفرض على المخالف[1]

كانت هذه المخالفات موضع اهتمام من قبل المجتمعات السابقة فاحدثت لقمعها اجهزة خاصة، كجهاز الحسبة في الحكم الاسلامي، الا

١ - يراجع مؤلفنا: المسئولية الجنائية في المؤسسة الاقتصادية لاسيما الفصل الخاص بالمخالفة في التاريخ مؤسسة نوفل. بيروت سنة ١٩٨٢

ان اهميتها كانت مقتصرة على طابعها الذاتي الضار ولم تكن لتشمل المخاطر العامة التي اصبحت تشكلها في عالمنا المعاصر

ومرد هذه المخالفات الواقعة على الانظمة ايضا، جهل باهداف هذه الانظمة وباهمية ووظيفة البيئة التي تحميها وبمتطلبات الامن الاجتماعي المبني على سلامة المجتمع في كيانه الطبيعي والبشري، ومرد هذا الجهل خلل في التربية المدنية الصحيحة التي يجب ان تتوجه للمواطن لجعله يشعر بمسئولياته تجاه بيئته ومجتمعه، وكذلك خلل في ادراك الوظيفة الطبيعية والدور الحيوي للبيئة في حياة الانسان.

التعاون بين السلطة والشعب

من بين الركائز الخاصة للحياة العامة تعاون افراد الشعب مع السلطات في سبيل تأمين سلامة المجتمع والمحافظة عليه فلا يكفي ان تسن القوانين والانظمة حتى تنضبط الامور بل يجب ان تتوفر المساهمة الفعلية من قبل المواطن في احترام هذه الانظمة والقوانين والتعاون مع السلطة المسئولة عن المحافظة على تأمينها بالوسائل الشرعية والقانونية والادارية.

فالتعاون بين السلطة والشعب، لاسيما بين من هم مسئولون عن تنفيذ القوانين والانظمة، ونقصد بهم افراد الشرطة، وبين المواطنين امر هام جدا في قيام الامن الاجتماعي. وهذا التعاون لا يمكن ان يفرض فرضا بل يجب ان يكون تعاونا بديهيا طبيعيا نتيجة لارادة مكتسبة عبر تأهيل خاص وتربية مدنية موجهة نحو تحقيق هذه الارادة.

ووسائل تنمية التعاون بين السلطة والشعب كركيزة خاصة للحياة العامة كثيرة ومتنوعة، واصبحت اليوم في طور من التقدم والتقنية والرقي ما يستوجب التوقف عندها بامعان عند تناولنا وسائل التربية المدنية في موضع لاحق.

المحافظة على حسن العلاقات الفردية:

المحافظة على حسن العلاقات الفردية امر بديهي كركيزة من ركائز الحياة العامة وتتضمن هذه المحافظة خاصة حقوق الجار وأمواله

ومصالحه بحيث يحصل احترام متبادل لهذه الحقوق وصيانة لها. يضاف الى هذا التعاضد الانساني الذي سبق واشرنا اليه عندما تكلمنا عن اركان الامن الاجتماعي

فاقامة العلاقات الفردية على اساس من التعاون والتعاضد والاحترام عملية دقيقة للغاية، نظرا لما فطر عليه الانسان من انانية ونزعة للتحرر من القيود التي تحد من حريته ولكن عندما يعلم الانسان ان حدود حريته تقف عند حرية الاخرين فانه يدرك درجة الضبط الذاتي الذي يجب ان يمارسه على نفسه حتى يبقى ضمن الحدود التى تفرضها عليه حرية وحقوق الاخرين. وهذا الضبط الذاتي يشكل مقدرة مكتسبة بالتربية المدنية الموجهة والقائمة على تفهم تام لاصول المواطنية الصحيحة.

المحافظة على سلامة مجتمع الطريق:

الملاحظ ان العصر الحالي عصر انتقال وتنقل. فالحياة العامة تتميز في يومنا هذا بالتحرك المستمر للانسان. وقد زاد من السرعة التي يهتم بها مع ما تخلق من مخاطر واخطار ومشاكل لم تعهدها المجتمعات السابقة.

انسان اليوم كائن متحرك اختصر المسافات بفضل السرعة التي وفرتها له وسائل النقل الحديثة، فالسيارة والطائرة والباخرة والدراجة كلها اصبحت وسائل نقل سريعة احدثت ثورة في حياة الانسان العامة، نقلته من طور الاستقرار الى طور التنقل المستمر يقضي جزءا غير يسير من يومه خارج منزله ومقره وكأنه اصبح رفيق الطريق يقضي عليه من الوقت اكثر ما يقضيه في بيته ومكتبه ولا يخفى ان تواجد الانسان على الطرقات يضعه مباشرة في احتكاك مستمر مع اقرانه الذين يستعملون وسائل التنقل، مما يوجد في الواقع مجتمعا جديدا هو مجتمع الطريق مع ما يتضمنه من عناصر مؤلفة له، واهمها وسائل نقل سريعة وطرقات تختلف درجات صلاحيتها للسير واناس كثير، منهم المفاخر بسيارته وسرعة تنقله قليل منهم المتبصر العاقل ومشاة لا حول لهم ولا قوة تجاه السيارات واصحابها، مما اوجب وضع مبادىء سلوكية ترعى التصرف ضمن هذا المجتمع بغية تأمين سلامة

التواجد فيه فمجتمع الطريق هو مجتمع مستحدث له قوانينه وانظمته، مما يوجب حتما على كل منتم اليه ان يكون ملما بها متوافقا معها منصاعا لها حتى تتأمن سلامته وسلامة الجميع. فكم من المنتمين الى مجتمع الطريق مطلعون على انظمته وقوانينه ومتوافقون معها؟ ان فقدان التعلم وارادة التوافق مع هذه الانظمة والقوانين هو مصدر معظم المخالفات والجرائم التي ترتكب في هذا المجتمع يضاف الى ذلك تخلف الانسان عن استيعاب وظيفة وسيلة النقل التي يستعملها وما يجب ان تحتله في حياته الخاصة والعامة من مكانة فكم من انسان جعل من السيارة معبودا حيا، لها منزلتها وكأنها امتداد لمنزلة صاحبها، حتى اذا اصابها سوء فكأن السوء نزل به شخصيا؟ وكم من حادثة اعتداء وقتل وايذاء حصلت بسبب تصادم سيارة مع اخرى، وكأن ما اصاب السيارة اصاب صاحبها بالذات؟ ان اسباب هذه الجرائم مردها في معظم الاحيان الى تخلف في استيعاب وظيفة السيارة ومكانتها في عالم الانسان وميل الى اضفاء شخصية صاحبها عليها فتصبح امتدادا لهذة الشخصية، مع ما يستتبعه هذا الامتداد من حرص على اظهار مزايا هذه الشخصية من جهة وعلى حمايتها من اي خدش يمكن ان يمسها من جهة ثانية.

بالاضافة الى هذه المشكلة التي ظهرت في مجتمع الطريق ظهرت مشكلة:

سرعة الانتقال وما تحدثه من اخطار كان لابد من ضبطها ضمن حدود تقي المواطنين مما يهدد حياتهم وسلامتهم.

من هنا كان التركيز في مجتمع الطريق على تأمين سلامة الانتقال والتنقل، ففرضت القوانين والانظمة على المشاة كما فرضت على مستعملي وسائل النقل تحت طائلة الجزاءات البالغة احيانا درجة كبيرة من الشدة.

سبق واشرنا من قبل الى الارتفاع الهائل في عدد ضحايا وسائل النقل وانه يطغى على سائر الاعداد، مما يشكل في الواقع خطرا محدقا بالمجتمع الانساني، فكان لابد من ضبط استعمال الالة الناقلة للانسان بفرض شروط على مستعملها يطلب منه التقيد بها واثناء وبعد استعمالها تحت طائلة

الجزاء.

فنشأت مدارس خاصة لتعليم الانسان قوانين وانظمة السير ولتعليمه طريقة استعمال السيارة، وبالفعل لايحق لانسان ان يقود وسيلة نقل مدفوعة بالطاقة الا بعد استحصاله على شهادة قيادة لها تمنح اذا اجتاز امتحانا يخضع له من اجل الوقوف على مدى اتقانه لفن القيادة ودرجة تعلمه للقواعد التى ترعاها

فالتعلم على استعمال وسيلة النقل وعلى الخضوع والتوافق مع الانظمة والقوانين عملية تستوجب تأهيلا فنيا معينا. كما ان تعلم المواطنين التقيد بالأنظمة التي ترعى تنقلهم مشاة او راكبين عملية مستمرة في البلدان المتقدمة مدنيا وحضاريا.

واذا اخذنا مثالا على ما يقوم به بلد متحضر كسويسرا في هذا الميدان لوجدنا انه خلال سنة ١٩٨٠[1] بلغ عدد المرات التي استعملت فيها وسائل اعلام الجمهور ومن منشورات ووسائل وقاية وتعليم وافلام وحملات توعية مليوناومائة واربعة وعشرين الفا واربعمائة واحدى واربعين مرة. وان تعليم الاولاد على اصول التصرف في الطرقات يحتل مكانة هامة جدا وسط هذه الجهود التوجيهية والتعليمية وقد وزعت هذه الجهود على مستويين: مستوى الاولاد الذين تتراوح اعمارهم بين الثانية والثامنة، ومستوى من هم بين الثامنة والخامسة عشرة. كما وزعت المنشورات التوجيهية على سائقي السيارات والدراجات وعلى معلمي المدارس وافراد الشرطة حتى يقف الجميع على الانظمة التي ترعى اصول استعمال الطريق س قبل السائقين والمشاة على السواء. كما وزعت منشورات تتعلق بالارشاد على وسائل الوقاية س تلوث البيئة مما تنفثه المحركات من سموم، وعلى صيانة راحة الناس من الاصوات المزعجة الصادرة من المحركات ووسائل النقل، وعلى قواعد الاقتصاد في المحروقات. واحتلت الاذاعات بالراديو والتلفاز مكانة هامة ضمن هذه الجهود، لانها تصل المواطن مباشرة بمصادر التوجيه

١ مجلة نادي السيارات السويسري TCS عدد ٣٠ بتاريخ ٣٠ تموز سنة ١٩٨١

ومضمونه كما نظمت حلقات دراسية للمعلمين لتأهيلهم على تعليم الاولاد اصول مجتمع الطريق وافتتحت مخيمات للشباب البالغة اعمارهم من السادسة عشرة الى الثامنة عشرة الراغبين في التعلم على قيادة السيارات لتلقي الاصول والمبادىء المهدة لهذا التعلم.

هذا ما يجري في البلدان التي ادركت اهمية التربية المدنية المستمرة في تكوين المواطنية الصحيحة لدى افراد المجتمع، كما ادركت اهمية سلامة هؤلاء الافراد ووجوب بذل كل الوسائل الممكنة للمحافظة عليهم وجعل الحياة الاجتماعية حياة آمنة تحقيقا لتطلعات الانسان الحر

ان الامن الاجتماعي كل متكامل، وليس بالاستطاعة تحقيقه بصورة صحيحة الا بالتركيز على كل ناحية من نواحيه وعلى كل ركيزة من ركائز الحياة العامة بغية جعلها بنفس المتانة والصلابة التي لغيرها من الركائز حتى يقوم عليها المجتمع السليم. ويخطىء من يعتقد ان تعزيز بعض الركائز يغني عن الاهتمام بالركائز الاخرى، لان البناء المتين لا يقوم الا على اعمدة صلبة وسليمة لا على اعمدة بعضها متين والاخر ضعيف مهما بدت تلك الاعمدة صغيرة.

المحافظة على المجتمع من الانحراف والاجرام:

بديهي القول ان من المقومات الاساسية لسلامة الحياة العامة ان يكون المجتمع خاليا من الاجرام والانحراف. واذا كان لمعالجة هذا الموضوع باب خاص به يركز على اسبابه ومواصفاته ونتائجه، الا ان للتربية المدنية على مستوى الحياة العامة مكانة خاصة بها هنا، نظرا لوجوب توجيه هذه التربية الى افراد المجتمع لكي يساهموا على مستوى الحياة العامة في الوقاية من الاجرام والانحراف.

فالمجتمع بتعدد الثقافات فيه وتعدد المناهج التربوية الفردية، فانه يحتوي على فئات من الناس غير مؤتلفة مع القواعد السلوكية التي تقوم عليها الحياة العامة، فيجنحون نحو ارتكاب الانحرافات الاخلاقية

والسلوكية ونحو مخالفة القوانين والانظمة وليس بمقدور السلطة ـ اي سلطة ـ الوقاية من هذه الانحرافات وملاحقتها وضبطها ومعالجة مرتكبيها، الا بمعاونة المواطنين وتجاوبهم مع متطلبات السلامة العامة. فالتعاون بين المواطن والسلطة بغية التصدي للانحراف والجريمة امر لازم وضروري حفظا للامن الاجتماعي الذي ينشده.

وقليل من المواطنين وافراد السلطة لاسيما في البلدان المتخلفة، من يدرك اهمية هذا التعاون وفعاليته في عملية استتباب الامن الاجتماعي وقد اشرنا الى هذا الامر في اكثر من موضع. ولذلك يجب ان تتوجه التربية المدنية على مستوى الحياة العامة نحو ايجاد هذا التعاون وتعزيزه اينما وجد وبصورة تجعل امر الوقوف في وجه الانحراف والاجرام اقل تعقيدا عما هو عليه الان.

تتوجه هذه التربية الى المواطن بكافة وسائل الاتصال العام والاعلام، شارحة دوره في الوقاية من الانحراف والجريمة وما هو مطلوب منه من مساهمة فعّالة في كافة انحاء حياته العامة، للحيلولة دون توفر اسباب الانحراف والاجرام. اما اذا وقع الانحراف فعلى المواطن التعاون مع السلطات بغية معالجته والقضاء عليه والمساعدة في اعادة تأهيل من وقع ضحية له.

وللتربية المدنية المنصبة على هذا الموضوع بالذات، اصول وتقنيات قابلة دوما للتطور تبعا لتطور المفاهيم الجماعية والذهنية الفردية والمستحدث من اساليب مخاطبة المجتمعات البشرية ولا يمكننا في مجال هذه الدراسة الاحاطة بتلك الاساليب بصورة مفصلة، بالنظر لتعددها واختلافها وتجددها بل يكفي ان نشير الى مضمونها.

النبذة الرابعة:

التربية المدنية على مستوى الوقاية من الانحراف والاجرام:

الوقاية من الانحراف سياسة وعمل، تتضمن السياسة وضع الخطوط الرئيسية الموجهة لعملية الوقاية، ويتضمن العمل التنفيذ الميداني لهذه السياسة عبر الاجهزة والمؤسسات المتخصصة ذات الادوار المحددة في عملية الوقاية

والتصدي للجريمة عبر الوقاية يتم على مرحلتين: مرحلة متقدمة تتناول مسببات الانحراف والاوضاع الخطرة التي يسلكها بعض الاشخاص والتي يمكن ان تؤدي بهم الى الانحراف فالاجرام. ومرحلة متأخرة تتناول علاج المجرم والمنحرف بعد سقوطه عن الطريق القويم وذلك بغية انقاذه من الهاوية التي وقع فيها ووقاية له ومنه في المستقبل.

ولذا يقتضي معالجة موضوع التربية المدنية في كل من هاتين المرحلتين.

المرحلة الوقائية المتقدمة: خطر الانحراف ومعالجته:

اثبتت كافة الدراسات التي اجريت على اوضاع المنحرفين والمجرمين ان سلسلة من العوامل والمسببات تتضافر قبل اقدامهم على ما اقدموا عليه فتضعهم في وضع خطر، سمي «خطر الانحراف والاجرام» لان الفاصل بين هذا الوضع والانحراف والاجرام خطوة او شرارة، اذا تحققت تحول الخطر الى حقيقة قاسية ممثلة بالفاعل وضحيته لان كليهما يصبح حالة اجتماعية تتطلب التدخل السريع لرأب الصدع والتعويض عما حصل والوقاية للمستقبل[1]

تتصف مرحلة ما قبل الانحراف بغياب التوجيه التربوي والعناية

١ دكتور محمد شلالا «خطر الاجرام» بغداد سنة ١٩٨٠ واعمال المؤتمرات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

الشخصية والعاطفية الوالدية والرقابة الذاتية والاجتماعية، كما تتصف غالبا بانعدام المأوى المناسب ماديا ومعنويا وانعدام التعليم والتثقيف وعدم توفر امكانية العمل اطلاقا او العمل المنتج تخصيصا. وكثيرا من الاحيان يرافق مرحلة ما قبل الانحراف شعورا بالانزواء والرفض من قبل المجتمع او صعوبة في التكيف معه او عدم تقبل منه او تعارض في المبادىء السلوكية فاذا انضمت عوامل سلبية اخرى كتعاطي الكحول او المخدرات او مرافقة ابناء السوء او اجتماعات او خلوات بين افراد ناقمين ورافضين او خارجين على مجتمعهم او زمر الشوارع المتسكعة ليلا نهارا اذا انضمت مثل هذه العوامل السلبية الى تلك التي ذكرناها سن قبل زاد خطر الانحراف واصبح الافراد في مرحلة صعبة ودقيقة لا تبعدهم عن الاجرام سوى الفرصة السانحة او السبب المشعل لفتيلة وكم هو تافه احيانا؟

ومن ثم اذا وجد الافراد المهددون بخطر الانحراف مناخا محبذا او مشجعا لاوضاعهم الشخصية والاجتماعية، وهذا ما يحصل عادة عبر الافلام غير الاخلاقية المبلورة لافكار هدامة صادرة عن اشخاص شاذين فكريا واجتماعيا واخلاقيا، اعتقدوا ان سيرتهم سيرة طبيعية تنم عن نظرة حياتية معينه وبالتالي تتكون لديهم قناعة بان الناس لا يفهمونهم بل ينبذونهم لانهم يجهلون حوافزهم ونظرتهم الحياتية وفي هذا منتهى الخطورة اذ لا يكفي ان يكون السلوك شاذابل يتوفر له المبرر الفكري ونكاد نقول الفلسفي مما يشكل امعانا وترسيخا في الطريق غير القويم المهدد لأمن المجتمع وسلامته

وبديهي ان همّ المسئولين عن الامن الاجتماعي ينصب على معالجة الاوضاع المؤدية الى خطر الانحراف فالاجرام، عبر التركيز على دراسة كل وضع من هذه الاوضاع بغية الوقوف على مسبباته والعوامل المهيئة او المساعدة على نشوئه والعمل على معالجته بصورة تقي من هم ضحية له خطر الانجراف نحو الاجرام والسلوك الشاذ اجتماعيا واخلاقيا.

واحدى الوسائل الاساسية التي يلجأ اليها المسئولون عن الامن

الاجتماعي، هى البرامج التربوية الخاصة بهذه الفئات من الناس بوسائل تؤمن النقص الحاصل والفراغ القائم. والعملية ليست سهلة بل هي متشعبة الجوانب دقيقة العناصر صعبة التنفيذ نظرا لصعوبة الحالات الشخصية والاجتماعية التي تنصب عليها.

وهذه الصعوبة مضافة الى فردية كل حالة تستوجب مجهودا تربويا خاصا بكل حالة الا ان اطاره العام لا يختلف عن اطار كل تربية مدنية هادفة الى تنمية وصقل الشخصية الانسانية وتعليم الانسان في الحياة الاجتماعية وتكييف سلوكه بصورة تجعله مؤتلفا مع متطلبات هذه الحياة.

ولا ينحصر المجهود التربوي في الحالات الخطرة التي ذكرناها بل يتعداها الى المواطنين كافة بحيث يستحث همهم على المساهمة في القضاء على الاسباب المؤدية لخطر الانحراف والاجرام، وفي اتخاذ الاحتياطات اللازمة التي تحول دون تولد او ظهور هذه الاسباب والعوامل المهيئة لها.

فالتربية المدنية على الصعيد الوقائي المتقدم تتطلب مشاركة فعالة من قبل المواطنين في سبيل معالجة الاوضاع المهددة بخطر الانحراف. اما المهددون بخطر الانحراف انفسهم فيمكن ان يخضعوا لبرنامج وقائي قوامه: تنفيذ خطط تأهيلية وتوجيه تربوي فردي منصب على الناحية المدنية والثقافية والمهنية لدى الفرد. ويتم تنفيذ هذه الخطط من قبل عاملين اجتماعيين اختصاصيين في حالات خطر الانحراف، اذ ان معالجة هذه الحالات تتطلب تأهيلا علميا وفنيا ومهنيا خاصا مسبوقا بتحقيقات شخصية يقوم بها محققون اجتماعيون متدربون على التعاطي مع مثل هذه الحالات كما يتطلب مربين اختصاصيين في الحالات الصعبة

وهنا يبرز دور العيادات الاجتماعية المجهزة فنيا وبشريا بالمؤهلات العلمية والاختصاصات التي تنصب كلها بانسجام وتكامل على تنفيذ الخطط الوقائية في كافة مراحلها، بما فيها الابحاث والتحقيقات الميدانية التي توفر المعطيات الواقعية اللازمة لعملية التحليل والفرز والاستنتاج، ومن ثم لعملية وضع خطة العمل وما تتطلبه من وسائل ومناهج عمل وتنفيذ وتقييم وتتبع.

يضاف الى هذا العمل التربوي الاساسي والتوجيه المدني، ايجاد العمل المناسب لاخراج المهددين بخطر الانحراف من المآسي التي يتخبطون فيها وابعادهم عن المؤثرات السلبية التي تحكمت بهم، وتحريرهم من سيطرة ذوي البأس عليهم وضمهم الى جماعات بناءة ذات السلوك السوي والقويم.

ويجب التركيز خصوصا على فعالية العمل جماعة لما لهذا العمل من ميزات وتأثير في الجماعة. وليس اقلها خلق جو من التماثل والتعاون والتعاضد والتقبل المتبادل، الذي يعوض عن الفراغ النفساني الذي كان يشكو منه من كان يشعر بالانزواء والرفض وعدم التقبل من قبل المجتمع الذي عاش فيه

وليس على سبيل التكرار، التأكيد على دور المواطنين في تفهم المشاكل التي يعاني منها المهددون بخطر الانحراف وفي العمل على ازالة اسباب هذا الخطر، بل على سبيل الاشارة الى وظيفة التربية المدنية في ايقاظ الشعور بهذا الدور لدى هؤلاء المواطنين وتدعيم الجهود المبذولة ضمن الخطط التربوية بغية المساعدة على تحقيق اهدافها وتهيئة السبل لانجاحها.

ان العمل الوقائي مسئولية جماعية واجتماعية وكما قلنا سابقا ان علم المسئوليات علم قائم بذاته يكتسب من خلال التنمية الاجتماعية والتربية المدنية الصحيحة المرافقة للانسان منذ نشأته وتنشئته الاجتماعية في عائلته وبيئته.

واخيرا لابد من القول بان العمل الوقائي يعتمد في نجاحه على توفير الاحتياطات الفردية الاساسية من غذاء وكساء وصحة وتعلم وتثقيف، لانه من العبث انتظار استتباب امن اجتماعي في حالة عدم اكتمال عناصره كافة والمثل السائر يذكر بان الجائع والمحتاج لا اذن صاغية لهما ولا صوت يعلو على صوت الحاجة. فكيف اذا كانت هذه الحاجة اساسية كالغذاء والكساء والصحة الجسدية؟

المرحلة الوقائية المتأخرة: معالجة المجرم والمنحرف:

اذا تعذر على الخطة الوقائية المتقدمة تحقيق اهدافها والحيلولة دون تحقق الانحراف والاجرام اقتضى معالجة من انحرف او اجرم، بالرغم مما بذل تجاهه من تدابير وقائية او نتيجة لظرف خاص قاده الى هذا المصير دون ان يتسنى للتدابير الوقائية ان تخضع له.

يتميز العمل العلاجي في هذه المرحلة المتأخرة، بانه ينصب على حالة شخصية تستدعي تعاملا خاصا مع المجرم او المنحرف بالنظر للاسباب الشخصية والفردية التي قادته للوقوع في وضعه الحالي. ويهدف هذا العمل الى تصحيح هذا الوضع بمعالجة الاسباب التي ساهمت في احداثه، فاذا كانت الحالة مرضية او نفسانية او اجتماعية تحولت الجهود الى معالجتها. واذا كانت الحالة ناتجة عن خلل تربوي استدرك هذا الخلل ضمن برنامج تربوي وتوجيهي يوضع وينفذ بعد الاخذ بعين الاعتبار المؤهلات الذهنية والفكرية والثقافية للموضوع قيد المعالجة، بحيث تكون مخاطبته في مستوى مقدرته على الفهم ويكون تأهيله الاجتماعي في مستوى استعداده للتعلم والتمرس على الحياة الاجتماعية

فالتربية المدنية هنا تربية علاجية تؤدّى: اما لكل فرد بمفرده، واما لجماعة من الافراد تضمهم او تجمعهم مستويات فكرية وذهنية واجتماعية متشابهة او متقاربة. تتم عملية التربية هذه عادة ضمن السجون والمؤسسات الاصلاحية مما يضفي عليها طابعا خاصا بالنظر للاطار الجغرافي والبشري الذي تتم فيه، والذي من مواصفاته افتقاد الافراد ضمنه لحرية القول والعمل والتنقل الا ضمن الحدود التي تسمح بها هذه المؤسسات وهي على كل حال حرية منقوصة تمارس في ظل سلطة آمرة وناهية.

هذا الجو النفساني الذي تتم فيه عملية التربية المدنية يتميز من جهة بمصاحبة السلطة والرقابة والخضوع لعملية التربية، مما يهيء لها استعدادا نفسانيا خاصا اي توجها الزاميا نحوها يؤمن لها اكتمالها وفق المخططات المرسومة لها. الا انه من جهة ثانية يحرمها من ميزة التقبل الطوعي لها. وهي ميزة ضرورية للتأهيل المدني والتقبل الذهني والفكري. ينتج عن هذا

الطابع الالزامي خطر ازدواجية المواقف لدى من تتوجه اليهم عملية التوجيه التربوي والتأهيل، بينما هم في قرارة انفسهم رافضون له لحصوله في ظل التسلط والالزام وحتى العقاب في حالة الرفض.

هنا تظهر الحاجة الى اعتماد تقنيات واساليب علمية من شأنها ايجاد المناخ المناسب الصالح لتقبل التوجيه والتأهيل المدني لدى من حرموا من حرية التصرف والقول والعمل الا ضمن الحدود التي تسمح بها المؤسسات الاصلاحية والسجون. فالمحكوم عليه بالسجن او بالوضع في مؤسسة اصلاحية ينفذون في الواقع عقوبات مانعة للحرية كليا في السجن وجزئيا في المؤسسات الاصلاحية. وبالتالي لابد من اخذ هذا الواقع العقابي بعين الاعتبار عند وضع الخطط العلاجية والتربوية اللازمة لاعادة تأهيل المحكوم عليهم تأهيلا مدنيا واجتماعيا مهيئا لاعادتهم الى المجتمع كعناصر صالحة ومفيدة لانفسهم وللغير.

كما يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ايضا، سن المحكوم عليهم فيخصص الاحداث منهم لتدابير علاجية وتربوية تختلف نوعا ومضمونا عن تلك المخصصة للراشدين. كما يؤخذ بعين الاعتبار وضع الراشدين انفسهم لان منهم المنحرف المبتدىء والمكرر والممتهن للاجرام. فكل فئة منهم تحتاج الى خطط وبرامج خاصة بها تتوافق مع احتياجاتها التربوية والتوجيهية وقدراتها الشخصية على التكيف والتأهيل المدني والاجتماعي

ان تحقيق هذا الهدف يشكل بحد ذاته، ما اسميناه بالمرحلة الوقائية المتأخرة باعتبار انها تساهم في الحيلولة دون حدوث الانحراف والاجرام مستقبلا. فالوقاية تتحقق: اما في مرحلة متقدمة على الاجرام والانحراف فتحول دون حصوله، واما في مرحلة لاحقة عليه بان تحول دون حدوثه مجددا من خلال علاج المجرم والمنحرف وتأهيله التأهيل اللازم بغية صونه من الانزلاق مجددا.

فالوقاية في مرحلتيها السابقة واللاحقة هي: تحصين الفرد ضد الانحراف والاجرام باحاطته بالوسائل المانعة لحدوث الاضطراب السلوكي لديه المؤدي للانحراف، وتعزيز قوة التصدي لديه تجاه سلبيات الحياة

ومشاكلها اليومية بحيث يتغلب على الصعاب بالوسائل العادية والشرعية دون اللجوء الى السلوك غير الشرعي والقانوني. كما ترمي الوقاية الى تعزيز مقدرة الفرد على الصمود امام مغريات الانفلات السلوكي وما يحققه من ارواء لنزوات فردية تكون اجمالا متعارضة مع المتطلبات الاجتماعية ومتجاوزة لحدود الحرية الفردية وملحقة الضرر بالاخرين.

ومن المفيد لفت النظر في نهاية هذا البحث الى الفوائد الجمة التي يجنيها المجتمع من الوقاية السابقة على الانحراف، لما توفره من مشاكل فردية وجماعية على الصعيد الانساني والمادي وما تصونه من كرامة وحرمة للنفس والملك والمال وما تحفظه من اخلاق. فالاجرام مهين لفاعله ولضحيته مؤذ لكليهما ومضر للانسان ومجتمعه، فدرهم وقاية خير من قنطار علاج. هذا ما ترمي اليه التربية المدنية على مستوى الوقاية السابقة واللاحقة على الانحراف والاجرام.

القسم الثالث

الوجه العملي للدراسة الحاضرة

الفصل الاول
الاثر الفعلي للتربية المدنية في المجتمع الانساني

بيّنا بصورة مفصلة حاجة الانسان الى التربية ليصبح انسانا اجتماعيا، منطلقين من حقيقة ثابتة وهي: ان الانسان يتعلم ان يكون انسانا، اي كائنا اجتماعيا قادرا على مشاركة اقرانه حياة عامة نسيجها العلاقات البشرية السليمة واطارها المبادىء السلوكية المنظمة لتحرك الافراد ضمنها. كما بيّنا حاجة الانسان للتعلم على الحياة الاجتماعية لان السلوك الاجتماعي سلوك مكتسب بالتعلم والتمرّس، وبقدر ما تكون قابلية الانسان للتعلم بقدر ما يمكنه ان يرتقي سلم الحضارة والمدنية.

في الواقع من الصعب الجزم بجواب شاف على هذا التساؤل فبالاضافة للصعوبة الناتجة عن اختلاف المواهب والثقافات الشخصية توجد صعوبة اخرى لا تقل اهمية عن الاولى تكمن في تعذر الوصول الى كافة الافراد واخضاعهم لتربية مدنية واحدة وتعليم واحد على الحياة الاجتماعية فمهما بلغت جهود المسئولين على نشر مبادىء التربية المدنية والتعليم، فان هذه الجهود تصطدم بتفرق الناس عن بعضهم وتوزيعهم جغرافيا وبيئيا مع ما يحتضنونه من مراكز مقاومة تجاه كل ما يمس بذهنيتهم وافكارهم من طارىء جديد داع الى التغيير او التكيف كما يصطدم بدرجات مختلفة من الثقة تجاه كل ما تأتي به السلطة من توجيه وارشاد.

ولكن هذه الصعوبات لا تحول دون الاقدام على تنفيذ المشاريع التربوية المدنية، لانها صعوبات طبيعية ملازمة لوجود الانسان ولا يمكن ارجاء اي عمل تربوي ريثما يتم تجاوز هذه الصعوبات والتغلب عليها، لان مثل هذا الامر عسير ويتطلب وقتا طويلا وجهدا حثيثا، منطلقه خلق حوافز جديدة لدى الانسان. ان هذه الصعوبات تشكل ولاشك عائقا من شأنه عرقلة مسيرة التنمية والتطوير ولكن هل من طريق في الحياة لا ترتفع اليه العوائق، وبالرغم من ذلك يقتضي سلوكه ـ فيما اذا اريد للحياة ان تتطور

وتنمو وترتقي - الى مستويات ارفع من تلك السائدة.

لذلك نرى ان وجود العوائق امام تنفيذ مشاريع التربية المدنية الناتجة عن تحفظ الانسان الطبيعي تجاه كل شيء جديد، لاسيما متى كان التنفيذ يتطلب منه ترويضا لنفسه وحدا من انانيته وتطويرا لمفاهيمه الاجتماعية فانه لا يمكن ان يؤثر في مسيرة تلك المشاريع وان كان من شأنهااعاقة تقدمها بالسرعة والفعالية المنشودتين. فمراكز المقاومة العفوية لدى الانسان قابلة للتغلب عليها اذا استخدمت الاساليب الحديثة الرامية في تحليل العناصر التي تتألف منها المراكز بغية معالجتها بالوسائل الكفيلة لازالتها. وكما قيل عن حق بان كل دعوة جديدة تفترض تحقيق انتصارين: انتصار على مقاومتها وانتصار في تحقيقها.

ومن ثم يرى البعض ان فئة من المنحرفين او ممن هم في خطر الانحراف بلغت من فقدان الحس الاجتماعي والوعي المدني ما يجعل كل الجهود المنصبة على تربيتها تربية مدنية صحيحة جهودا ضائعة، بالرغم من ان هذه الفئة هي المقصودة اصلا بالتربية المدنية وما دام الامر كذلك فان تأثير التربية المدنية في المجتمع سيكون محدودا جدا ان لم يكن معدوما.

الجواب على هذه النظرة الاولى هو ان التربية المدنية لا تتوجه الى فئة من الناس دون الاخرى، بل انها تتوجه الى كافة المواطنين وعلى كافة المستويات كل على قدر وضعه وفهمه وحاجته. فالتربية المدنية ملازمة لعملية التربية العامة المرافقة للانسان منذ ولادته ولا تتميز عنها بشيء، على ما بيناه فيما تقدم. فاذا اتخذت التربية المدنية فيما بعد وطيلة سنوات الحياة منحى اكثر تركيزا على امور الحياة الاجتماعية، فلا يعني انها افترقت عن عملية التربية الاساسية بل انها متممة لها بما تضيفه الى ميدانها من مواضيع واهتمامات واهداف خاصة بأمن المجتمع ورفاهيته وحفظه س الانحراف والاجرام.

اما فيما يخص فئة المنحرفين او المهددين بخطر الانحراف فقد سبق الاشارة الى الوسائل الخاصة المعتمدة في سبيل اعادة تأهيلهم اجتماعيا وتربويا سواء قبل الانحراف او بعده اذ لكل حالة دواؤها.

فاذا اخفقت الوسائل الوقائية العامة لجأ الاخصائيون الى الوسائل الخاصة المتضمنة للعلاج الطبي او النفساني والتأهيل المدني المركز بحيث يؤق كل فرد احتياجه ووضعه الشخصي.

فالتربية المدنية تتوجه الى الناس كافة وليس الى فئة دون اخرى، وبقدرما تجنب الناس مزالق الانحراف والاجرام بقدر ما تكون نافعة وفاعلة ولكن هذا ليس ميزتها او معيارها الوحيد. فالانحراف والاجرام لا يشكلان سوى ناحية هامشية من نواحي الحياة العامة التي تتأثر في كافة نواحيها بالتربية التي يتلقاها كل فرد. فعندما تتراوح نسبة الانحراف والاجرام بين عشرة الى خمسين بالالف نجد ان هامش الايجابية اوسع بكثير من هامش السلبية، مما يحمل على القول ان معيار التربية المدنية لدى الشعب يكمن في طريقة تعامله مع الاخرين وفي طريقة سلوكه وتصرفه وفي سلامة مواقفه الاجتماعية، ويكفي ان نجري مقارنة بسيطة بين ما تتميز به بعض البلدان من تربية مدنية عالية وما يقابلها مس سلوكية اجتماعية ممتازة لدى مواطنيها، وبين ما تتخبط به بلدان اخرى من فوضى اخلاقية وسلوكية وانعدام للتربية المدنية، فاننا نرى الاثر الفعلي للتربية المدنية في رقي الشعوب. لان درجة التربية المدنية لدى شعب لا تقاس فقط بمعدل الاجرام وان كان هذا المعدل مؤشرا هاما من بين المؤشرات المعتمدة.

ان مجرد اجراء هذه المقارنة يقيم الدليل على صواب هذه النظرة القائلة بان التربية المدنية هي العامل الاساسي في صقل الشخصية الانسانية، وتأهيله لحياة اجتماعية تتصف بالتنظيم والنظام وبدرجة من الحضارة تجعل الانسان يشعر ضمنها بانسانيته وحريته وحقوقه المصانة نتيجة للاحترام المتبادل الذي اوجدته التربية المدنية الاساسية بين الافراد.

والمثال المستخرج من اختبارات بعض البلدان الراقية في حقل التربية المدنية وما حققته من نضوج ورقي اجتماعي وبالتالي مس امن اجتماعي، خير حافز على سلوك دربها كوسيلة من وسائل توفير الامن الاجتماعي في المجتمع العربي والمجتمعات المتطلعة نحو التطوير الجذري في بنيتها الاجتماعية.

الا انه يقتضي ان نكون منتبهين الى حقيقة اخرى نعايشها دون ان تشكل عائقا بوجه الاقدام على تعميم التربية المدنية على الصورة التي صار بيانها. وهذه الحقيقة في كون التوظيف التربوي لا يستطيع ان يعطي ثماره سريعا لان مفعوله رهن نمو الفرد، ونموه بطيء شاءت الطبيعة ان يكون كذلك. فلا يمكن لابن السادسة من عمره ان يصبح بين عيشة وضحاها ابن العاشرة بل ان غروب كل يوم من ايام حياته يزيده نموا تنمو معه شخصيته ومدنيته ومقدرته على التكيف الاجتماعي. وهذا يعني انه لايمكن تلقين الولد ما يجعل منه رجلا غداة تلقينه. فعامل الوقت عامل اساسي في عملية التنمية لانه يتحكم بها ولا يمكن ان يأتي بالتسرع او القفز بل بالنمو البطيء تبعا لنموه العقلي والجسدي.

لذلك جاز لنا القول بان عملية التربية المدنية عملية بطيئة تأخذ الوقت الطبيعي اللازم لنمو الانسان، كي تظهر اثارها فيما اذا لم يعترضها عائقا يؤخر مسيرتها او يلغي مفعولها. وهي عملية تتم ضمن متغيرات طبيعية وانسانية واجتماعية لا يمكن لاحد التنبؤ او التحكم بها الا بحدود.

وبالتالي فان كل توظيف تربوي في السنوات الاولى للطفولة يجب ان ينتظر ثماره الاجتماعية المكتملة التكوين والنضوج. وعندما يصبح الطفل ذا مسئوليات فان المسألة تصبح مسألة جيل ناشيء يفتش عن مكانته في الحياة بين اجيال اخرى متواجدة. ولكن هذا لا يعني ان آثار التربية المدنية لا تظهر الا دفعة واحدة بعد انقضاء الفترة الزمنية للنمو، بل ان هذه الاثار ترافق الطفل خطوة خطوة في حياته، الا ان اكتمالها في الحياة الاجتماعية العامة لا يتبلور الا بعد ان يصبح الطفل مواطنا راشدا حرا في تصرفاته يمارس الحياة الاجتماعية بكافة نواحيها. عندها تظهر من خلال تداخل النشاطات والعلاقات الفردية درجة التربية المدنية التي يتصف بها الجيل الداخل الى تلك الحياة العامة بعد ان يكون قد اكتمل تكوينا ونضوجا

ومن ثم فان عملية تقييم فعالية التوظيف التربوي تصطدم بصعوبات ايضا ناتجة عن طبيعة العملية التربوية واثارها في الافراد والمجتمع. فالتقييم يفترض وجود مقاييس ثابته يمكن بالمقارنة معها تحديد قيمة الانجازات

وفعاليتها. وهذه المقاييس بالذات هي مقاييس غير ثابتة لانها مكونة من متغيرات اهمها: المفاهيم السلوكية المتحركة دوما، فكيف يمكن قياس درجة رقي مجتمع معين بتأثير التربية المدنية التي اعطيت لافراده خلال ثلاث سنوات مثلا؟ ان عملية التقييم تستند فقط الى بعض المؤشرات التي تنبىء عن تطور في العادات والتصرف والسلوك دون ان تصلح كقياس ثابت لدرجة التطور هذه.

ويترتب عى هذه الحقيقة الانسانية والاجتماعية صعوبة الحكم على نجاح او فشل برامج التربية المدنية في مجتمع معين بصورة علمية وجازمة، لان مقياس النجاح والفشل مقياس تقريبي مبني على استنتاجات وقرائن لا على قياسات حسابية صحيحة

فاذا اخذنا مثلا اثر التربية المدنية في حمل سائقي السيارات على التقيد بالانظمة والقوانين وبمعدلات السرعة المحددة، ولاحظنا ان حوادث السيارات كانت تبلغ مثلا خمسة بالالف واصبحت بعد زمن معين بفضل التوجيه التربوي ثلاثة في الالف. لامكن القول بان انخفاض النسبة كان بتأثير حملة التربية المدنية الحاصلة بشرط ان تكون ظروف القياس السابقة واللاحقة هي نفسها لم يطرأ عليها اية متغيرات، كانخفاض عدد السيارات او انخفاض او ازدياد عدد افراد الشرطة او تغيير في اسلوب مراقبة حركة السير وضبط المخالفات. فهذه كلها متغيرات تفسد النتائج فيما اذا دخلت على العملية.

ولا يختلف هذا الامر في ميدان الانحراف والاجرام، فان انخفاض حالات الانحراف والاجرام نتيجة لحملات التربية المدنية يمكن ان يشكل مؤشرا على نجاح الحملة، بشرط ان لا تكون قد طرأت على العملية متغيرات كالتي اشرنا اليها آنفا فتفسد القياس.

ولا تزال العلوم الاجتماعية تبحث عن معايير ثابتة لاجراء عمليات القياس والتقييم. وقد حققت بعض التقدم من خلال ظهور علم القياس الاجتماعي، الا ان هذه العلوم مازالت تفتقر الى معايير قياسية وتقيمية ثابتة وموثوق بها.

الخلاصـــــــــة :

بينا فيما تقدم ان المقومات التي تحول دون ملاحظة النتائج العلمية والاثار الفعلية للتربية المدنية في المجتمع الانساني بصورة سريعة، لا يعني انتفاء هذه النتائج والاثار. فالعملية التربوية تتطلب وقتا طويلا لكي تظهر اثارها الفعلية ولكن بمجرد ظهورها يتضاعف مردودها لان كل جيل يحمل للجيل الذي يليه ـ وهو مسئول عن تربيته ـ ما تلقاه من اصول في التربية المدنية وهكذا دواليك تنتقل آثار التربية من جيل لآخر بصورة مضاعفة.

والعكس صحيح ايضا اذ ان التأخر في وضع عملية التربية المدنية قيد التنفيذ يجعل ركب الجيل الصاعد يفوتها، فيتعذر على هذا الجيل نقل شيء لم يتلقاه الى الجيل الاخر التابع له وهكذا دواليك. فعامل الوقت عامل اساسي في عملية التربية المدنية، كما ان عامل الاجيال النامية لا يقل اهمية عن الاول فكلاهما يسير في طريقه لا ينتظر ولا يمكنه ان ينتظر

انطلاقا من هذا الواقع يمكن القول بان تأثير التربية المدنية في المجتمع الانساني تأثير ثاتب، لان الانسان يتعلم على الحياة الاجتماعية وهو بحاجة لهذا التعلم، كما ان شخصيته الا جتماعية لا تكتمل الا باكتمال تربيته المدنية وبقدر ما تكون هذه التربية سليمة وفعالة بقدر ما تنعكس اثارها الايجابية على امن المجتمع وسلامته، لانها تضمن علاقات متوازنة وسليمة بين الافراد مع ما يترتب عليها من احترام متبادل.

وهذا ما يحملنا على القول بان تحقيق الامن الاجتماعي في مجتمع معين مرهون بوضع برامج التربية المدنية موضع التنفيذ بعد ان تكون قد وضعت بشأنها الخطط الانمائية اللازمة المنطلقة من نظرية عامة تحدد مفاهيمها وأبعادها وأهدافها

فأثر التربية المدنية في الحياة الاجتماعية بين وظاهر وان صعب قياسه على المدى القريب، الا ان التوظيف التربوي يبقى توظيفا مثمرا على المدى الطويل لانه يشكل الاساس الصلب للبنية، الاجتماعية السليمة.

ومن هذا المنطلق نرى ان الاحاطة بالاسس التي يقوم عليها الامن الاجتماعي والمبادىء التي ترعى مفهوم التربية المدنية، تشكل الخطوة الاولى الممهدة لوضع سياسة تربوية مدنية قادرة على النهوض بالمجتمع الى اعلى مستويات الرقي والحضارة، وبالتالي على تحقيق الامن الاجتماعي كي ينعم به المواطنون كافة.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية لوضع التربية المدنية في العالم العربي

من اجل تحقيق الامن الاجتماعي في العالم العربي عبر التربية المدنية، فلابد من تحديد دقيق للوضع الحالي لهذه التربية بالاستناد الى دراسة ميدانية ترمي الى اظهار معالمها ومفهومها واثرها في المجتمع فالمعطيات غير متوفرة ولا يمكن اجراء اي عمل تربوي بناء، اذا لم تسبقه مثل هذه الدراسة حتى يقف المخططون على حقيقة الارض التي يقفون عليها، وعلى المتطلبات والحاجات والامكانيات. على ما سبق وبيناه في معرض دراستنا لمراحل تنفيذ الخطط التربوية.

ويمكن ان تتم الدراسة الميدانية في اشكال مختلفة منها قيام المركز العربي للدراسات الامنية بعملية شاملة تحدد مفهوم التربية المدنية في كل بلد من البلدان العربية، وموقفها من البرامج التربوية ودرجة الاهتمام بها والميادين الواقعة عليها والوسائل المعتمدة في تحقيقها ودرجة فعاليتها.

كما يمكن ان يقوم كل بلد ضمن خطة موضوعة من قبل المنظمة العربية للثقافة والتعليم او من قبل المركز العربي للدراسات الامنية بوضع دراسة عن التربية المدنية والتعليم فيه ومدى اتساعها ومضمونها ووسائلها على ما بيناه آنفا ومن ثم تجمّع هذه الدراسات ويعمّد المركز القائم بالاشراف عليها الى دراسة وتحليل المعطيات المتوفرة حتى يتجه على ضوئها الى اجراء عملية تقويم، ومن ثم اقتراح خطة عمل ترمي الى وضع برامج للتربية المدنية، او تعزيز الموجود منها بما يناسب كل بلد ضمن خطة انشائية عامة يتفق على خطوطها الرئيسية بين الدول المعنية.

وككل دراسة ميدانية، يقتضي وضع خطة عمل من قبل اخصائيين وتوفير فريق من الباحثين الميدانيين وتجهيزا فنيا وبشريا قادرا على جمع المعلومات وتصنيفها وفرزها وتحليلها وصهر النتائج بصورة علمية تمكن من استخلاص الخطوط الكبرى والتفصيلية لوضع التربية المدنية في كل بلد من البلدان العربية. واذا كان من مجال للمقارنة فيما بينها لتستخرج ميزات

مشتركة تعكس الوضع على الصعيد العربي العام.

كما ان توفير الاعتمادات المالية اللازمة امر هام حتى يتمكن فريق العمل من القيام باعمالهم دون عائق. وقبل كل شيء يجب ان يتم تفاهم عام بين المشرفين على عملية الدراسة الميدانية والمسئولين الحكوميين في الدول المعنية، حتى تكون العلاقات والمواقف صريحة وواضحة لا تثير اي التباس او تحفظ او محاولة لاظهار الامور على غير حقيقتها. فالبحث العلمي يتطلب تفهما من قبل القائمين عليه والمتعاملين معه، كما يتطلب موضوعية في توفير المعلومات وتحليلها وصياغة النتائج

اما القاعدة التي يمكن ان ينطلق منها البحث الميداني فانها تتكون من استمارات تحتوي على اسئلة محددة تتناول بكل دقة: تحديد مفهوم التربية المدنية وتحديد برامج هذه التربية ومضامينها على صعيد العائلة والمدرسة والمجتمع والمهنة والحياة العامة، والوظائف العامة لاسيما ما اختص منها بالتعامل مع مشاكل الانحراف والاجرام. كما يقتضي تحديد وسائل التربية المدنية المعتمدة كالكتب والمنشورات والندوات والمحاضرات ووسائل الاعلام السمعية والصبرية، وكل ما يشكل وسيلة لنقل هذه التربية الى المواطنين.

ويجب ان يتناول الاستقصاء ايضا، تحديد درجة اهلية القائمين على التربية المدنية لتحديد مستوياتهم العلمية والثقافية ومدى تاثيرهم في محيطهم ونوع التعليم الذي يقدمونه للغير، وكل ما من شأنه تحديد مضمون الوسائل المعتمدة في سبيل تأمين عملية التربية المدنية وايصال مضمونها للمواطنين. كما يحدد الاستقصاء ما اذا كان ثمة تأهيل خاص للقائمين على امر التربية المدنية ونوع هذا التأهيل ومدته واستمراريته وفعاليته

ومن ثم يعمد الاستقصاء الى الوقوف على مدى تفرع العملية التربوية وتنوعها وتوجهها نحو قطاعات معينة كقطاع الوقاية من الانحراف والاجرام مثلا

وبكلمة مختصرة يمكن اعتماد الخطة التي سبق لنا وبيناها انفا لعملية التربية المدينة،والبحث، عما اذا كانت مثل هذه الخطة متوفرة وعن مستوياتها

وفعالياتها والنتائج التي اعطتها.

وعندما تكتمل المعطيات التي توفرها الاستقصاءات والابحاث الميدانية، يمكن اجراء تقييم شامل لها توضع على اساسه السياسة التربوية المدنية الواجب اتباعها في سبيل تحقيق الامن الاجتماعي في العالم العربي. فعملية الاستقصاء يجب ان تتبع بعملية تحليل وصهر وصياغة خطة عملية ترمي الى ايجاد او تعزيز او تطوير برامج التربية المدنية، بصورة تجعل س هذه العملية حجر الزاوية في تشييد البنية الصحيحة للمجتمع العربي النامي بسرعة والاخذ بالتطور.

ولابد من الاشارة الى ان كل عملية انماء وتطوير، بحاجة لاجهزة متخصصة تشرف على التخطيط والتنفيذ والتقييم كما تتباع مراحل العملية فالمتابعة أمر ضروري وهام في حياة كل خطة، والا كانت عبارة عن موجة من الحماس العابر ما تلبث ان تظهر حتى تغيب دون ان تخلف وراءها اي اثر وهذه كارثة لانها تشعل من جهة الحوافز لدى المواطنين، وتهيء لهم صورة مشعة عن حسنات الخطة وما تقدمه لهم من مكاسب ومنجزات ومن ثم يتبخر كل شيء. فتحل خيبة الامل في انفسهم ويتعاظم فقدان الثقة لديهم في كل ما تعد به السلطات ولا تحققه. وقد اشرنا فيما سبق الى الاهمية الكبرى التي يجب ان تعطى، لتخطي حائط عدم الثقة القائم بين السلطة والشعب، والناتج عن كثرة ما سمع وقلة مارأى ولمس.

ان عملية تحقيق الامن الاجتماعي تتطلب التصور الصحيح للمشكلة التي تعالج عبر الايجابات الميدانية والاستقصاءات التي تعكس واقع الحال في المجتمع العربي حتى يتجه على ضوء هذه الصورة الى وضع السياسة التربوية المدنية المناسبة التي تساهم في توفير الامن الاجتماعي على ما سبق بيانه

الفصل الثالث
التوظيف العملي للدراسة الحاضرة

هل يتاح للدراسة الحاضرة تحقيق الاهداف التي رمت اليها ومضمونها توفير الامن الاجتماعي عبر التربية المدنية؟

ان تحقيق اي هدف يشترط اول ما يشترط تحسسا من قبل المسئولين عن الامن الاجتماعي بالمشكلة وابعادها وشعورا بوجوب العمل على حلها وثقة بالوسائل العلمية القادرة على هذا الحل، فالوقوف على المشكلة لا يكفي لرسم طريق حلّها. والملاحظ ان معظم البلدان العربية لا تشكو قلة معرفة بمشاكلها، وقد اصبح مسئولوها خبراءا في تشخيص الداء. بل تشكو قصورا في وصف الدواء والعلاج. وبديهي القول انه لايكفي للشفاء المعرفة بالداء بل يجب توفير العلاج بالدواء الناجع.

والتوظيف العملي لكل خطة يشترط تحسسا من قبل المسئولين والشعب والمجتمع ككل بالمشكلة التي تنصب عليها لمعالجتها وتوفير الحوافز النفسانية اللازمة لتجييش العاطفة والعقل لدى القائمين على الخطة ولدى من تتوجه اليهم، حتى يتكون جو من الايجابية والحماس ينعش النظرية المجردة وينفحها من الروح ما يجعلها حية بين الناس، فيعملون على تجسيد ما تضمنته بانجازات ملموسة ترتد بثمارها عليهم جميعا فتكون خير مكافأة على جهودهم وحماسهم ومساهمتهم.

ويمكن ايجاز التوظيف العملي لهذه الدراسة التي تناولت النظرية العامة للامن الاجتماعي والتربية المدنية فيما يلي:

اولا : ان الخطوة الاولى في عملية التوظيف تكون في ايصال المعرفة الى المسئولين والعامة بصورة يتكون معها اتصال فكري حول مفاهيم مشتركة تسهل التفاهم باعتماد لغة مشتركة مفهومة من الجميع. فاذا صار البحث في الامن الاجتماعي ومقوماته والتربية المدنية ومقوماتها، ادرك فريق البحث ما المقصود منهما وبالتالي التطلعات التي يرميان الى تحقيقها.

ثانيا : ان ايصال المعرفة يتم بنشر الدراسة بوسائل النشر المعتمدة كتابة وسمعا وبصرا، وهذه الوسائل اصبحت منتشرة ومعممة في كل انحاء العالم العربي وبمستوى متقدم في التقنية والاداء.

ثالثا : ان افضل وسيلة لانجاح اي خطة او وضع اي سياسة ترمي الى الانماء والتطور تكمن في جمع المسئولين في ندوة تبحث فيها المواضيع المطروحة على بساط البحث، فيقف كل منهم على وجهة نظر الآخر، ويحصل تقييم واقعي وموضوعي للمواقف المختلفة وحتى يحصل تقارب بين هذه المواقف وتوحيد للحوافز والتطلعات، فضمانه النجاح وجود الحوافز المشتركة والاهداف الواحدة والجهود المتضافرة.

وعلى هذا الاساس نتصور ان ندوة علمية تضم الاخصائيين والتربويين والمسئولين عن امن المجتمع وممثلي الوزارات المهتمة بالشئون الامنية والاجتماعية والتربوية والاعلامية والاساتذة الجامعيين والباحثين المدنيين تتداول في مقومات الامن الاجتماعي والتربية المدنية والاسس التي يمكن ان يقوم عليها التعاون بين مختلف الاختصاصات لتحقيق الاهداف المحددة.

وعلى ضوء نتيجة المداولة وتبادل الاراء وتقييمها، توضع الخطوط الرئيسية لسياسة تربوية مدنية هادفة الى تحقيق الامن الاجتماعي مع توجيهات محددة الى الاجهزة المختصة لوضع الخطط الميدانية وتنفيذها ضمن اطار السياسة التربوية المعتمدة.

رابعا : تتكون هيئات متابعة للاشراف على دفع الخطط الميدانية وتقييم الانجازات وتحديد المراحل ووضع التقارير ورفعها الى الجهات المعنية بصورة تتأمن معها عملية التنفيذ والتقييم والمتابعة بصورة جدية وثابتة.

خامسا ؛ لابد من تنظيم دورات تدريبية تضم المعلمين والمسئولين عن المؤسسات والعيادات الاجتماعية والعاملين في حقل التنمية الاجتماعية والتربوية والمشرفين على الاعلام كي يعرف كل منهم

موقعه ضمن السياسة التربوية الموضوعة قيد التنفيذ فيحصل التفاهم والتكامل بين مختلف القطاعات.

سادسا : لابد من ادخال مقومات الامن الاجتماعي والتربية المدنية ضمن برامج تدريبية للعاملين في حقل الشرطة والقضاء والاصلاح والوقاية والاعلام الاجتماعي، حتى يتم التعرف على هذه المقومات وعلى الوسائل المؤدية الى تحقيق الاهداف.

سابعا : لابد من ادخال الابحاث المتعلقة بالامن الاجتماعي والتربية المدنية ضمن اعمال المؤتمرات التي تتناول المواضيع الامنية والثقافية والتعليمية والشئون الاجتماعية والاعلامية للترابط القائم بينها وبين هذه المواضيع على ما بيانه فيما سبق. والمجهود المطلوب مشترك بين مختلف القطاعات، ومن الضروري ان يحصل تفاهم وانسجام وتكامل فيما بينها بحيث تأتي مشاريعها وتوجيهاتها مكملة لبعضها البعض معززة لمواقع التربية المدنية ضمنها

فكل خطة للعمل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتطوير الاعلامي، يجب ان تلاحظ المكانة اللازمة للتربية المدنية ضمنها لارتباطها بالاهداف الاساسية التي تسعى الخطة لتحقيقها والتي تنعكس امنا اجتماعيا على المواطنين.

الخلاصـــــــة

هذه هي تصوراتنا حول التوظيف العملي للمعطيات التي وفرتها الدراسة الحاضرة. فاذا امكن اتخاذ المبادرات المشار اليها آنفا، فلا بد ان يتكون رأي عام يشعر بالمتطلبات التربوية المدنية التي يساعد انجازها في ارساء قواعد امن اجتماعي يوفر للمواطنين اسباب الطمأنينة في حياتهم اليومية وفي علاقاتهم الانسانية، ويضمن لهم ووطنهم ومجتمعهم وابنائهم اسباب الرقي والحضارة.

تلك هي الاهداف التي نسعى الى تحقيقها والله ولي التوفيق.

طبعت بمطابع المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
بالرياض ـ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

المركز العربي
للدراسات الأمنية
والتدريب

المركز العربي
للدراسات الأمنية
والتدريب

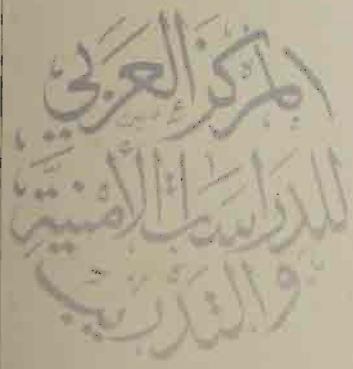
المركز العربي
للدراسات الأمنية
والتدريب